ثلاث رسائل في الرد على الإباضية

الرسالة الأولى: الرد القوي على الخليلي الغوي.

الرسالة الثانية: سل السنان في نحر من طعن بحديث العشرة المبشرين بالجنان.

الرسالة الثالثة: الرد على القنوبي الإباضي لتضعيفه حديث التأمين في الصلاة.

تأليف

أبو البدر أحمد بن عايد العنزي

مقدمة المؤلف

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: -

فهذه ثلاث رسائل كنت قد كتبتها ردًا على الإباضية اثنتان منها متعلقة بالصحابة عليهم الرضوان والرحمة، وواحدة متعلقة بمسألة فقهية: -

الرسالة الأولى: الرد القوي على الخليلي الغوي.

الرسالة الثانية: سل السنان في نحر من طعن بحديث العشرة المبشرين بالجنان.

الرسالة الثالثة: الرد على القنوبي الإباضي لتضعيفه حديث التأمين في الصلاة.

فالرسالة الأولى: متعلقة بما ذكره الخليلي مفتي الإباضية من موقفهم تجاه الصحابة وزعم في محاضرته أن الإباضية ليسوا وحدهم من تكلم في الصحابة، وذكر أمثلة على أولئك الذين شاركوهم في الكلام، فكان الرد عليه بما ناسب المقام من غير تفصيل وإنما ببيان وهاء وضعف أدلته وحقيقة موقفهم تجاه الصحابة خصوصًا عثمان وعلي رضي الله عنهما.

وأما الرسالة الثانية: فهي رد على أحد النكرات من الإباضية قام بالتلبيس والتدليس بما يتعلق بحديث العشرة المبشرين بالجنة، فبيّنت مغالطاته وكشفت جهالاته.

وأما الرسالة الثالثة: فهي رد على سعيد القنوبي وهو ممن يزعمون أنه متخصص بعلم الحديث من الإباضية، قام بتضعيف حديث التأمين في الصلاة وزعم أنه من كلام الناس فلا

يصلح في الصلاة، وذكر بعض الأحاديث فزعم بأنها هي الأحاديث التي يحتج بها أهل السنة في التأمين بالصلاة، ويظهر لي أنه تعمد ترك الأحاديث الصحيحة المخرجة في صحيحي البخاري ومسلم وعَمَد إلى تلكم الأحاديث الضعيفة والمعلولة عند أئمة العلل حتى يسهل عليه التلبيس على الناس.

ومما ينبه عليه فيما يتعلق بترقيم الأحاديث المتضمنة لهذه الرسائل: أنها وفق ترقيم طبعة الرسالة ضمن موسوعتهم الحديثية، وقبل عرض الرسائل هاك وفقك الله تعالى نبذة (**مختصرة جدًا**) تعريفية عن الإباضية.

فالله اسأل أن ينفع بها كاتبها وقارئها وناشرها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة تعريفية عن الإباضية

الإباضية: نسبة لعبد الله بن إباض الخارجي المارق **(توفي في آخر خلافة عبد الملك بن مروان)**، وهم بقية باقية من الخوارج الأولين، أي أن أقدم فرقة للخوارج موجودة حتى يومنا هذا هم طائفة الإباضية.

وهم ينسبون أنفسهم للإمام السني جابر بن زيد أبو الشعثاء رَحِمَهُ اللَّهُ وهو من تلاميذ الصحابي الحَبر الجليل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، نسبوا أنفسهم إليه كما ينتسب الرافضة للإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهكذا كل من يريد تمرير فكره الفاسد ينسب نفسه لمعظم، ولولا ذلك ما استطاع تمرير فكره بين الناس.

من عقائد هذه الطائفة باختصار: -

١- **اعتقادهم كفر جميع من لا يعتقد العقيدة الإباضية**، والمخالفين لهم يقسمونهم قسمين: -

كفار نعمة: وهؤلاء يعاملونهم في الدنيا كمعاملة أهل الإسلام للمنافقين، فيجوزون النكاح معهم، والأكل والشرب معهم، ويصلون معهم وخلفهم، وبالجملة كل أحكام المنافق في الدنيا - وهي المعاملة بالظاهر - يتعاملها الإباضية مع هذا القسم ولكن **يعتقدون** اعتقادًا جازما أن كفار النعمة خالدون مخلدون في جهنم، ولك أن تتصور قبيح هذا الفعل.

كفار شرك: وهؤلاء يعاملونهم كمعاملة أهل الإسلام لمن وقع في الكفر الأكبر المخرج من دائرة الإسلام.

فيشترك كلاهما: أنهما في الآخرة في نار جهنم (**خالدون**)، ويفترقان في الدنيا بأن كافر النعمة يعامل بمعاملة أهل النفاق، وكافر الشرك بمعاملة الكافر المرتد.

٢- **يعتقدون**: نفي صفات الله تعالى العلى الثابتة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، فيسلبون معاني صفات الله تعالى الحقيقية، تأثرًا بالمسلك المعتزلي، ويدخل في هذا نفي رؤية الله يوم القيامة، ونفي استواء الله على خلقه، ونفي أن الله تكلم حقيقة.

٣- **يعتقدون أن القرآن الكريم** -والذي هو كلام الله وكلامه صفة من صفاته وصفاته غير مخلوقة-، **مخلوق** وقد أجمع السلف على كفر من اعتقد خلق القرآن.

٤- **يعتقدون كفر كثير من الصحابة:** ابتداءً من عثمان وعلي وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري والحسن والحسين رضي الله عنهم، وجميع من قاتل خوارج المحكّمة من أهل النهروان، وأنه يجب التدين بالبراءة منهم.

٥- **يعتقدون أن عصاة (الموحدين) إذا دخلوا النار لا يخرجون منها**، ضاربين عرض الحائط الأدلة الصحيحة في خروج أهل الكبائر من عصاة التوحيد من النار بعد دخولهم فيها وتطهيرهم من الذنوب.

٦- **يجوّزون قتل مخالفيهم** ممن يطعن بالمذهب الإباضي ويشرعون اغتياله.

٧- **لا يقبلون الأحاديث الصحيحة في العقيدة** بدعوى أنها من أخبار الآحاد، ويشترطون التواتر أو القرآن فقط في العقيدة.

هذا باختصار بعض العقائد الفاسدة التي يتبناها خوارج الإباضية، ومع ذلك يجهل كثير من عامة الإباضية هذه المعتقدات، فيظنون أنه لا يوجد خلاف بين المذاهب الإسلامية إلا في الصلاة، فالإباضية والشيعة يسبلون في صلاتهم والبقية يضعون أيديهم على أيمانهم، وأن هذا هو الخلاف الوحيد!!

وسبب هذا: أن الإباضية لها عدة مراحل منها الكتمان ومنها مرحلة الظهور، ومرحلة الشراء ومرحلة الدفاع، فما داموا في مرحلة الكتمان فإنهم يكتمون حقيقة معتقداتهم، وهذه المعتقدات يعلمها جميع من درس هذه العقيدة ومن تعمم بالعمامة منهم.

لكن لا يظهرونها للعامة؛ لأن قلوبهم على الفطرة تستبشع وتستنكر ما ذُكِر، فيتدرجون معهم حتى تنتشر هذه المعتقدات بينهم على أنها من المسلمات في الدين، والحمد لله قد اتضح الحق لكثير من الإخوة فرجعوا عن هذا المعتقد؛ لما تبين لهم مخالفاته للكتاب والسنة والتزموا معتقد السلف الصالح رضي الله عنهم .

الرسالة الأولى

الرد القوي على الخليلي الغوي

الرسالة الأولى

الرد القوي على الخليلي الغوي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله عظيم المنِّة، ناصر الدين بأهل السنة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للأمة، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه واقتفى بأثره إلى يوم الدين، أما بعد: -

فهذا رد سريع، على ما تفوه به مفتي الإباضية أحمد الخليلي هداه الله تعالى، تجاه صحابة رسول الله الأمين، محمد بن عبد الله صلوات ربي وسلامه عليه، يزعم فيه أن الإباضية ليسوا وحدهم من كان لهم موقف من الصحابة رضي الله عنهم في الفتنة التي حصلت بينهم، نعم ليسوا وحدهم لكن من الذين خاضوا معهم؟!

ويزعم فيه أنه يبين حقيقة موقف الإباضية تِجاه الخليفتين الراشدين عثمان وعلي رضي الله عنهما، ثم استدل ببعض الكُتَّاب والأشخاص كابن عبد ربه في كتاب **(العقد الفريد)**، وابن قتيبة بكتابٍ – مكذوبٌ عليه – **(الإمامة والسياسة)**.

واستدل بقول سيد قطْب التكفيري المنحرف، وذكر موقف عبد الله بن الأهتم وموقف المودودي وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأن موقف الإباضية التكريم والتوقير لعلي رضي الله عنه رغم أنه أخطأ في قضية التحكيم كما يزعمون.

فالله اسأل الإعانة والتيسير في الرد والذب عن الصحابة الكرام، فهذا جهد المقل، اعددته حبًا للصحابة ودفاعًا عنهم، لعل الله جل وعلا أن يحشرني في زمرتهم وأن يظلني في ظله معهم، يوم لا ظل إلا ظله.

وابتداءً أورد ما قاله الخليلي كاملاً، ثم الرد على المغالطات التي حواها كلامه وبيان حقيقة موقف الإباضية تجاه عثمان وعلي رضي الله عنهما ، ليتبين لذوي البصيرة حقيقة اعتقاد الإباضية تجاه الصحابة.

موقف الإباضية

من عثمان وعلي ومسائل أخرى، لأحمد الخليلي

من شريط مفرغ

السؤال الأول: موقف الإباضية من عثمان وعلي: -

يقول في سؤاله الأولِ: مِن بعض النقاط التي طالما تجولُ في خاطري، وتثير التساؤلَ في ذهني، نقطةُ موقفِ الإباضية من عثمانَ وعلي رضي الله عنهما ولا أخفي عليك أنني أكنُّ لهما حبًا عظيمًا، كما أُكنه لعمرَ وأبي بكر رضي الله عنهما، وهذا يخلقُ نوعًا من التضاربِ في ذهني بين ما عرفته طولَ حياتي عن عمرَ وأبي بكرٍ وعثمانَ وعلي رضي الله عنهم، وبين ما أسمعه من رأي الإباضية في هذا الموضوعِ.

الجوابُ: مكانةُ أصحابِ الرسولِ ﷺ: الجوابُ على هذا البحثِ أنني أعتقد أن لأصحابِ الرسول ﷺ منزلةً كبرى، فقد أثنى اللهُ ﷻ عليهم في كتابه في قوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً

وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الفتح:٢٩]، وأثنى الحقَّ ﷻ عليهم في قوله: ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الفتح:١٨]، وفي قوله ﷻ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحشر:٨-٩].

وإنني لحريص جدًا على الدخول في زمرةِ الذين قال الله ﷻ عليهم عنهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

وإنني أعتقد أن أحدنا لو أنفقَ مثلَ جبلِ أُحدٍ ذهبًا لما ساوى ذلك مدَّ أحدِهم أو نصيفَه، كما أخبر بذلك الرسولُ - صلوات الله وسلامه عليه -، وإنني لحريص جدًا على طي صحيفةِ الفتنةِ التي كانت بينهم، ولم أكن أريدُ أن يتحدث لساني، أو أن يكتب قلمي شيئًا عن تلك الفتنةِ؛ عملاً بقول اللهِ ﷻ عليهم: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ [البقرة:١٣٤]، وهذا المبدأ هو الذي أعلنه الخليفة العادلُ عمرُ بن عبد العزيز رضي الله عنه إذ قال:" تلك دماءٌ طهَّر اللهُ منها أسنَّتَنا أفلا نطهرُ منها ألسنتَنا ".

وهو نفسه الذي قالَه الإمام نور الدين السالمي:

فما مضى قبلَك لو بساعةٍ فدعه ليس البحثُ عنه طاعةً

وفي قوله: –

نحن الأُوْلى نسكت عما قد مضى ولا نعدُّ الشتمَ دينًا يُرتضَى

فهذه بلادُنا لا تلقى فيها لسب الصحب قط نطقا

وهكذا كل بلاد المذهب مع كل عالم ومع كل غبي

جاهلنا لا يعرف الخلافا بينهموا حتى الممات وافا

وعالم بالاختلاف يمضي في السر ما يلزمه من فرض

إلى آخرِ ما قال.

موقفُ أحمد الخليلي من الفتنةِ

إذا كنت أكره شيئًا من التاريخ، فإنني أكرهُ ذلك التاريخَ، تاريخَ الفتنة العمياءِ التي نجمت بين أصحابِ رسول اللهِ ﷺ، وأدَّت إلى تفرق هذه الأمةِ أشلاءً ممزقةً حتى طمع فيها عدوُّها، ولو كان بإمكاني محوُ آثارِ هذه الدمغاتِ السوداءِ من صحائف التاريخِ، ومن أذهان الناسِ لفعلتُ؛ لتعودَ الوحدة بين هذه الأمةِ، ولكن أنَّى لي أن أعملَ ذلك والقدرُ قد كُتبَ، وهو ما كتبه الله ﷻ، ولا راد لحكمِه، ولا معقبَ له، وكل ما يحدثُ في هذا الوجودِ إنما هو بقضاءٍ وقدرٍ منه ﷻ ولست هنا بصددِ الحكم في تلك الفتنة العمياءَ، ولا على أحدٍ ممن خاض في تلك الفتنةِ، أو ممن أصيبَ بشيء من شررِها، وإنما كلُّ ما أريده الآن هو دفعُ التهم التي توجه إلى الإباضية في أنهم يعادون بعضَ أصحابِ رسولِ الله ﷺ، وينالون من كرامتهم.

والذي أريد أن أقولَه أن: الإباضية ليسوا وحدَهم في هذا الميدانِ؛ فكثير من الناس تحدَّثوا عن تلك الفتنةِ[1]، ودوَّنوا ما حدث فيها، وقد كان موقفُ الإباضية كموقف غيرِهم مِن الذين

(١) قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى:" انظر كيف يتظاهر هذا المسكين بالورع عن الحكم في تلك الفتنة العمياء، ثم غلبه طبعُه وهواه وحقدُه فساقَ هذا الدفاع عن الإباضية الذي يتضمن الاعتراف بأنهم ممن يعادي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وينالون من كرامتهم، لكنهم ليسوا وحدَهم في هذا الميدان، بل يشاركهم فيه وحوشٌ بشرية تنهش في أعراض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير أمة أُخرجت للناس، ولقد رأينا العجائب في كتب الخوارج الإباضية، رأيناهم يشاركون الروافض إلى حد بعيد في الطعن في أصحاب رسول الله = صلى الله عليه

تحرُّوا الحقيقةَ، وهو مجردُ ذكرِ تلك الأحداث العظيمةِ التي وقعت في ذلك العصر، ولا ريب أن الخلافةَ الإسلامية قد ولَج إليها ما ولَج بعد ما كَبُرَ الخليفةُ الثالث، واستولى الرجالُ على أمره كما أثبت ذلك المؤرخون، وكان على رأس هؤلاء الذين أوقدوا هذه الفتنةَ العمياءَ مروانُ بن الحكمِ ابن طريدِ[1] رسولِ الله ﷺ.

وسلم، فهل يظن الإباضي الخليلي أن مغالطاته تنطلي على العقلاء!!. "اهـ (مجموع مؤلفات ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع المدخلي / حاشية (٦/ ٢١٧).

(١) هذه من الشبهات التي يكثر إيرادها الرافضة طعنًا في عثمان رضي الله عنه وفندها شيخ الإسلام في منهاج السنة وسيأتي الرد في محله بإذن الله تعالى.

مواقفُ القائلين والكاتِبين في الفتنةِ، وفي سيدنا عثمان

موقفُ عبدُ الله بن الأهتم:- ونحن إذا جئنا نتدبرُ ما قاله القائلون، وما كتبه الكاتبون؛ وجدنا أن الناسَ كانوا غير راضين عن تلك الفتنةِ، فلنسمع إلى أحد الخطباءِ الذي ألقى خطبةً أمام الخليفةِ العادلِ عمرَ بن عبد العزيز رضي الله عنه، وهو: عبد الله بن الأهتم الذي وفدَ مع الوافدين إلى الخليفة العادلِ بعد ما ولي الخلافةَ، ولم يشعر الخليفةُ إلا وعبد الله بن الأهتم يخطبُ دون استئذان منه: حمد اللهَ في خطبته وأثنى عليه، وصلى على نبيه محمدٍ ﷺ ثم ذكر جانبًا من سيرةِ الرسولِ ﷺ، وما واجه من تحدياتٍ مِن قبل قومِه، ثم ذكر الخليفةَ الأولَ، ثم ذكر الخليفةَ الثاني.

ثم قال بعد ذلك:" ثم إنا واللهِ لم نجتمع بعدهما إلا على ضلعٍ أعوجَ"، وهذه الخطبة موجودةٌ في الجزء الرابعِ من كتاب: **(العقد الفريد)** لابن عبد ربه، وموجودةٌ أيضًا في **(البيان والتبيين)**، أما في **(العقد الفريد)** فهي في الجزء الرابعِ في الصفحةِ الرابعةِ والتسعين، وكلامُه انتقادٌ للأوضاعِ بعد عهد الخليفتين أبي بكرٍ وعمرَ باللومِ، جاء في كثيرٍ من الكتب ذكرُ بعضِ الأحداث التي وقعت في عصر الخليفةِ الثالث عثمانَ بن عفان بعد ما بلغَ من الكبر عتيًا، وتدخل مروانُ بن الحكمِ في أمر المسلمين.

موقفُ ابن قتيبةَ:- ولنسمع إلى ما يقول ابن قتيبةَ صاحبُ كتاب **(الإمامة والسياسة)**، وهو يقولُ في الجزء الأول من هذا الكتابِ صفحة خمسة وثلاثين تحت عنوان **(ما أنكر الناسُ على عثمان)**، قال: وذكروا أنه اجتمع الناسُ من أصحاب النبيِّ ﷺ؛ فكتبوا كتابًا ذكروا فيه ما خالفَ فيه عثمانُ من سنة رسول اللهِ وسنةِ الصاحبَين، وما كان من هبتِه قوتَ إفريقيةَ لمروانَ، وفيه حقُّ الله ورسولِه، ومنهم ذووا القربى و اليتامى والمساكينُ، وما كان رضي الله عنه من تطاولِه في البنيان؛ حتى عدُّوا سبعَ دورٍ بناها في المدينةِ: دارًا لنائلةَ، ودارًا لعائشةَ، وغيرهما من أهلِه، وبناءَ مروان القصورَ بذي خشب وعمارة الأموال بها من الخمس الواجبِ للهِ ولرسولِه، وما كان من إفشائه العملَ والولاياتِ في أهلِه وبني عمِّه من بني أميةَ أحداث وخيمة، وهم لا صحبةَ لهم مع الرسولِ، ولا تجربةَ لهم في الأمور.

وما كان من الوليدِ بن عقبةَ بالكوفةِ؛ إذ صلى بهم الصبحَ وهو أميرٌ عليها وهو سكرانٌ أربعَ ركعاتٍ، ثم قال لهم إن شئتم أزيدَكم صلاةً زدتكم، وتعطيلَه إقامةَ الحدِّ عليه، وتأخيرَه ذلك عنه، وتركَه المهاجرين و الأنصارَ لا يستعملُهم على شيءٍ، ولا يستشيرَهم، واستغنى برأيه عن رأيهم، وما كان من الحمى الذي حمَى حولَ المدينةِ، وما كان من إدراره القطائعَ والأرزاقَ، والأعطياتِ على أقوامٍ من المدينة ليست لهم صحبةٌ من النبيِ ﷺ، ثم لا يغزون

ولا يذبون، وما كان من مجاوزته الخيزرانَ إلى السوط، وأنه أولُ من ضرب بالسياطِ ظهور الناسِ، وإنما كان ضربُ الخليفتين قبلَه بالدرةِ والخيزرانِ.

ثم تعاهد القوم ليدفعوا الكتابَ في يد عثمانَ، وكان ممن حضر الكتابَ عمارُ بن ياسر والمقدادُ بن الأسود، وكانوا عشرةً، فلما خرجوا بالكتابِ ليدفعوه إلى عثمانَ، والكتابُ في يدي عمار جعلوا يتسللون عن عمار حتى بقي وحدَه؛ فمضى حتى جاء دار عثمانَ؛ فاستأذن عليه فأذِن له في يوم شاتٍ؛ فدخل عليه وعنده مروانُ بن الحكم، وأهلُه من بني أميةَ؛ فدفع إليه الكتابَ فقرأه فقال له: أنت كتبتَ هذا الكتابَ، قال: نعم، قال: ومَن كان معك؟ قال كان معي نفرٌ تفرَّقوا فرَقًا منك، قال: مَن هم؟ قال: لا أخبرك بهم.

قال: فلِمَ اجترأت على مِن بينهم؟ فقال مروانُ: يا أمير المؤمنين إن هذا العبدُ الأسودُ- يعني عمار- قد جرَّأ عليك الناسَ وإنك إن قتلتَه نكَّلت به مَن وراءه"، قال عثمان: "اضرِبوه".

وضربوه وضربه عثمان معهم؛ حتى فتقوا بطنَه فعشي عليه؛ فجروه حتى طرحوه على باب الدارِ فأمرَت به أمُّ سلمةَ زوجُ النبي ﷺ؛ فأدخل منزلها، وغضب فيه بنوا مغيرةَ، وكان حليفُهم فلما خرج عثمانُ لصلاة الظهر؛ عرضَ له هشام بن الوليد بن المغيرة، فقال: (أما واللهِ لأن مات عمارُ مِن ضربِه هذا لأقتلنَّ به رجلاً عظيمًا من بني أميةَ).

فقال عثمان: (لستَ هناك)، إلى آخرِ ما جاء في كلامه.

وهذا موجودٌ في الصفحة الخامسة والثلاثين، والسادسة والثلاثين، من الجزء الأولِ من كتاب (الإمامة والسياسة)، وليس هو من مؤلفاتِ الإباضية.

موقفُ سيد قطب: -

وإذا جئنا إلى أعلام الفكر الإسلامي في العصرِ الحاضرِ؛ نجد كثيرًا منهم أيضًا تناولوا هذه الفتنةَ، وتحدَّثوا عما جرى فيها بكل جرأةٍ، ومن بين هؤلاء شهيدُ الإسلام الأستاذُ سيد قطب في كتابه: (العدالةُ الاجتماعيةُ في الإسلام)، ولنسمع بعضَ ما قاله الأستاذ سيد قطب في صفحة مائتين وعشرة من الكتاب المذكورِ، يقول: هذا التصورُ لحقيقة الحكمِ قد تغير شيئًا ما دون شكٍّ على عهد عثمانَ -وإن بقي في سياجِ الإسلام-.

لقد أدركت الخلافةُ عثمانَ وهو شيخ كبيرٌ، ومِن ورائه مروانُ بن الحكم يصرِّف الأمرَ بكثير من الانحرافِ عن الإسلام، كما أن طبيعة عثمانَ الرخيةِ، وحدبه الشديدِ على أهله قد ساهم كلاهما في صدور تصرفاتٍ أنكرها الكثيرون من الصحابةِ مِن حولَه، وكان لها معقباتٌ كثيرةٌ، وآثارٌ في الفتنة التي عانى الإسلام منها كثيرًا.

منح عثمانُ من بيت المال زوجَ ابنته الحارثَ بن الحكم يوم عرسِه مائتي ألف درهمٍ، فلما أصبح الصباح جاء زيدُ بن الأرقم خازن مال المسلمين وقد بدَا في وجهه الحزنُ وترقرقت في عينيه الدموع؛ فسأله أن يعفيَه من عملِه، ولما علم منه السببَ؛ عرَّفه أن السببَ عطيتُه لصهره من مالِ المسلمين؛ فقال متعجبًا: (**أتبكي يا ابن الأرقم أن وصلتُ رحمي**)؛ فرد الرجلُ الذي يستشعر روحَ الإسلام المرهف: لا يا أميرَ المؤمنين ولكن أبكي لأني أظنك أخذت هذا المالَ

عوضًا عن ما كنتَ أنفقته في سبيل اللهِ في حياة رسول اللهِ، واللهِ لو أعطيته مائةَ درهمٍ؛ لكان كثيرًا"؛ فغضب عثمانُ على الرجلِ الذي لا يطيق ضميرُه هذه التوسعةُ من مال المسلمين على أقارب خليفةِ المسلمين، وقال له: (**ألق المفاتيحَ يا ابن الأرقم، فإنا سنجد غيرَك**).

موقفُ سيدنا علي بن أبي طالب: -

والأمثلةُ كثيرةٌ في سيرةِ عثمان على هذه التوسعاتِ، وقد منح الزبيرَ ذات يومٍ ستَّمائة ألفٍ، ومنح طلحةَ مائتي ألفٍ، ونفلَ مروانَ بن الحكم خمُسَ خراجِ إفريقيا، ولقد عاتبه في ذلك ناسٌ من الصحابةِ على رأسهم علي بن أبي طالب.

فأجاب: (**إني لي قربةً ورحمًا**)؛ فأنكروا عليه، وسألوه:(**فما كان لأبي بكر وعمرَ قرابةٌ ورحمٌ؟**).

فقال: (**إن أبا بكر وعمرَ كانا يحتسبانِ في منع قرابتِهما، وأنا أحتسب في إعطاءِ قرابتي**)؛ فقاموا عنه غاضبين يقولون:(**فهديُهما واللهِ أحبُّ إلينا من هَديكِ**)، وغيرُ المالِ كانت الولاياتُ تُغدقُ على الولاةِ من قرابة عثمانَ، وفيهم معاويةُ الذي وسَّع عليه في الملكِ؛ فضم إليه فلسطينَ وحلبَ، وجمع له قيادةَ الأجناد الأربعةِ، ومهَّد له بعد ذلك أن يطلب الملكَ في خلافةِ علي، وقد جمع المالَ والأجنادَ وفيهم الحكمُ بن العاص طريدُ رسولِ الله ﷺ، الذي آواه عثمانُ وجعل ابنه مروانَ بن الحكم وزيرَه المتصرفَ، وفيهم عبدُ الله بن سعد بن أبي السرح أخوه من الرضاعةِ.

ولقد كان الصحابة يرون هذه الانحرافَ عن روح الإسلام، فيتداعون إلى المدينةِ؛ لإنقاذ الإسلام، وإنقاذ الخليفة من المحنةِ، والخليفةُ في كبرتِه لا يملك أمرَه من مروانَ، وأنه من

الصعبِ أن نتهم روحَ الإسلام في نفس عثمانَ، ولكن من الصعبِ كذلك أن نعفيه من الخطأ الذي نلتمس أسبابَه من ولاية مروانَ الوزارةَ في كبرِ عثمانَ.

ولقد اجتمع الناسُ فكلفوا علي بن أبي طالب أن يدخل إلى عثمانَ فيكلمه؛ فدخل إليه فقال: (الناسُ ورائي وقد كلَّموني فيك، واللهِ ما أدري ما أقولُ لك وما أعرف شيئًا تجهلُه، ولا أدلك على أمرٍ لا تعرفه، إنك لتعلم ما نعلمُ ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغك، وما خصصنا بأمرٍ دونَك، وقد رأيتَ وسمعتَ وصحبتَ رسولَ اللهِ، ونِلت صهرَه، وما ابن أبي قحافةَ بأولى بعملِ الحقِّ منك، ولا ابن الخطاب أولَى بشيء من الخيرِ منك، وإنك أقربُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ رحمًا ولقد نلتَ من صهرِ رسولِ الله ﷺ ما لم ينالا ولا سبقاك إلى شيءٍ، فاللهَ الله في نفسك، فإنك واللهِ ما تُبصَّرُ من عمىً، ولا تُعلَّم من جهلٍ، وإن الطريق لواضح بينٌ، وإن أعلامَ الدين لقائمةٌ، تعلم يا عثمانُ أن أفضلَ عباد الله عند الله إمامٌ عادلٌ هديَ وهدَى؛ فأقام سنةً معلومةً، وأمات بدعةً متروكةً، فو الله إنَّ كلاً لبيِّنٌ، إن السننَ لقائمةٌ لها أعلامٌ، وإن شرَّ الناس عند الله إمامٌ جائرٌ ضلَّ وضلَّ به، فأماتَ سنةً معلومةً، وأحيا بدعةً متروكةً، وإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**يؤتى يومَ القيامة بالإمام الجائرِ وليس معه نصيرٌ ولا عاذر فيلقى في جهنمَ**».

فقال عثمان: (قد واللهِ علمتُ ليقولنَّ الذي قلتَ أما واللهِ لو كنتَ مكاني ما أعنتُّكَ ولا أسلمتُكَ ولا أبدو عليك وما جئتكَ منكرًا؛ أن وصلتُ رحمًا وسددتُ خلةً، وآويتُ ضائعًا، ووليتُ شبيهًا بمن كان عمرُ يُولي، أشهدُك بالله يا علي هل تعلم أن المغيرةَ بن شعبةَ ليس هناكَ"؟ قال: نعم).

قال: (أتعلم أن عمرَ ولَّاه؟) قال، نعم، قال: (فلم تلومني أن وليتُ ابن عامرٍ في رحمي وقرابتي؟) قال علي:" سأخبرك إن عمرَ كان مَن ولَّى فإنما يطأ على صماخِه إن بلغَه عنه حرفٌ جلبَه، ثم بلغ به أقصى الغايةِ وأنت لا تفعل، ضعفتَ وركبتَ على أقربائِك".

قال عثمان: وأقربائك أيضا، قال علي:" لعمري إن رحمَهم مني لقريبٌ، ولكن الفضلَ في غيرهم"، قال عثمانُ:" هل تعلم أن عمرَ ولَّى معاويةَ خلافتَه كلَّها وقد وليتُه؟" قال علي: " أنشدك اللهَ هل تعلم أن معاويةَ كان أخوفَ مِن عمرَ مِن يرفأ غلامِ عمرَ منه؟" قال:" نعم"، قال علي:" فإن معاويةَ يقطع الأمورَ دونك، وأنت لا تعلمُها فيقول للناسِ هذا أمرُ عثمان؛ فيبلغك ولا تغير على معاويةَ".

انتهي كلامُ سيد قطب.

يقولُ الأستاذُ شهيدُ الإسلام:

(بعد ذلك وأخيرًا ثارَت الثائرة على عثمانَ واختلط فيها الحقُّ بالباطل والخيرُ بالشر، ولكن لابد لمن ينظرُ الأمور بعين الإسلام، ويستشعر الأمورَ بروح الإسلام أن يقرَّ أن تلك الثورةَ في عمومِها كانت ثورةً من روح الإسلام، وذلك دون إغفالٍ لِمن كان وراءها من كيدِ اليهودِ مثل ابن سبأ - عليه لعنة الله -)، وهذا كلُّه موجود في كتاب (العدالة الاجتماعية في الإسلام)، من صفحة مائتين وعشرة إلى صفحة مائتين واثني عشر.

موقفُ العلامة المودودي: -

وكثير من الكاتبين تناولوا هذا الموضوعَ بالنقدِ والتحليل، ومن بينهم العلامةُ المودودي في كتابه: (الخلافة والملكُ)، تناوله باللومِ في كتابه: (التجديدُ لهذا الدين)، وقد علل ما حدثَ في كتابه: (التجديد لهذا الدين): بأن الخليفة الثالثَ جاءته الخلافةُ وقد بلغ من الكبر عِتيًا، وكان لم يُمنح تلك المواهبَ التي أوتيهما العظيمان اللذان تقدماه.

فهل الإباضية وحدهم هم الذين يتحدثون عن مثل هذه الأشياءِ أو يكتبون عنها؟ وهل نستطيع القول بأن صحابةَ رسول اللهِ ﷺ كانوا مُجمعين على كراهةِ ما حدث لعثمان؟

مع أن عثمانَ لم يقتل غيلةً وإنما قُتلَ بعد حصارٍ دام نحو شهرٍ، فهل أصحابُ النبي ﷺ الذين فتحوا مدائنَ كسرى، وهزموا قيصر واستطاعوا أن يطئوا بأقدامِهم على عرشيهما، هل كانوا عاجزين عن فك الحصارِ الذي كان مضروبًا على عثمانَ لمدة شهرٍ وهم في عاصمةِ الإسلام في المدينة المنورةِ على صاحبها أفضلُ الصلاةِ والسلامِ؟

قصةُ دفنِ سيدنا عثمانَ: -

ولننقل هنا ما قاله ابن قتيبةَ أيضًا في كتابِه: (الإمامةُ والسياسةُ)، في صفحةِ ستةٍ وأربعين في دفنِ عثمان لنستوضح الحقيقةَ، يقول: "وذكروا أن عبدَ الرحمن بن الأزهر قال: " لم أكن دخلت في شيءٍ من أمر عثمانَ لا عليه ولا له، فإني لجالسٌ بفناء داري ليلاً بعد ما قُتل عثمانُ

بليلةٍ إذ جاءني المنذر بن الزبير فقال: إن أخي يدعوك فقمت إليه؛ فقال لي: إنا أردنا أن ندفنَ عثمان فهل لك؟ فقلت واللهِ ما دخلت في شيءٍ من شأنه وما أريد ذلك؛ فانصرفتُ عنه ثم أتبعتُه فإذا في نفر فيهم جبيرُ بن مطعم، وأبو جهم بن حذيفةَ، والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أبي بكر وعبد الله بن الزبير، فاحتملوه على بابٍ وإن رأسَه ليقول: **"طق طق"**؛ فوضعوه في موقعِ الجنائزِ؛ فقام إليهم رجالٌ من الأنصار فقالوا لهم: لا واللهِ لا تصلون عليه.

فقال أبو الجهم: ألا تدعونا نصلي عليه؛ فقد صلى الله عليه وملائكته، فقال له رجلٌ منهم: إن كنتَ فأدخلَك اللهُ مدخلَه، قال له: حشرني اللهُ معه، فقال له: إن اللهَ حاشرُك مع الشياطين، والله إن تركناكم به لزعجتم منا.

فقال القومُ لأبي جهم: أسكت عنهم وكفَّ، فسكت فاحتملوه ثم انطلقوا مسرِعين، فكأني اسمع وقعَ رأسه على اللوحِ حتى وضعوه في أدنى البقيعِ، فأتاهم جبلة بن عمرَ الساعدي من الأنصار، وقال: والله لا تدفنوه في بقيع رسولِ الله ولا نترككم تصلون عليه.

فقال أبو الجهم: (فانطلِقوا بنا، إن لم نصلِّ عليه فقد صلَّى اللهُ عليه"، وخرجوا ومعهم عائشةُ بنتُ عثمان معها مصباحٌ في حقٍّ، إذا أتوا به حشَ كوكبٍ حفرُوا له حفرةً، ثم قاموا يصلون عليه وإمامُهم جبيرُ بن مطعم، فلما رأته ابنتُه صاحَت؛ فقال ابن الزبير: واللهِ لأن لم تسكت لأضربن الذي فيه عينيها؛ فدفنوه ولم يلحدوه، وحثوا عليه التراب حثوًا).

فهذا الذي نقله ابن قتيبةَ وهو مِن غير الإباضية، وهو يدل على موقف جماعةٍ من الأنصار من هذه الفتنةِ، فهل يمكن بعد ذلك أن نحكم بأن الذين قتلوه هم رعاعٌ من الناس جاءوا شذاذًا من الآفاقِ إلى المدينة المنورةِ؛ فاستطاعوا أن يحققوا مقصدَهم وأن يصلوا إلى غايتهم، وأن يصدعوا الإسلام بقتل خليفتِه، مع عجز المهاجرين والأنصارِ عن الكف عنه، إن ذلك مما لا يقبله المنطقُ السليم وإنني مع ذلك لا أريد أن أعلِّق شيئًا على ما قاله المؤرخون.

وأقولُ: إن الأهلةَ عليهم بأنفسِهم، ولست أستطيع أن أحكمَ بشيء من تلك الأحداث العظامِ، وإنما أقولُ ما قلته من قبل: بأن السلامةَ في العمل بقولِ الله ﷻ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْئَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ [البقرة:١٣٤]، وإنما أردت بما ذكرتُ ها هنا تبرئةَ ذمةِ الإباضية من التهمةِ، فهم ليسوا وحدهم الذين يتحدثون عن هذه الأحداثِ التي وقعت في عهد الخليفة الثالثِ، وإنما ثَمَّ كثيرٌ من المؤرخين والكاتبين من المتقدِّمين والمحدثين تحدثوا عنها، فكيف يُنحى باللوم على الإباضية وحدَهم، إن ذلك أمرٌ لا يخلوا من تعصبٍ من هؤلاء الذين ينحون بالملامةِ على الإباضية ويتركون غيرهم من الذين خاضوا في هذه الأحداثِ بالكلام.

موقفُ الإباضية من علي وقضيةِ التحكيم: -

أما بالنسبةِ إلى الخليفة الرابع الإمامِ علي بن أبي طالب - كرَّم اللهُ وجهَه[1] - فإن الإباضية لا يزيدون عن حكايةِ ما حدث في عهدِه ولا ينالون من شخصهِ شيئًا وهم أكثر الناس تقديرًا له واحترامًا[2] لصحبته رسولَ الله ﷺ وقرابته منه، ويدركون كلَّ الإدراكِ أنه من أفقهِ صحابة النبيِّ ﷺ، وأكثرَهم اطلاعًا على سيرته ﷺ وأكثرهم علمًا بكتاب اللهِ ﷻ لذلك كثيرًا ما يأخذون آرائه في الفقهِ، كما هو واضحٌ في كتب الفقهِ حتى في الأشياءِ التي لا يأخذ فيها الجمهورُ بآراء الخليفة الرابعِ الإمامِ علي - كرَّم اللهُ وجهَه - وإنما يذكرون قضيةَ التحكيمِ، تحكيمِ الحكَمين الذي أكره عليها الإمام علي ولم يكن راضيًا عنها، ونصحه كثيرٌ من أصحابِ العقول والأفكارِ والبصائرِ عن قبول التحكيمِ.

ولكن الظروفَ أجبرته على قبولِ التحكيمِ، ثم بعد ذلك انقلب أولئك الذين أرغموه على التحكيمِ إلى أولئك الذين رفضوا التحكيمَ بعد ظهور آثار التحكيمِ السلبيةِ، فكان السببُ في قتلهم وإبادةِ جمع غفيرٍ منهم، ونجد الأمةَ جلَّها تقف موقفَ غير المنصفِ في هذه القضية،

---

(١) تخصيص علي رضي الله عنه بدعاء كرم الله وجهه من خصائص الرافضة لاعتقادهم أفضليته على عموم الصحابة.

(٢) سيأتي قريبًا بيان عدم مصداقية كلام الخليلي هداه الله تعالى عند نقل أقوال الإباضية في علي رضي الله عنه.

ونجد أولئك الذين ناصروا الإمامَ علي ووقفوا بجانبه وعضَّدوه؛ حرصوا ألا تنال الخدعةُ شيئًا منه، ولا من أمره.

وهم أولئك الذين يرمون من قبل كثير من الكتابِ، فنجد أهل النهروان معرَّضين للنقد ومعرَّضين للتكفير من قبل كثير من الكتابِ مع أنهم يعذرون الذين ثاروا على الإمامِ علي بقصد القضاءِ على الخلافة الإسلاميةِ وبقصد تحويلها إلى ملكٍ عظيم، فنجدهم يعذرون معاويَة بن أبي سفيان وأصحابَه أهلَ الشام.

بينما ينتقدون أهل النهروان ويقولون: (إنَّ معاويةَ كان مجتهدًا)، فلماذا لا يسوغ الاجتهادُ لأهل النهروان؟ ويقولون أيضًا: إن معاويةَ كان من صحابة رسولِ الله ﷺ، وإذا كان هذا مسوغًا لعذره فكثير من أهل النهروان[1] أيضًا من صحابة رسول الله ﷺ ومنهم حرقوص بن زهير السعدي وعبد الله بن وهب الراسبي، وآخرون أيضًا كانوا من صحابةِ رسول الله ﷺ وإذا جئنا إلى ما كتبه الإباضية في ذلك نجد كتاباتهم تتسم بالأدبِ والحشمةِ[2] وتعظيم مقام الإمامِ علي، واحترام قرابتِه من النبي ﷺ حتى في مقام العتابِ، ولنسمع إلى أحد الذين عاتبوا الإمامَ علي على قبوله تحكيمَ الحكمَين.

(١) لم يثبت أن خوارج النهروان فيهم صحابي واحد ومن هؤلاء الخوارج: حرقوص وعبد الله بن وهب.

(٢) سيأتي قريبًا ما يبين عدم مصداقية هذا القول.

يقول العلامة أبو مسلم في قصيدته الرائية المشهورةِ بـ: (رائية المحكمَةِ): -

علي إن علت فوق الرماح مصاحفُ ... ونادوا إلى حكمِ الكتاب نصير

مكيدةُ عمرٍو حيث رثت حبالُه ... وكادت بحورُ القاسطين تغور

أبا حسن ذرها حكومةَ فاسق ... جراحات بدرٍ في حشاه تفور

أبا حسن أقدم فأنت على هدى ... وأنت بغايات الغوي بصير

أبا حسن لا تعطين دنيةً ... وأنت بسلطان القدير قدير

أبا حسن إن تعطها اليوم لم تزل ... يحل عراها فاجرٌ ومبير

أبا حسن طلقتها لطليقها ... وأنت بقيد الأشعري أسيرُ

أتحبس خيل الله عن خيل خصمِه ... وسبعون ألفًا فوقهن هصور

أثرها رعالاً تنسفُ الشامُ نسفةَ ... بثارات عمار لهن زفيرُ

وصك ثغور القاسطين بقيلقٍ ... له مدد من ربه وظهير

فلا يبقى إلا غلوةٌ أو تحسهم ... ويبكي ابن صخر قبة وسرير

فما لَك والتحكيمُ والحكمُ ظاهرٌ ... وأنت على والشام تمور

أفي الدين شك أم هوادة عاجزٍ ... تجوزتها أم ذو الفقير كسير

وهذا كان كلامهم يشعرُ باحترام الإمامِ علي وتقديرِه، وإنما كانوا يعاتبونه على قبوله التحكيمَ، ونحن نقول: إن قبولَه للتحكيمِ كان ليس عن رضًا منه كما ينم عن ذلك كلامُه بنفسه، وهذه القضيةُ تحتاج إلى دراسةٍ ولست أريد أن أخوضَ فيها وأتحدث عنها طويلاً.

وإنما بحسب ما قلته و الذي أصرحُ به بأن: جميع الإباضية مستعدون أن يطووا صحائفَ تلك الفتنة التي حدثت في عهد أصحابِ رسولِ الله ﷺ ولا يُنبس فيها ببنت شفةٍ، ولا يخط فيها حرفٌ واحدٌ، ولكن لابد من احترام أهل النهروان أيضًا وعدمِ النيل منهم، فيجب على المسلمين جميعًا أن يتساعدوا على كف الخوضِ في تلك الفتن؛ حتى تعود للمسلمين وحدتُهم ولا يثيروا أشياء حدثت قبل أربعةِ عشرَ قرنًا، وهم في غنىً عن إثارتها، وهم في هذا العصر الذي هم فيه أحوجُ ما يكون إلى من يجمع الشملَ، ويؤلف بين القلوب -والله تعالى ولي التوفيق-. " اهـ.

والجواب عما ذكره الخليلي هداه الله تعالى من وجوه: -

الأول: ما صحة استدلالات الخليلي بما حصل من فتنة؟

الثاني: ما هو موقف الإباضية الصحيح تِجاه عثمان وعلي رضي الله عنهما ؟

الثالث: ما هي عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة عمومًا وفي الفتنة التي حصلت خصوصًا؟

فأما الوجه الأول: عن صحة استدلالات الخليلي بما حصل من فتنة؟ لقد بدأ الخليلي في كلامه بداية طيبة، مجملة في أصلها حول الاعتقاد الصحيح تِجاه الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وما لبث إلا ونقض كل ما قاله مخالفًا للآيات والحديث، وموقفهم الذي زعم أنهم يرونه تِجاه الفتنة التي حصلت.

إذ يقول: وإنني لحريص جدًا على الدخول في زمرةِ الذين قال الله ﷻ عليهم عنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠].

وأعتقد أن أحدنا لو أنفقَ مثلَ جبلِ أُحدٍ ذهبًا لما ساوى ذلك مدَّ أحدِهم أو نصيفَه، كما أخبر بذلك الرسولُ - صلواتُ الله وسلامُه عليه -، وإنني لحريص جدًا على طي صحيفةِ الفتنةِ

التي كانت بينهم، ولم أكن أريدُ أن يتحدث لساني، أو أن يكتب قلمي شيئًا عن تلك الفتنةِ؛ عملاً بقول اللهِ ﷻ عليهم: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْئَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ [البقرة:١٣٤].

وهذا المبدأ هو الذي أعلنه الخليفة العادلُ عمرُ بن عبد العزيز رضي الله عنه إذ قال: (تلك دماءٌ طهَّر اللهُ منها أسنَّتَنَا أفلا نطهرُ منها ألسنتَنا).

وهو نفسه الذي قالَه الإمام نور الدين السالمي:

فما مضى قبلَك لو بساعةٍ فدعه ... ليس البحثُ عنه طاعةً

وفي قوله: -

نحن الأُوْلى نسكت عما قد ... ولا نعدُّ الشتمَ دينًا يُرتضَى

فهذه بلادُنا لا تلقى ... فيها لسب الصحب قط نطقا

وهكذا كل بلاد المذهب ... مع كل عالم ومع كل غبي

جاهلنا لا يعرف الخلافا ... بينهموا حتى الممات وافا

وعالم بالاختلاف يمضي ... في السر ما يلزمه من فرضِ

إلى آخرِ ما قال اهـ.

أقول: وهذا كلام جيد حتى نقضه بقوله: "وإنما كلُّ ما أريده الآن هو دفعُ التهم التي توجه إلى الإباضية في أنهم يعادون بعضَ أصحابِ رسولِ الله ﷺ، وينالون من كرامتهم.

والذي أريد أن أقولَه إن الإباضية ليسوا وحدَهم في هذا الميدانِ؛ فكثير من الناس تحدَّثوا عن تلك الفتنةِ ودوَّنوا ما حدث فيها.

وقد كان موقفُ الإباضية كموقف غيرِهم مِن الذين تحرُّوا الحقيقةَ: وهو مجردُ ذكرِ تلك الأحداث العظيمةِ التي وقعت في ذلك العصر، ولا ريب أن الخلافةَ الإسلامية قد ولَج إليها ما ولَج بعد ما كَبُرَ الخليفةُ الثالث، واستولى الرجالُ على أمره كما أثبت ذلك المؤرخون، وكان على رأس هؤلاء الذين أوقدوا هذه الفتنةَ العمياءَ مروانُ بن الحكمِ ابن طريدِ رسولِ الله ﷺ" اهـ.

فلماذا لم تصمت وتبقى على صمتك متبعًا لما ذكرته من الذكر الحكيم، وتقول إن تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولنا ما كسبنا، ولا نخوض بها وأمرهم إلى الله عز وجل، لكن أبى الله عز وجل إلا أن يظهر حقيقة موقفكم تِجاه الصحابة ولو على فلتات ألسنتكم بما قلته بعد هذا الكلام باستدلالك بما لا يصح الاستدلال به على تلك الحقبة من التاريخ.

وبيان ذلك بما يلي: -

١- لمزك لمروان بن الحكم ووصفت الحكم بأنه طريد رسول الله ﷺ وهذه من الشبهات التي يدندن حولها الرافضة ليطعنوا في خلافة عثمان وقد أجاب على ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه العظيم **(منهاج السنة النبوية)** حينما رد على الحلي الرافضي فهاك جواب هذه الشبهة من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الرد على زعم الرافضي

أن الرسول عليه السلام طرد الحكم وابنه عن المدينة وردهما عثمان وأكرمهما

قال الشيخ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: وقوله[1]: وطرد رسول الله ﷺ الحكم بن أبي العاص عم عثمان عن المدينة، ومعه ابنه مروان، فلم يزل هو وابنه طريدين في زمن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، فلما ولي عثمان آواه ورده إلى المدينة، وجعل مروان كاتبه وصاحب تدبيره، مع أن الله قال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة:٢٢].

والجواب:

أولا: أن الحكم بن أبي العاص كان من مسلمة الفتح، وكانوا ألفي رجل، ومروان ابنه كان صغيرا إذ ذاك، فإنه من أقران ابن الزبير والمسور بن مخرمة، عمره حين الفتح سن التمييز: إما سبع سنين، أو أكثر بقليل، أو أقل بقليل، فلم يكن لمروان ذنب يطرد عليه على عهد النبي ﷺ، ولم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة في حياة النبي ﷺ، فإن كان قد طرده، فإنما طرده من مكة لا من المدينة، ولو طرده من المدينة لكان يرسله إلى مكة، وقد طعن كثير من أهل العلم في نفيه، وقالوا: هو ذهب باختياره.

---

(١) أي الرافضي الحلي الذي رد عليه ابن تيمية في كتابه منهاج السنة.

وقصة نفي الحكم ليست في الصحاح، ولا لها إسناد يعرف به أمرها.

ومن الناس من يروي أنه حاكى النبي ﷺ في مشيته، ومنهم من يقول غير ذلك، ويقولون: إنه نفاه إلى الطائف، والطلقاء ليس فيهم من هاجر، بل قال النبي ﷺ-: «**لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا**»(١).

ولما قدم صفوان بن أمية مهاجرا أمره النبي ﷺ بالرجوع إلى مكة، ولما أتاه العباس برجل ليبايعه على الهجرة وأقسم عليه، أخذ بيده وقال: «**إني أبررت قسم عمي ولا هجرة بعد الفتح**»(٢).

وكان العباس قد خرج من مكة إلى المدينة قبل وصول النبي ﷺ إليها عام الفتح، فلقيه في الطريق.

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في "صحيحه" باب: [فَضْلِ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ](٤/ ١٥)، برقم: [٢٧٨٣]، وأخرجه مسلم في "صحيحه" باب: [تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا وَخَلَاهَا وَشَجَرِهَا وَلُقَطَتِهَا، إِلَّا لِمُنْشِدٍ عَلَى الدَّوَامِ](٢/ ٩٨٦)، برقم: [١٣٥٣].

(٢) أخرجه أحمد في "المسند" برقم: [١٥٥٥١]، وأخرجه ابن ماجه في "سننه" باب: [إِبْرَارِ الْمُقْسِمِ](١/ ٦٨٣)، برقم: [٢١١٦].

فلم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة، فإن كان قد طرده فإنما طرده من مكة لا من المدينة، ولو طرده من المدينة لكان يرسله إلى مكة، وقد طعن كثير من أهل العلم في نفيه كما تقدم، وقالوا: هو ذهب باختياره.

والطرد هو النفي، والنفي قد جاءت به السنة في الزاني وفي المخنثين، وكانوا يعزرون بالنفي، وإذا كان النبي ﷺ قد عزر رجلا بالنفي، لم يلزم أن يبقى منفيًا طول الزمان، فإن هذا لا يعرف في شيء من الذنوب، ولم تأت الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفيا دائمًا، بل غاية النفي المقدر سنة، وهو نفي الزاني والمخنث حتى يتوب من التخنيث، فإن كان تعزير الحاكم لذنب حتى يتوب منه، فإذا تاب سقطت العقوبة عنه، وإن كانت على ذنب ماض فهو أمر اجتهادي لم يقدر فيه قدر، ولم يوقت فيه وقت.

وإذا كان كذلك، فالنفي كان في آخر الهجرة، فلم تطل مدته في زمن أبي بكر وعمر، فلما كان عثمان طالت مدته، وقد كان عثمان شفع في عبد الله بن أبي سرح إلى النبي ﷺ، وكان كاتبا للوحي، وارتد عن الإسلام، وكان النبي ﷺ قد أهدر دمه فيمن أهدر، ثم جاء به عثمان فقبل النبي ﷺ شفاعته فيه وبايعه، فكيف لا يقبل شفاعته في الحكم؟!

وقد رووا أن عثمان سأل النبي ﷺ أن يرده فأذن له في ذلك، ونحن نعلم أن ذنبه دون ذنب عبد الله بن سعيد بن أبي سرح، وقصة عبد الله ثابتة معروفة بالإسناد الثابت، وأما قصة الحكم

فعامة من ذكرها إنما ذكرها مرسلة، وقد ذكرها المؤرخون الذين يكثر الكذب فيما يروونه، وقل إن يسلم لهم نقلهم من الزيادة والنقصان، فلم يكن هنا نقل ثابت يوجب القدح فيمن هو دون عثمان.

والمعلوم من فضائل عثمان، ومحبة النبي ﷺ له، وثنائه عليه، وتخصيصه بابنتيه، وشهادته له بالجنة، وإرساله إلى مكة، ومبايعته له عنه لما أرسله إلى مكة، وتقديم الصحابة له باختيارهم في الخلافة، وشهادة عمر وغيره له بأن رسول الله ﷺ مات وهو عنه راض، وأمثال ذلك مما يوجب العلم القطعي بأنه من كبار أولياء الله المتقين، الذين رضي الله عنهم، فلا يدفع هذا بنقل لا يثبت إسناده، ولا يعرف كيف وقع، ويجعل لعثمان ذنب بأمر لا يعرف حقيقته، بل مثل هذا مثل الذين يعارضون المحكم بالمتشابه، وهذا من فعل الذين في قلوبهم زيغ، الذين يبتغون الفتنة[1] "اهـ.

ثانيًا: قلتَ في موقف عبد الله بن الأهتم: ونحن إذا جئنا نتدبرُ ما قاله القائلون، وما كتبه الكاتبون؛ وجدنا أن الناسَ كانوا غير راضين عن تلك الفتنةِ، فلنسمع إلى أحد الخطباءِ الذي ألقى خطبةً أمام الخليفةِ العادلِ عمرَ بن عبد العزيز رضي الله عنه، وهو: عبد الله بن الأهتم الذي وفدَ مع الوافدين إلى الخليفة العادلِ بعد ما ولي الخلافةَ.

(١) انظر: "منهاج السنة النبوية" (٦/ ٢٦٥-٢٦٨).

ولم يشعر الخليفةُ إلا وعبد الله بن الأهتم يخطبُ دون استئذان منه: حمد اللهَ في خطبته وأثنى عليه، وصلى على نبيه محمدٍ ﷺ ثم ذكر جانبًا من سيرةِ الرسولِ ﷺ، وما واجه من تحدياتٍ مِن قبل قومِه، ثم ذكر الخليفةَ الأولَ، ثم ذكر الخليفةَ الثاني.

ثم قال بعد ذلك: ثم إنا واللهِ لم نجتمع بعدهما إلا على ضلعٍ أعوجَ"، وهذه الخطبة موجودةٌ في الجزء الرابعِ من كتاب: **(العقد الفريد)** لابن عبد ربه، وموجودةٌ أيضًا في **(البيان والتبيين)**، أما في **(العقد الفريد)** فهي في الجزء الرابعِ في الصفحةِ الرابعةِ والتسعين، وكلامُه انتقادٌ للأوضاعِ بعد عهد الخليفتين أبي بكرٍ وعمرَ باللومِ، جاء في كثيرٍ من الكتب ذكرُ بعضِ الأحداث التي وقعت في عصر الخليفةِ الثالث عثمانَ بن عفان بعد ما بلغَ من الكبر عتيًا، وتدخل مروانُ بن الحكمِ في أمر المسلمين. اهـ

والجواب: أن ما بني على باطل فهو باطل، فإن هذه الأكاذيب المختلقة إن ثبت أنها جاءت في مصادر غير معتبرة أو بلا أسانيد معتمدة، فإن سقوط المصدر والإسناد كاف في إسقاط هذه الشبه ولا حاجة لتفصيل الرد عليها، فكتاب **(العقد الفريد)** ليس حجة في هذا الباب؛ إذ ليس هو كتاب تاريخي ولا بالكتب المعتمدة لمعرفة الأحداث التاريخية، وليس فيه التحقيق العلمي خصوصًا في هذه الفتنة، فلا يعتمد ويستدل بمثل هذه الكتب إلا من لا يعرف كيفية الاستدلال بالكتب المعتبرة في كل علم.

التعريف بكتاب العقد الفريد

قال الشيخ مشهور وفقه الله لهداه: هذا الكتاب مخلوط صحيحه بواهيه، محذوف منه الأسانيد والرواة، واعتمد على مصادر لا يجوز النقل منها إلا بعد التثبت، ولم يعتمد مؤلفه في النقل منها إلا الطرفة والملحة، إذ في كتابه ميل إلى الفكاهة والدعابة، ونزوع إلى القصص والنوادر والنكات؛ فنراه في كتابه يذكر الكثير من ذلك أو لا يستنكف عن ذكر بذيء اللفظ وسافل المعنى، ورغم كل ذلك؛ فإن المسحة الأدبية تبدو قوية في كتابه، بحيث يشعر بها كل من يقرأ العقد أو يتصفحه، وكذا؛ فلا ينبغي للباحث الاعتماد على ما فيه حتى يفليه ويبحث عن ناقليه.

وقد ذكر الأستاذ رشيد رضا في تفسيره المنار (٥/ ٨٥) أن: هنالك شبهة للقائلين بحل الخمر في الأديان السابقة وهي أن الأنبياء قد شربوها، ثم قال: كما نقل ذلك صاحب العقد الفريد وأمثاله من الأدباء الذين يعنون بتدوين أخبار الفساق والمجان.

قلت: إذا عرف السبب بطل العجب كما يقولون، فإن من مصادر ابن عبد ربه التوراة والانجيل وكليلة ودمنة وما شابهها، وقد حذر الأستاذ منير محمد الغضبان من هذا الكتاب وقال بأنه لم يكن قصد لكاتبه عند كتابته إلا استهواء الجماهير عند جنوح الخيال، وتعقد القصة وحلها بالشكل المثير للعاطفة والمحرك للنفسية، شأنهم في ذلك شأن القصاصين الذين

كانوا يجلسون في المساجد فيصنعون ما يشاؤون من الأحاديث؛ سواء كانت توافق الدين أو تخالفه، وكان أكبر همهم أن يصغي أكبر عدد ممكن من الناس لأحاديثهم.

وقد بين الأستاذ عبد الحليم عويس أن: هذا الكتاب وغيره قد أوجد حاجزًا سميكًا حال دون الوصول إلى كثير من الحقائق المتصلة بتاريخ بني أمية في المشرق.

ويقول الدكتور الطاهر أحمد مكي في دراسة عن هذا الكتاب: وهو لا يمحص الأخبار ولا يقف منها موقف الفاحص المدقق وإنما يعرضها كيفما تأتت له.

ويقول أيضًا: ثم يعرض لأشياء هي إلى الخرافات والأساطير أقرب [1] " اهـ

فهنيئًا للخليلي الاستدلال بمثل هذا الكتاب الذي يدل على قلة ورعه وتناقضه، إذ هم – **أعني الإباضية** – يردون الأحاديث صحيحة الإسناد في العقيدة، بدعوة أنها من أحاديث الآحاد ولا تقبل في الاعتقاد، لكن تراهم لا يتورعون للطعن في الصحابة بأحاديث لا خطام لها ولا زمام، ومصادرهم مثل **(العقد الفريد)** وهو كتاب في الأدب وكذا كتاب **(البيان والتبين)** أو يستدلون بالأشعار وبعض الأقوال المتأخرة.

(١) انظر: "كتب حذر منها العلماء" لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (٢ / ٤٤- ٤٥).

وأما كتاب البيان والتبين، فهو للجاحظ المعتزلي فهاك الجواب: -

(التعريف بالجاحظ) جاء في ترجمته من (لسان الميزان): "عَمْرو بن بحر الجاحظ صاحب التصانيف، روى عنه أبو بكر بن أبي داود فيما قيل، قال ثعلب: ليس بثقة، وَلا مأمون، قلت: وكان من أئمة البدع". انتهى.

قال الجاحظ في كتاب البيان: لما قرأ المأمون كتبي في الأمامة فوجدها على ما أخبروا به - وصرت إليه وقد كان أمر اليزيدي بالنظر فيها ليخبره عنها - قال لي: قد كان بعض من يرتضى عقله ويصدق خبره خَبرنا عن هذه الكتب بإحكام الصنعة وكثرة الفائدة فقلنا: قد تربي الصفة على العيان فلما رأيتها رأيت العيان قد أربى على الصفة، فلما فليتها أربى الفلي على العيان.

وهذا كتاب لا يحتاج إلى حضور صاحبه، وَلا يفتقر إلى المحتجين، وقد جمع استقصاء المعاني واستيفاء جميع الحقوق مع اللفظ الجزل والمخرج السهل فهو سوقي ملوكي وعامي خاصي.

قلت: **وهذه والله صفة كتب الجاحظ كلها فسبحان من أضله على علم.**

قال المسعودي: وفي سنة خمس وخمسين وقيل: سنة ست وخمسين، مات الجاحظ بالبصرة، وَلا يعلم أحد من الرواة وأهل العلم أكثر كتبا منه.

وحكى يموت بن المزرع عن الجاحظ - وكان خاله - أنه دخل إليه ناس وهو عليل فسألوه عن حاله فقال: عليل من مكانين.

من الإفلاس والدَّيْن، ثم قال: أنا في علل متناقصة يتخوف من بعضها التلف وأعظمها على نيف وتسعون، يعني عمره.

وقال أبو العيناء: قال الجاحظ: كان الأصمعي منانيا فقال له العباس بن رستم: لا والله ما كان منانيا، ولكن تذكر حين جلست إليه تسأله فجعل يأخذ نعله بيده وهي مخصوفة بحديد ويقول: نعم قناع القدري، نعم قناع القدري، فعلمت أنه يعينك فقمتَ وتركته.

وروى الجاحظ عن حجاج الأعور، وَأبي يوسف القاضي وخلق كثير وروايته عنهم في أثناء كتابه في **(الحيوان)**.

وحكى ابن خزيمة أنه دخل عليه هو وإبراهيم بن محمود.

وذكر قصة، وحكى الخطيب بسند له: أنه كان لا يصلي، وقال الصولي: مات سنة خمسين ومئتين.

وقال إسماعيل بن محمد الصفار: سمعت أبا العيناء يقول: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك وأدخلناه على الشيوخ ببغداد فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي فإنه أباه وقال: هذا كذب.

سمعها الحاكم من عبد العزيز بن عبد الملك الأعور.

قلت: ما علمت ما أراد بحديث فدك؟

وقال الخطابي: هو مغموص في دينه، وذكر أبو الفرج الأصبهاني: أنه كان يرمى بالزندقة وأنشد في ذلك أشعارا.

وقد وقفت على رواية ابن أبي داود عنه ذكرتها في غير هذا الموضع وهي في الطيوريات، قال ابن قتيبة في **(اختلاف الحديث)**: ثم نصير إلى الجاحظ وهو أحسنهم للحجة استثارة وأشدهم تلطفا لتعظيم الصغير حتى يعظم وتصغير العظيم حتى يصغر ويكمل الشيء وينقصه فنجده مرة يحتج للعثمانية على الرافضة ومرة للزيدية على أهل السنة ومرة يفضل عَلِيًّا ومرة يؤخره، ويقول: قال رسول الله ﷺ كذا ويتبعه: قال الجماز: ويذكر من الفواحش ما يجل رسول الله عن أن يذكر في كتاب ذكر أحد منهم فيه فكيف في ورقة، أو بعد سطر، أو سطرين.

ويعمل كتابا يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين فإذا صار إلى الرد عليهم تجوز للحجة كأنه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون وتشكيك الضعفة ويستهزئ بالحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم.

وذكر الحجر الأسود وأنه كان أبيض فسوده المشركون، قال: وقد كان يجب أن يبيضه المسلمون حين أسلموا وأشياء من أحاديث أهل الكتاب وهو مع هذا أكذب الأمة، وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل.

وقال النديم: قال المبرد: ما رأيت أحرص على العلم من ثلاثة: الجاحظ، وإسماعيل القاضي، والفتح بن خاقان.

وقال النديم لما حكى قول الجاحظ: لما قرأ المأمون كتبي قال: هي كتب لا يحتاج إلى حضور صاحبها عندي، إن الجاحظ حسن هذا اللفظ تعظيما لنفسه وتفخيما لتأليفه وإلا فالمأمون لا يقول ذلك.

وحكى عن ميمون بن هارون أنه قال: قال لي الجاحظ: أهديت كتاب **(الحيوان)** لابن الزيات فأعطاني خمسة آلاف دينار، وأهديت كتاب **(البيان والتبيين)** لابن أبي دؤاد فأعطاني خمسة آلاف دينار، وأهديت كتاب **(النخل والزرع)** لإبراهيم الصولي فأعطاني خمسة آلاف دينار، قال: فلست أحتاج إلى شراء ضيعة، وَلا غيرها.

وسرد النديم كتبه وهي مِئَة ونيف وسبعون كتابا في فنون مختلفة.

وقال ابن حزم في (الملل والنحل): كان أحد المجان الضلال غلب عليه الهزل ومع ذلك فإنا ما رأينا له في كتبه تعمد كذبة يوردها مثبتا لها وإن كان كثير الإيراد لكذب غيره.

وقال أبو منصور الأزهري في مقدمة (تهذيب اللغة): "وممن تكلم في اللغات بما حصره لسانه، وروى عن الثقات ما ليس من كلامهم الجاحظ وكان أوتي بسطة في القول وبيانا عذبا في الخطاب ومجالا في الفنون غير أن أهل العلم ذموه وعن الصدق دفعوه، وقال ثعلب: كان كذابا على الله وعلى رسوله وعلى الناس"[1] اهـ.

وأما المصدر الذي نقل عنه الخليلي، وهو كتاب **(البيان والتبين)**، فلست هنا لأقيم هذا الكتاب وإنما لبيان أن هذا الكتاب الذي استدل به الخليلي هداه الله تعالى ليس من الكتب المعتبرة التي يعتمد على ما جاء فيها من الأخبار، وإنما يُرجَع في ذلك لكتب التاريخ المعروفة ككتاب **(تاريخ الأمم والملوك)** للطبري رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتاب **(البداية والنهاية)** لابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ وأمثال هذه الكتب التي عُنيت بتدوين التاريخ، مع العناية بدراسة الأسانيد التي تُروى بها الأحداث، أما الخليلي فإنه يستدل بكتب تعنى بالأدب والفصاحة والبلاغة.

(١) انظر: "لسان الميزان" (٦/ ١٨٩-١٩٣ ترجمة ٥٧٨٠).

منهج الجاحظ في كتابه البيان والتبين

منهــج الكتاب: "إن عادة الجاحظ في تأليفه أن يرسلَ نفسه على سجيتها، فلا يتقيد بنظام محكم يترسمه، ولا يلتزم نهجًا يحذوه، ولذلك نراه يبدأ الكلام في قضية من القضايا ثم يدعها في أثناء ذلك ليدخلَ في قضية أخرى، ثم يعود إلى قضيته الأولى، وقد كانت هذه طريقة علماء عصره، وكان الجاحظ يشعر بذلك ويعتذر عنه أحيانًا فهو يقول: (**وكان في الحق أن يكون هذا الباب في أول هذا الكتاب، ولكنا أخرناه لبعض التدبير**)، ومثل هذا كثير في كتابه.

فالجاحظ يتناول في حديثه الألفاظ، فيتكلم على شروط صحتها وفصاحتها، ومخارج حروفها وعجز الناس عن النطق بها على الوجه الصحيح، وما يعتريها من لُكنة على ألسنة الأعاجم ومجاوريهم من العرب، والفرق بين ألفاظ البدو والحضر وأسباب اختلاف اللهجات بين الأمصار، ويخوض في حديث البيان والبلاغة فيبحث في الأفكار ووسائل التعبير عنها، وعلاقة مظهر المتكلم ببيانه، وأثر البيئة والصناعة فيه، ووجوب التناسب بين اللفظ والمعنى.

ويذكر تعريف البلاغة عند الفرس والروم والهند والأعراب وأعلام البلغاء كالعتابي وسهل بن هارون وابن المقفع، ولم يتعرض لمسائل البلاغة التي عُرفت فيما بعد، إلا ما قدَّم

من كلامٍ في تنافر الحروف وائتلافها وكذلك وجوب مراعاة مقتضى الحال، وهو يتكلم عن الإيجاز والإطناب ويُعيِّن المواضع الصالحة لكل منهما.

وتكلم عن بلاغة أئمة المعتزلة وهذا واضح بيِّن في كتابه، وتناول الشعر والشعراء والخطابة والخطباء بأحاديث كثيرة في مواضع مختلفة من الكتاب، فيتحدث عن صفات الشعر الجيد ومذاهب الشعراء في تنقيحه، وأثره الاجتماعي وصعوبة الجمع بين بلاغة الشعر وبلاغة القلم، وتحدث عن الشعراء وطبقاتهم واختلافهم في قوة الطبع ودقة الصناعة، ويذكر مقومات الخطابة وصفات الخطيب الناجح ومكانته بين قومه، وذكر عددًا وافرًا من الخطب المشهورة لمشاهير الخطباء كالحجاج وزياد بن أبيه وأكثم بن صيفي وغيرهم، وغير ذلك من المباحث التي هي من صميم البلاغة والنقد والأدب.

وأسلوب الجاحظ في عرض هذا الكتاب كأسلوبه في كل كتاب ورسالة: إشراق في غير ما تصنُّع، وقبول للسجعة إذا جاءت عفو الخاطر دون ما تكلُّف أو سعي إليها.

في كتاب البيان والتبيين لا يكتفي الجاحظ بعرض منتخبات أدبية من خطب ورسائل وأحاديث وأشعار، بل يحاول وضع أسس علم البيان وفلسفة اللغة، **ويعني الجاحظ بالبيان**: الدلالة على المعنى وبالتبيين: الإيضاح.

وقد عــرّف الكتاب خير تعريف بقوله الوارد في مطلع الجزء الثالث: (هذا أبقاك الله الجزء الثالث من القول في البيان والتبيين، وما شابه ذلك من غرر الأحاديث، وشاكله من عيون الخطب، ومن الفقر المستحسنة، والنتف المستخرجة، والمقطعات المتخيرة، وبعض ما يجوز في ذلك من أشعار المذاكرة والجوابات المنتخبة عن الكتاب يقول أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري في الصناعتين، عند الكلام على كتب البلاغة: **(وكان أكبرها وأشهرها كتاب البيان والتبيين)**، لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.

وهو لعمري كثير الفوائد، جم المنافع، لما اشتمل عليه من الفصول الشريفة، والفقر اللطيفة، والخطب الرائعة، والأخبار البارعة، وما حواه من أسماء الخطباء والبلغاء، وما نبه عليه من مقاديرهم في البلاغة والخطابة، ويقول ابن رشيق القيرواني في العمدة: قد استفرغ أبو عثمان الجاحظ وهو علّامة وقته الجهد وصنع كتابًا لا يُبلغ جودةً وفضلاً.

أما ابن خلدون المغربي فيسجل لنا رأي قدماء العلماء في هذا الكتاب، إذ يقول عند الكلام على علم الأدب: وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين هي: أدب الكاتب لابن قتيبة، كتاب الكامل للمبرد، كتاب البيان والتبيين للجاحظ، كتاب الأمالي لأبي علي القالي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها.

ونجد في كل جزء من أجزاء الكتاب الثلاثة: بحثًا في البيان والتبيين، ومجموعات من الأحاديث والخطب والمقطعات والجوابات والأشعار، ولقد التزم الجاحظ هذا التصميم وقصد إليه قصدًا ليجنب القارئ الملل أو السأم بتنويع الموضوعات.

وقد عبر عن ذلك بقوله: (وجه التدبير في الكتاب إذا طال أن يداوي مؤلفه نشاط القارئ له، ويسوقه إلى حظه بالاحتيال له، فمن ذلك أن يخرجه من شيء إلى شيء، ومن باب إلى باب، بعد ألا يخرجه من ذلك الفن، ومن جمهور ذلك العلم".

بهذا برر الجاحظ طرقه الموضوعات ذاتها في كل جزء من أجزاء الكتاب، فموضوع علم البيان وفلسفة اللغة توزع على الأجزاء الثلاثة: –

الجزء الأول: تحدث عن مفهوم البيان وأنواعه، وآفات اللسان، والبلاغة والفصاحة.

والجزء الثاني: تحدث عن الخطابة وطبقات الشعراء.

والجزء الثالث: تكلم على أصل اللغة وقيمة الشعر.

وفي كل جزء من الأجزاء الثلاثة: أورد أبو عثمان منتخبات من كلام الأنبياء، خطبًا ومقطعات وأحاديث ورسائل وأشعارًا، نسبها إلى مختلف طبقات الناس[1]اهـ

(١) انظر: "بحث عن كتاب البيان والتبيين للجاحظ" اعداد: رحاب القحطاني، ورة الفهيد، فاتن اليحيى.

قلت: فهنيئًا للخليلي لمثل هذه الاستدلالات من الكتب، ومن أي كتب؟! كتب عنيت بالأدب والفصاحة، **وإن ذكرت بعض الأخبار نقلتها بدون إسناد وغالبها لا تصح.**

ثم استدل الخليلي بكتاب **(الإمامة والسياسة)** ونسب ذلك للإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

فقال الخليلي: ولنسمع إلى ما يقول ابن قتيبة صاحب كتاب **(الإمامة والسياسة)** وهو يقول في الجزء الأول من هذا الكتاب صفحة خمسة وثلاثين تحت عنوان ما أنكر الناس على عثمان.

إلى أن قال: وهذا موجود في الصفحة الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين من الجزء الأول من كتاب الإمامة والسياسة وليس هو من مؤلفات الإباضية" اهـ.

والجواب: نعم ليس هذا من مؤلفات الإباضية **ولا من مؤلفات أهل السنة والجماعة**، فلا يصح نسبة هذا الكتاب إلى الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

وبيان ذلك بما يلي: -

قال الشيخ الدكتور علي نفيع العلياني حفظه الله في كتابه (عقيدة الإمام ابن قتيبة) عن كتاب الإمامة والسياسة: "وبعد قراءتي لكتاب الإمامة والسياسة قراءة فاحصة ترجح عندي أن مؤلف الإمامة والسياسة رافضي خبيث، أراد إدماج هذا الكتاب في كتب ابن قتيبة نظرًا لكثرتها ونظرًا

لكونه معروفًا عند الناس بانتصاره لأهل الحديث، وقد يكون من رافضة المغرب، فإن ابن قتيبة له سمعة حسنة في المغرب.

ومما يرجح أن مؤلف الإمامة والسياسة من الروافض ما يلي: -

١- أن مؤلف **(الإمامة والسياسة)** ذكر على لسان علي رضي الله عنه أنه قال للمهاجرين: الله الله يا معشر المهاجرين لا تخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم، ولا تدفعوا أهله مقامه في الناس وحقه، فو الله يا معشر المهاجرين لنحن أحق الناس به لأنا أهل البيت، ونحن أحق بهذا الأمر منكم.

(والله إنه لفينا فلا تتبعوا الهوى فتضلوا عن سبيل الله)، ولا أحد يرى أن الخلافة وراثية لأهل البيت إلا الشيعة.

٢- أن مؤلف **(الإمامة والسياسة)** قدح في صحابة رسول الله قدحًا عظيمًا فصور ابن عمر رضي الله عنهما جبانًا، وسعد بن أبي وقاص حسودًا، وذكر محمد بن مسلمة غضب علي بن أبي طالب لأنه قتل مرحبًا اليهودي بخيبر، وأن عائشة رضي الله عنها أمرت بقتل عثمان، والقدح في الصحابة من أظهر خصائص الرافضة، وإن شاركهم الخوارج، إلا أن الخوارج لا يقدحون في عموم الصحابة.

٣- أن مؤلف (الإمامة والسياسة) يذكر أن المختار بن أبي عبيد قتل من قبل مصعب بن الزبير لكونه دعا إلى آل رسول الله ﷺ ولم يذكر خرافاته وادعاءه الوحي، والرافضة هم الذين يحبون المختار بن أبي عبيد لكونه انتقم من قتلة الحسين، مع العلم أن ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر المختار من الخارجين على السلطان وبين أنه كان يدعي أن جبريل يأتيه.

٤- إن مؤلف (الإمامة والسياسة) لم يذكر دور عبد الله بن سبأ اليهودي في الفتنة ولم يذكر اسمه مطلقًا في كتابه في حين أن أغلب العلماء الذين كتبوا عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة ذكروا دور عبد الله بن سبأ وممن ذكر ذلك ابن قتيبة في كتابه (المعارف) وابن تيمية، فدل على أن مؤلف (الإمامة والسياسة) من الرافضة لأنهم ينكرون أن يكون أصل مذهبهم مقتبسًا من اليهود.

يقول ابن حجر: إن عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة ضال مضل وأصله من اليمن وكان يهوديًا فأظهر الإسلام وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشر ودخل دمشق لذلك، وأخبار عبد الله بن سبأ شهيرة في التواريخ وليست له رواية ولله الحمد وله أتباع يقال لهم السبئية يعتقدون إلاهية علي بن أبي طالب وقد أحرقهم بالنار في خلافته.

٥- اطلعت على نسخة خطية لكتاب (الإمامة والسياسة) في مكتبة الأصفية بحيدر اباد تحت رقم (١٢١) ولم يكن لها سند ولا سماعات غير أن ناسخها شيعي ومالكها شيعي إذ

عليها ختم باسم عبد الراجي محمد باقر أسد الله الموسوي وقال كاتبها في نهايتها: وكتبها عبد الله بن محمد بن حسن حشره الله مع الأئمة الأطهار – والأئمة عند الشيعة معصومون من الخطأ- فدل هذا الحرص على اقتناء الكتاب ونسخه بأنه يخدم أغراضهم ويشبع رغبتهم الشريرة والعلم عند الله تعالى.

٦- أن مؤلف **(الإمامة والسياسة)** كتب عن خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان خمسًا وعشرين صفحة فقط، وكتب عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة مائتي صفحة، فقام المؤلف باختصار التاريخ الناصع المشرق وسود الصحائف بتاريخ زائف لم يثبت منه إلا القليل، وهذه من أخلاق الروافض المعهودة، نعوذ بالله من الضلال والخذلان.

٧- **يقول السيد محمود شكري الألوسي في مختصره للتحفة الأثنا عشرية:** (ومن مكايدهم [يعني الرافضة] أنهم ينظرون في أسماء الرجال المعتبرين عند أهل السنة فمن وجدوه موافقًا لأحد منهم في الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه فمن لا وقوف له من أهل السنة يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر بقوله ويعتد بروايته كالسدي إنهما رجلان أحدهما **(السدي الكبير)** والثاني **(السدي الصغير)**.

فالكبير من ثقات أهل السنة والصغير من الوضاعين الكذابين وهو رافضي غال، و"عبد الله بن قتيبة" رافضي غال و"عبد الله بن مسلم بن قتيبة" من ثقات أهل السنة وقد

صنف كتابًا سماه بالمعارف فصنف ذلك الرافضي كتابًا وسماه بالمعارف أيضًا قصدًا للإضلال"، وهذا مما يرجح أن كتاب (الإمامة والسياسة) لابن قتيبة الرافضي وليس لابن قتيبة السني الثقة وإنما خلط الناس بينهما لتشابه الأسماء والله أعلم"[1] اهـ.

قال الشيخ مشهور حسن سلمان في كتابه (كتب حذر منها العلماء): (الإمامة والسياسة):

"كتاب مكذوب على ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ، وعلى الرغم من ذلك؛ فهو مصدر هام عند كثير من المؤرخين المعاصرين، ويجب التعامل مع هذا الكتاب بحذر شديد؛ إذ حوى مغالطات كثيرة، ولذا؛ شكك ابن العربي من نسبة جميع ما فيه لابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

والأدلة على عدم صحة نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة كثيرة، منها: -

١- أن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكروا هذا الكتاب بين ما ذكروه له، اللهم إلا القاضي أبا عبد الله التوزي المعروف بابن الشباط، فقد نقل عنه في الفصل الثاني من الباب الرابع والثلاثين من كتابه (صلة السمط).

٢- أن الكتاب يذكر أن مؤلفه كان بدمشق، وابن قتيبة لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

(١) انظر: كتاب " عقيدة الإمام ابن قتيبة" (ص٨٧-٩٣).

٣- أن الكتاب يروى عن أبي ليلى، وأبو ليلى كان قاضيًا بالكوفة سنة ١٤٨هـ أي قبل مولد ابن قتيبة بخمس وستين سنة.

٤- أن المؤلف نقل خبر فتح الأندلس عن امرأة شهدته، وفتح الأندلس كان قبل مولد ابن قتيبة بنحو مائة وعشرين سنة.

٥- أن مؤلف الكتاب يذكر فتح موسى بن نصير لمراكش، مع أن هذه المدينة شيدها يوسف بن تاشفين سلطان المرابطين سنة ٤٥٥هـ وابن قتيبة توفي سنة ٢٧٦هـ.

٦- أن هذا الكتاب مشحون بالجهل والغباوة والركة والكذب والتزوير؛ ففيه أبو العباس والسفاح شخصيتان مختلفتان، وهارون الرشيد هو الخلف المباشر للمهدي، وأن الرشيد أسند ولاية العهد للمأمون، وهذه الأخطاء يتجنبها صغار المؤرخين، فضلاً عمن هو مثل ابن قتيبة الذي قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: ....

وكان أهل المغرب يعظمونه ويقولون: من استجاز الوقيعة فيه يتهم بالزندقة، ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه لا خير فيه.

٧- أن مؤلف **(الإمامة والسياسة)** يروي كثيرًا عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ من هذين العالمين؛ فدل هذا على أن الكتاب مدسوس عليه.

وقد جزم بوضع الكتاب على ابن قتيبة غير واحد من الباحثين، من أشهرهم: -

١- محب الدين الخطيب في مقدمة كتاب (ابن قتيبة الميسر والقداح) ص ٢٦-٢٧.

٢- ثروت عكاشة في مقدمة كتاب ابن قتيبة (المعارف) ص ٥٦.

٣- عبد الله عسيلان في رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان (كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي)، ساق فيها اثني عشر دليلاً على بطلان نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة.

٤- عبد الحميد عويس في كتابه (بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي) ص ٩-١٠.

٥- سيد إسماعيل الكاشف في كتابه (مصادر التاريخ الإسلامي) ص٣٣.

٦- وقد قُدِّمت في الجامعة الأردنية كلية الآداب عام ١٩٧٨م رسالة ماجستير عنوانها (الإمامة والسياسة دراسة وتحقيق)، قال الباحث فيها: (وعلى ضوء هذه الدراسة؛ فقد تبين أن ابن قتيبة الدينوري بعيد عن كتاب الإمامة والسياسة، وبنفس الوقت؛ فإنه لم يكن بالإمكان معرفة مؤلف الكتاب، مع تحديد فترة وفاته بحوالي أواسط القرن الثالث الهجري).

٧- وقد جزم ببطلان نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة أيضًا السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لـ (تأويل مشكل القرآن) ص٣٢؛ فقال: (كتاب مشهور شهرة بطلان نسبته إليه)، ثم قال بعد أن ساق بعض الأدلة الآنفة الذكر: إن هذا وحده يدفع نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة، فضلاً

عن قرائن وأدلة أخرى كلها يثبت تزوير هذه النسبة" اهـ، وإلى هذا ذهب الحسيني في رسالته ص٧٧-٧٨، والجندي في كتابه عن ابن قتيبة ١٦٩-١٧٣، وفاروق حمادة في مصادر السيرة النبوية ص٩١، وشاكر مصطفى في التاريخ العربي والمؤرخون ١/ ٢٤١-٢٤٢، والله الموفق"[١] اهـ.

وعليه، يسقط الاستدلال بهذا الكتاب وكل ما جاء فيه من أخبار احتج به الخليلي هداه الله تعالى، بعد بيان كذب نسبة هذا الكتب للإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومَن مثل الخليلي بالعلم -كما يراه أتباعه -، كان الأولى به أن يحقق في صحة نسبة هذا الكتاب، وأن يعزو إلى مصادر صحيحة، وأن يتكلم بعلم لا بجهل كما هو ظاهر في محاضرته هذه.

ثم استدل الخليلي بكلام لسيد قطْب، وهو ليس من علماء أهل السنة والجماعة بل لا يصح أن يقال عنه أنه طالب علم، كل ما في الأمر أنه أديب تحمس للإسلام بعدما كان يعيش في جاهلية، وحماسه هذا أوقعه في طوام كثيرة ليس هنا موضع ذكرها[٢]، وأكتفي بالرد على استدلال الخليلي به في هذا المبحث.

---

(١) انظر: " كتب حذر منها العلماء (٢ / ٢٩٨- ٣٠١)" لأبي عبيدة مشهور بن حسن.

(٢) انظر على سبيل المثال ما كتبه فضيلة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله تعالى: "مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " و "أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره" و" العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم".

يقول الخليلي: "وإذا جئنا إلى أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحاضر نجد كثيرا منهم أيضا تناولوا هذه الفتنة وتحدثوا عما جرى فيها بكل جرأة ومن بين هؤلاء شهيد الإسلام الأستاذ سيد قطب في كتابه **(العدالة الاجتماعية في الإسلام)** ولنسمع بعض ما قاله الأستاذ سيد قطب في صفحة مائتين وعشرة من الكتاب المذكور" إلخ ما ذكر من كلام سبق ذكره.

والجواب: أن الخليلي عجز عن الاستدلال بكتب أهل السنة والجماعة وأهل الاختصاص بالتاريخ، فذهب إلى كتب تحتوي على الغث والسمين، والباطل والصحيح، ويا ليته استدل بأهل العلم المحققين، إنما يعدون من الأدباء، وليسوا من أهل التحقيق والمعرفة في التاريخ، والمبحث الذي نخوض فيه ليس من تخصص هؤلاء لا من قريب ولا من بعيد، فتأمل.

وأما كلام سيد قطْب الذي ذكره في كتابه (العدالة الإسلامية)، فإن سيد قطْب لم يذكر مصادره التي استقى منها هذه الأقوال، ولا شك أنها ليست من مصادر أهل السنة والجماعة، وإن وجدت فهي ضعيفة.

وبيان ذلك بما يلي: -

أن سيد قطب عرف عنه أنه من الطاعنين بالصحابة رضي الله عنهم، خصوصًا عثمان رضي الله عنه، فسيد بنى أقواله على مرويات لا تثبت عند أهل العلم.

يقول سيد قطب: (هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئا ما دون شك على عهد عثمان وأن بقي في سياج الإسلام لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخ كبير ومن وراءه مروان بن الحكم يصرف الأمر بكثير من الانحراف عن الإسلام كما أن طبيعة عثمان الرخية وحدبه الشديد على أهله قد ساهم كلاهما في صدور تصرفات أنكرها الكثيرون من الصحابة من حوله وكان لها معقبات كثيرة وآثار في الفتنة التي عانى الإسلام منها كثيرا) اهـ .

قال الشيخ ربيع المدخلي وفقه الله ردًا على هذه الجزئية من قول سيد: يقول سيد: (هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئا ما دون شك على عهد عثمان وأن بقي في سياج الإسلام).

ثم يبين أسباب هذا التغيُّر بقوله:

١- (لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخٌ كبير) أي: أنه كان خرفًا، وهذا الخرف يسهل انقياده للمتلاعبين به وبأمور الدولة والمسلمين، فلا ندري كيف رضيت الأمة كلها وأجمعت على اختيار هذا الشيخ الكبير، ثم أسلمته إلى مروان، فتغلب مروان هذا على الأمة كلها، ومنهم علي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف.

وسائر الأبطال الذي فتحوا الدنيا، وأطاحوا بعروش القياصرة والأكاسر في هذه الأمة التي يسيرها وخليفتها ويصرف شئونها مروان، وينحرف بها.

٢- (ومن وراءه مروان بن الحكم يصرف الأمر بكثير من الانحراف)، ومعنى هذا: أن التصور لحقيقة الحكم عند عثمان لم يتغيَّر شيئًا ما، وإنما تغيَّر تغيرًا كبيرًا تبعًا لتصرف مروان الكثير الانحراف.

٣- (وبأن طبيعة عثمان كانت رخية، فيسهل انقياده لمروانه وغيره من المتلاعبين به).

٤- (وبأن حدبه كان شديدًا على أهله)، أي: أنه رجل عاطفي تقوده العواطف العمياء إلى تحقيق مآربهم وطموحاتهم إلى الأموال والمناصب التي لا يستحقونها، وليس عند سيد شك في أن تصوُّر عثمان لحقيقة الحكم قد تغيَّر، فهو على يقين كامل بأن ذلك قد وقع فما هي البراهين القاطعة لديه؟! إنها روايات الروافض.

أما مروان عنده فكأن الأمة قد سلّمت بأنه مجرم أثيم، فلا خلق له ولا دين، فلذا يجعل منه سُلَّمًا للطعن في الخليفة الراشد عثمان، وكأنَّ كل الناس سيغمضون أعينهم، ويقولون له: صدقتَ وبررت، إن مروان هذا الذي يطعن فيه **(سيد)** لهذه الأهداف لا يحمل له المسلمون المنصفون هذه الصورة الشوهاء، بل هو مسلم عدل، يروي له أئمة الإسلام، ويعتمدون أقواله في الفقه، وقد روى عنه عددٌ من الصحابة وخيار التابعين، وروى له من الأئمة: البخاري، والباقون سوى مسلم، واعتمد الإمام مالك على حديثه ورأيه[1] اهـ.

أقول: فما هي المصادر التي استقى منها سيد قطْب وبنى عليها أقواله في هذه الحقبة من التاريخ؟!

فإن قال الخليلي أن هذا لا يهم، إنما المقصود في المنقول بيان أنه ليس الإباضية فقط هم من تكلم في الصحابة وانتقد تلك المرحلة التاريخية، قيل له ولأمثاله: الذين انتقدوا تلك المرحلة ما هم سوى حثالة من أهل البدع مثل الخوارج والرافضة، ومن الفساق وأصحاب المجون غير المؤتمنين في دينهم وأمانتهم، وهؤلاء لا وزن لهم ولا عبرة بأقوالهم، فالحجة بما صح من حجج وبراهين، لا اختلاقات وأكاذيب.

(١)انظر: "مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله " ضمن مجموع مؤلفات الشيخ ربيع(٦/ ٢٦٤-٢٦٨).

وما نقله الخليلي من قول سيد قطب: منح عثمان من بيت المال زوج ابنته الحارث بن الحكم يوم عرسه مائتي ألف درهم فلما أصبح الصباح جاء زيد بن الأرقم خازن مال المسلمين وقد بدى في وجهه الحزن وترقرقت في عينيه الدموع فسأله أن يعفيه من عمله ولما علم منه السبب وعرفه أنه عطيته لصهره من مال المسلمين.

قال مستغربا: (أتبكي يا ابن الأرقم أن وصلت رحمي) فرد الرجل الذي يستشعر روح الإسلام المرهف لا يا أمير المؤمنين ولكن أبكي لأني أضنك أخذت هذا المال عوضا عما كنت أنفقته في سبيل الله في حياة رسول الله، والله لو أعطيته مائة درهم لكان كثيرا فغضب عثمان على الرجل الذي لا يطيق ضميره هذه التوسعة من مال المسلمين على أقارب خليفة المسلمين وقال:(له ألق بالمفاتيح يا ابن الأرقم، فان سنجد غيرك) اهـ.

يُقال عن هذا: أن هذا الكلام كذب مفترى ولا يوجد له أصل صحيح، فليأتي الخليلي بمصدر هذا الكلام وليخبرنا بأي ديوان من دواوين التاريخ هو؟ وهل هو بإسناد صحيح؟ حتى يعرف الناس بأن الخليلي هداه الله وأصلحه ينقل ما لا خطم له ولا أزمّة كل هذا ليهون من مسألة طعنهم في صحابة رسول الله ﷺ.

ثم إن هذا الكلام فيه ما فيه من طعون واضحة في عثمان رضي الله عنه وتصوره بأنه ظالم متجبر قاسي القلب، وأنه كان يذكر ولا يتذكر، ومعاذ الله أن يكون عثمان رضي الله عنه كذلك، عثمان الذي

تستحيي منه الملائكة، المبشر بالجنة هذا يكون حاله؟! سبحانك هذا بهتان عظيم، ويبقى السؤال مطروحًا للخليلي وأتباعه: ما مصدر هذا الكلام وأين إسناده [1]؟

وينقل الخليلي مقالة سيد قطْب: والأمثلة كثيرة في سيرة عثمان على هذه التوسعات وقد منح الزبير ذات يوم ستمائة ألف ومنح طلحة مائتي ألف ونفل مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية ولقد عاتبه في ذلك ناس من الصحابة على رأسهم علي بن أبي طالب فأجاب: (إني لي قربة ورحمًا) فأنكروا عليه وسألوه:(فما كان لأبي بكر وعمر قرابة ورحم؟)، فقال:(إن أبا بكر وعمر كانا يحتسبان في منع قرابتهما وأنا أحتسب في إعطاء قرابتي)، فقاموا عنه غاضبين يقولون:(فهديهما والله أحب إلينا من هديك).

قلت: أما هذا الكلام فهو من رواية أبي مخنف لوط بن يحيى والواقدي كما رواه البلاذري في "الأنساب" انظر الخبر فيه برقم (١٣٣٩) قال:" وَقَالَ أَبُو مخنف والواقدي فِي روايتهما: أنكر الناس على عثمان إعطاءه سعيد ابن العاص مائة ألف درهم فكلمه علي والزبير وطلحة وسعد وعَبْد الرَّحْمَنِ بن عوف فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِن لَهُ قرابة ورحما، قَالُوا: أفما كَانَ لأبي بَكْر وعمر قرابة وذوو رحم؟ فَقَالَ: إِن أبا بَكْر وعمر كانا يحتسبان فِي منع قرابتهما وأنا

(١)انظر للفائدة: "مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله " ضمن مجموع مؤلفات الشيخ ربيع (٦/ ٢٦٩-٢٧٣).

أحتسب فِي إعطاء قرابتي، قَالُوا: فهديهما والله أحب إلينا من هديك، فقال: لا حول ولا قوّة إلا بِاللهِ اهـ.

فسيد قطْب نقله إما عن الرافضة وهو مشهور متداول عندهم للطعن في عثمان رضي الله عنه فسبحان من جعل قلوب الخوارج والرافضة تتفق في بغض الصحابة – أو من كتاب الانساب للبلاذري، ومن أيهما كان النقل، فلا يصح هذا الخبر، ففي هذا الخبر أبو مخنف.

وهذا قول أهل العلم فيه : -

بيان حال لوط بن يحيى بن مخنف ومروياته

لوط بن يحيى بن مخنف بن سليمان الأزدي: أبو مخنف - بالميم والخاء المعجمة والنون والفاء - وجده مخنف من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، توفي لوط سنة سبع وخمسين ومائة.

وكان راوية أخباريًا صاحب تصانيف، وكان يروي عن جماعة من المجهولين؛ قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال الدارقطني: أخباري ضعيف[1]"اهـ

وقال ابن عدي رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمد بن أَحْمَدَ بن حَمَّادٍ، حَدَّثَنا عَبَّاس، عَن يَحْيى، قَالَ أَبُو مخنف ليس بشَيْءٍ.

وهذا الذي قاله ابن مَعِين يوافقه عليه الأئمة فإن لوط بن يَحْيى معروف بكنيته وباسمه.

حدث بأخبار من تقدم من السلف الصالحين، ولاَ يبعد مِنْهُ أن يتناولهم، وَهو شاعي محترق صاحب أخبارهم وإنما وصفته لا يستغنى عن ذكر حديثه فإني لا أعلم له من الأحاديث المسندة ما أذكره وإنما له من الأخبار المكروه الذي لا أستحب ذكره[2] " اهـ

---

(١) انظر: "فوات الوفيات" (ت٤٠٥).

(٢) انظر: "الكامل في ضعفاء الرجال" (ت ١٦٢١).

وجاء في (ميزان الاعتدال) للذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: لوط بن يحيى، أبو مخنف، أخباري تالف، لا يوثق به.

تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بثقة.

وقال - مرة: ليس بشيء، وقال ابن عدي: شيعي محترق، صاحب أخبارهم.

قلت: روى عن الصعق بن زهير، وجابر الجعفي، ومجالد، روى عنه المدائني، وعبد الرحمن بن مغراء[1] " اهـ

(١) انظر: " ميزان الاعتدال " (ت٦٩٩٢).

بيان حال الواقدي ومروياته

وفي الخبر (الواقدي): محمد بن عمر الواقدي وهو واهي الحديث باتفاق أئمة الحديث.

قال الذهبي: (استقر الإجماع على وهن الواقدي)[1]، وقد كذبه الكثير وهاك بعض الأقوال: - قال الحافظ ابن حجر في **(تهذيب التهذيب)**: قال الشافعي فيما أسنده البيهقي: كتب الواقدي كلها كذب.

وقال النسائي في (الضعفاء): الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة: الواقدي بالمدينة، ومقاتل بخراسان، ومحمد ابن سعيد المصلوب بالشام، وذكر الرابع.

وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه.

وقال ابن المديني: عنده عشرون ألف حديث ـ يعني ما لها أصل، **وقال في موضع آخر:** ليس هو بموضع للرواية، وإبراهيم بن أبى يحيى كذاب، وهو عندي أحسن حالا من الواقدي.

(١) كما في آخر ترجمته من "ميزان الاعتدال" (ت٧٩٩٣).

وقال أبو داود: لا أكتب حديثه ولا أحدث عنه ; ما أشك أنه كان يفتعل الحديث، ليس ننظر للواقدي في كتاب إلا تبين أمره، وروى في فتح اليمن وخبر العنسي أحاديث عن الزهري ليست من حديث الزهري.

وقال بندار: ما رأيت أكذب منه.

وقال إسحاق بن راهويه: هو عندي ممن يضع.

وحكى أبو العرب عن الشافعي قال: كان بالمدينة (سبعة) رجال يضعون الأسانيد، أحدهم الواقدي.

وقال أبو زرعة الرازي، وأبو بشر الدولابي، والعقيلي: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم الرازي: وجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين مناكير، قلنا: يحتمل أن تكون تلك الأحاديث منه ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فإنه يضبط حديثهم، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه.

وحكى ابن الجوزى عن أبى حاتم أنه قال: كان يضع.

وقال الساجي: في حديثه نظر واختلاف، وسمعت العباس العنبري يحدث عنه ويطريه، وحدثنا أحمد بن محمد ـ يعني ابن محرز ـ حدثنا عمرو الناقد قال: قلت للواقدي: تحفظ عن الثوري عن ابن خثيم، عن عبد الرحمن بن نبهان عن عبد الرحمن ابن حسان بن ثابت، عن أبيه، في لعن زوارات القبور؟ فقال: حدثناه سفيان، فقلت: أمله على، فأملاه على بالسند، فقال: حدثنا عبد الرحمن بن ثوبان، فقلت: الحمد لله الذي أوقعك أنت تعرف أنساب الجن مثل هذا يخفى عليك؟!

قال الساجي: والحديث حديث قبيصة ما رواه عن سفيان غيره.

وقال النووي في (شرح المهذب) في كتاب الغسل منه: الواقدي ضعيف باتفاقهم.

وقال الذهبي في (الميزان): استقر الإجماع على وهن الواقدي.

وتعقبه بعض مشائخنا بما لا يلاقي كلامه.

وقال الدارقطني: الضعف يتبين على حديثه.

وقال الجوزجاني: لم يكن مقنعا[1]" اهـ.

(١) تهذيب التهذيب (٣ / ٣٩٩).

قلت: فإن كان هذا حاله - وهو متهم بوضع الحديث والكذب - فمن باب أولى **(التحرز)** من مروياته في التاريخ وعدم أخذها مطلقًا ولا ردها مطلقًا كذلك إنما تسبر مروياته ويتحقق منها.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: "وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ " اهـ، وقال:" الواقدي جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين فاطرحوه لذلك، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم[1] "اهـ.

قلت: ومحمول هذا على عدم التفرد بمروياته، فإن تفرد فهي غير مقبولة خصوصًا ما كانت منكرة مصادمة للصحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: ومعلوم أن الواقدي نفسه خير عند الناس من مثل هشام بن الكلبي وأبيه محمد بن السائب وامثالهما وقد علم كلام الناس في الواقدي فإن ما يذكره هو وأمثاله إنما يعتضد به ويستأنس به وأما الاعتماد عليه بمجرده في العلم فهذا لا يصلح[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى (ج ٢٧/ ٢٠٨) طبعة دار الكتب العلمية.

قال سيد قطب: وغير المال كانت الولايات تغدق على الولاة من قرابة عثمان وفيهم معاوية الذي وسع عليه في الملك.

إلى أن قال: ولقد اجتمع الناس فكلفوا علي بن أبي طالب أن يدخل إلى عثمان فيكلمه فدخل إليه فقال: " الناس ورائي وقد كلموني فيك والله ما أدري ما أقول لك.

إلـخ ما سبق ذكره ص (٢٢) أقول: إن هذا الخبر مذكور في كتاب البداية والنهاية (٤ / ١٨٠) لابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي إسناده الواقدي، وسبق بيان حاله، فالخليلي هداه الله عز وجل – وما ذلك على الله بعزيز–، لا يستدل بالصحيح من الأخبار، ولا بالرجال المتخصصين في التاريخ! فكيف يؤتمن على قوله إن كان هذا حاله؟!

ويواصل الخليلي الاستدلال بقول سيد قطْب، وذكر قوله:" ثم يقول الأستاذ شهيد الإسلام:" بعد ذلك وأخيرًا ثارت الثائرة على عثمان واختلط فيها الحق بالباطل والخير بالشر، ولكن لابد لمن ينظر إلى الأمور بعين الإسلام، ويستشعر الأمور بروح الإسلام أن يقر أن تلك الثورة في عمومها كانت ثورة من روح الإسلام وذلك دون إغفال لمن كان وراءها من كيد اليهود من ابن سبأ – عليه لعنة الله – ".

قال الخليلي: وهذا كله موجود في كتاب العدالة الاجتماعية في الإسلام من صفحة ٢١٠ إلى صفحة ٢١٢ " اهـ.

والجواب عن ذلك: مَن الذين ثاروا على عثمان رضي الله عنه ؟! الصحابة؟! كما يريد أن يوهم الخليلي؟ ويا ترى ما موقف الصحابة من هذه الفتنة التي حصلت؟ إن هؤلاء الخوارج الذين خرجوا على عثمان رضي الله عنه اغتنموا غيبة الكثير من أهل المدينة أيام الحج وفي الثغور وفي الأقاليم، وقد كان موقف عثمان رضي الله عنه من الفتنة واضحًا وجلي، حيث أنه منع أن يراق دم مسلم بسببه فمنعهم من رفع السلاح.

وهذه بعض المرويات التي تثبت ذلك: -

قال شداد بن أوس النجاري الأنصاري: رأيت عليًا خارجًا من بيته معتمًا بعمامة رسول الله ﷺ متقلدًا سيفه، أمامه الحسن وابن عمر في نفر من المهاجرين والأنصار حتى حملوا على الناس وفرقوهم، ثم دخل على الخليفة عثمان رضي الله عنه فقال له:" السلام عليك يا أمير المؤمنين: إن رسول الله ﷺ لم يلحق هذا الأمر حتى ضرب بالمقبل المدبر وإني والله لا أرى القوم إلا قاتلوك، فمرنا فلنقاتل، فقال عثمان: أنشد الله رجلاً رأى لله حقًا وأقر أن لي عليه حقًا، أن يريق في سبيلي ملء محجمة من دم أو يريق دمه فيَّ.

فأعاد عليه القول، فأجابه بمثل ما أجابه، قال: فرأيت عليًا خارجًا من الباب وهو يقول: **"اللهم إنك تعلم أنا بذلنا المجهود"**[1] اهـ.

---

(١) انظر: "الرياض النضرة" (٣/ ٦٨) للمحب الطبري.

وعن جابر بن عبد الله الأنصاري، أن عليًا رضي الله عنه أرسل إليه – إلى عثمان رضي الله عنه – إن معي خمسمائة دارع، فأذن لي فأمنعك من القوم، فإنك لم تُحدث شيئًا يُستحل به دمك، قال: "جُزِيت خيرًا ما أُحب أن يراق دم في سببي"[1] اهـ.

قال أبو هريرة رضي الله عنه : دخلت على عثمان يوم الدار فقلت: يا أمير المؤمنين، اليوم طاب الضرب معك، فقال: يا أبا هريرة، أيسرك أن تقتل الناس جميعًا وإياي؟ قال: قلت: لا.

قال: فإنك والله إن قتلت رجلاً واحدًا فكأنما قتلت الناس جميعًا، قال: فرجعت ولم أقاتل[2] "اهـ

وروى أحمد رحمه الله في (فضائل الصحابة) بسنده " عن أبي حبيبة، وهو جد موسى أبو أمه، قال: بعثني الزبير إلى عثمان، وهو محصور، فدخلت عليه في يوم صائف، وهو على فرش ذي ظهر، وعنده الحسن بن علي، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وبين يديه مراكن ماء مملوءة، ورياط مطرحة، فقلت: بعثني إليك الزبير وهو يقرئك السلام ويقول:

---

(١) انظر: "تاريخ دمشق" (٣٩/ ٣٩٨) لابن عساكر.

(٢) انظر: "الطبقات الكبرى " (٣/ ٦٦) لابن سعد.

إني على طاعتك لم أبدل ولم أنكث، فإن شئت دخلت الدار معك، فكنت رجلاً من القوم، وإن شئت أقمت، وإن بني عمرو بن عوف وعدوني أن يصبحوا على بابي، ثم يمضوا لما آمرهم به.

فلما سمع الرسالة قال: الله أكبر، الحمد لله الذي عصم أخي، أقرئه السلام وقل له أن يدخل الدار لا يكون إلا رجلاً من القوم، فمكانك أحب إلى، وعسى أن يدفع الله بك عني، فلما سمع الرسالة أبو هريرة قام فقال: ألا أخبركم بما سمعت أذناي من رسول الله ﷺ؟ قالوا: بلى يا أبا هريرة، قال: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: « تكون بعدي فتن وأمور وأحداث »، قلنا: فأين المنجا منها يا رسول الله؟ قال: «إلى الأمين وحزبه » وأشار إلى عثمان بن عفان، فقام الناس فقالوا: قد أمكنتنا البصائر، فائذن لنا في الجهاد، فقال عثمان: عزمت على من كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل، قال: فبادر الذين قتلوا عثمان ميعاد بني عمرو بن عوف، فقتلوه ﷺ [1] "اهـ

وموقف الصحابة مما جرى من ذلك أدلته كثيرة اكتفي بالتالي: -

لما قتل عثمان ﷺ ذُهل أبو هريرة وكان يقول وله ضفيرتان وهو ممسك بهما: "اضربوا عنقي، قُتل والله عثمان على غير وجه حق [2] "اهـ

(١) انظر: "فضائل الصحابة" (١/ ٥١١ أثر رقم ٨٣٦) للإمام أحمد.

(٢) انظر: "تاريخ المدينة" (٢/ ٢٦٦) لابن شبة.

قال علي رضي الله عنه للحسن والحسين رضي الله عنهما :" اذهبا بسيفيكما حتى تقفا على باب عثمان ولا تدعا أحدًا يصل إليه، وبعث الزبير ابنه، وبعث طلحة ابنه، وبعث عدة من كبار الصحابة أبناءهم، يمنعون الناس أن يدخلوا على عثمان، ورماه الناس بالسهام حتى خُضب الحسن بالدماء وتخضب محمد بن طلحة وشُج قنبر مولى علي[١]"اهـ.

وقال علي للحسن رضي الله عنهما ، وهما في الكوفة: " تركنا ابن عمنا وابن عمتنا حتى قتل، ثم صرنا أضيافًا على الناس يحكم فينا دوان العرب، كان الرأي ألا يقتل عثمان رضي الله عنه [٢] "اهـ .

رؤي عبد الله بن سلام يوم قتل الخليفة وهو يبكي ويقول:" اليوم هلكت العرب[٣] "اهـ.

وقال أبو بكرة نفيع رضي الله عنه :" لئن أخرَّ من هذه السحابة، فأتقطع أحبُّ إلى من أن أكون شَركت في دم عثمان[٤] "اهـ

ولما منعت الخوارج الماء عن الخليفة قال عمار بن ياسر رضي الله عنهما :" سبحان الله! قد اشترى بئر رومة وتمنعوه ماءها[٥]؟! "اهـ

---

(١) انظر:" الثقات " (٢/ ٢٦٣) لابن حبان.

(٢) انظر: "تاريخ المدينة" (٢/ ٢٦٠) لابن شبة.

(٣) انظر: "تاريخ المدينة" (٢/ ٢٢٧) لابن شبة.

(٤)انظر: "تاريخ المدينة" (٢/ ٢٦٩) لابن شبة.

(٥)انظر: "الرياض النضرة"(٣/ ٩٨) للمحب الطبري.

لما بلغ أبا حميد الساعدي الأنصاري رضي الله عنه وهو من أهل بدر، مقتل عثمان قال: " اللهم إن لك على ألا أفعل كذا وكذا ولا أضحك حتى ألقاك[1] "اهـ.

وقال الحسن:: "عمل عثمان اثنتي عشرة سنة ما ينكرون من إمارته شيئًا[2] "اهـ، وهي مدة خلافته رضي الله عنه .

والآثار كثيرة ولا أريد الإطالة، لكن يبقى السؤال: من هم الذين خرجوا على عثمان رضي الله عنه ؟!

الجواب: - الذين خرجوا على عثمان رضي الله عنه رأسهم عبد الله بن سبأ اليهودي وأعوانه وليس فيهم صحابي واحد ولم يثبت ذلك بسند صحيح فيه أن أحدًا من الصحابة قد شارك في الخروج على عثمان رضي الله عنه ، والصحابة رضي الله عنهم لم يمتنعوا من الدفاع عن عثمان رضي الله عنه كما زعم الخليلي هداه الله تعالى، بل هُمْ همّوا للدفاع عنه وأرسلوا ابناؤهم ومواليهم- كما سبق.

لكن عثمان رضي الله عنه أمتنع أن يراق من أجله دم وحاول منع الفتنة بقدر المستطاع، وقد تظاهر الخوارج الذين خرجوا عليه أنهم يطالبون ببعض الحقوق ولم يظن الصحابة أنه سيصل بهؤلاء إلى أن يتسوروا عليه البيت ويقتلوه.

---

(١) انظر: "البداية والنهاية" (١٠/ ٣٣٦) لابن كثير.

(٢) انظر:" سير أعلام النبلاء" (٢٨/ ١٥٨).

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: "لم يكونوا يظنون أن الأمر يبلغ إلى قتله.

وأما القتل فما كان يظن أحد أنه يقع، ولا أن هؤلاء يجترئون عليه إلى ما هذا حدّه حتى وقع ما وقع والله أعلم[1]" اهـ.

وكان قدر الله مقدورا فلا حول ولا قوة إلا بالله، وكتبوا على لسان بعض الصحابة كذبًا وزورا وتناقلوه فيما بينهم مع أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برئ مما نسب إليه حتى قال كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

ما قاتلوه على ذنبٍ ألمَّ به إلا الذي نَطَقُوا زورًا ولم يَكُنِ

ثم استدل الخليلي بكلام المودودي فقال: وكثير من الكاتبين تناولوا هذا الموضوع من نقد وتحليل ومن بينهم العلامة المودودي في كتابه **(الخلافة والملك)** باللوم في كتابه **(التجديد لهذا الدين)**.

وقد علل ما حدث في كتابه (التجديد لهذا الدين): بأن الخليفة الثالث جاءته الخلافة وقد بلغ من الكبر عتيا، وكان لم يمنح تلك المواهب التي أوتيهما العظيمان اللذان تقدمان"، فهل الإباضية وحدهم الذين يتحدثون عن مثل هذه الأشياء أو يكتبون عنها. "اهـ.

---

(١) انظر: "البداية والنهاية" (١٠/ ٣٤٤) لابن كثير.

الجواب من وجوه: -

أولاً: كون عثمان رضي الله عنه تولي الخلافة على كبر ليس بمطعن ولا فيه دلالة على عدم صلاحيته لهذه الخلافة.

ثانيًا: أن اغلب المزاعم التي يثيرها المخالفين من كون عثمان رضي الله عنه ولّى أقاربه ويعطيهم الأموال الكثيرة ويستقطع لهم الأراضي. إلى آخره، وهي من الأكاذيب التي لفقت عليه رضي الله عنه .

ثالثًا: أجمع الصحابة رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار على أن خير من يصلح للخلافة بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ولا شك أن اختيارهم له دليل على أن عثمان رضي الله عنه أصلح للحكم وأعرف الناس لسياسته فلو كان معروف بضعفه لما رضي به الصحابة خليفة، والطعن في خلافته طعن في إجماع المهاجرين والأنصار.

رابعًا: قول الخليلي: "فهل الإباضية وحدهم الذين يتحدثون عن مثل هذه الأشياء أو يكتبون عنها؟"

أقول: ما أحسن رد الشيخ ربيع حفظه الله تعالى على قوله هذا، إذ قال: "ونقول ثانية لهذا المفتي: أمثل هذا الاحتجاج البارد مما يقبله العقلاء والعلماء والقضاء وأهل الفتوى؟!!، إذا

سئلت أيها المفتي عن عصابة تقتل وتسرق وتقطع الطرق، حتى إذا ألقي عليها القبض وقدمت للعدالة لمحاسبتها وتطبيق شريعة الله وحكمه عليها فقامت تدافع عن نفسها وتقول: إن هناك عصابات تشاركها في هذه الجرائم؛ فهل تدافع عنها أيها المفتي وتعطيها صك براءة بحجة أنها ليست وحدها التي تمارس تلك الفعلات الشنعاء، بل معها عصابات تشاركها في تلك الجرائم؟ وهكذا نرى التعصب الأعمى يقتل العقول والمواهب فتأتي بالمخجلات من الشوارد والغرائب.

أيا من يحترم دينه وعقله ويحترم رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام، كيف ترضى لنفسك أن تكون من مدرسة سيد قطب والمودودي وأمثالهما من يطعن في أصحاب رسول الله ﷺ، وممن انحازوا إلى أهل البدع الكبرى، وفي كثير من المبادئ والأصول والعقائد وصاروا إلْبًا على السنة والحق وأهلهما[1]" اهـ.

ثم قال الخليلي: وهل نستطيع القول بأن صحابة رسول الله ﷺ كانوا مجمعين على كراهة ما حدث على عثمان مع أن عثمان لم يقتل غيلة وإنما قتل بعد حصار دام نحو شهر، فهل أصحاب النبي ﷺ الذين فتحوا مدائن كسرى وهزموا قيصر واستطاعوا أن يطأوا بأقدامهم على عرشيهما هل كانوا عاجزين عن فك الحصار الذي كان مضروبًا على عثمان

(١) موسوعة مؤلفات ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع المدخلي (٦/ ٢٢١-٢٢٢).

لمدة شهر وهم في عاصمة الإسلام في المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام؟"اهـ

والجواب عن ذلك: أن من المصائب التي ابتليت بها الأمة، هو تكلم الرويبضة، كما جاء في الحديث: «**سيأتِي على الناسِ سنواتٌ خدّاعاتٌ، يُصدَّقُ فيها الكاذِبُ، ويُكذَّبُ فيها الصادِقُ، ويُؤتَمَنُ فيها الخائِنُ، ويخونُ الأمينُ، وينطِقُ فيها الرُّوَيْبِضَةُ، قِيلَ: وما الرُّوَيْبِضَةُ؟ قال: الرجُلُ التّافِهُ يتكلَّمُ في أمرِ العامةِ**»[1].

فإن كان هذا مفتي الإباضية، والجهل المركب بلغ منتهاه عنده، فما حال العوام الذين لا خطام لهم ولا زمام في هذه الطوام، وجوابًا على سؤالاته بما ذكره الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١)صحيح الجامع (ح ٣٦٥٠).

فصل:

كيفية قتل عثمان بالمدينة وبها جماعة من كبار الصحابة

إن قال قائل: كيف وقع قتل عثمان، رضي الله عنه، بالمدينة وفيها جماعة من كبار الصحابة، رضي الله عنهم؟

فجوابه من وجوه: -

أحدها: أن كثيرًا منهم، بل أكثرهم أو كلهم، لم يكن يظن أنه يبلغ الأمر إلى قتله، فإن أولئك الأحزاب لم يكونوا يحاولون قتله عينًا، بل طلبوا منه أحد أمور ثلاثة: إما أن يعزل نفسه، أو يسلم إليهم مروان بن الحكم، أو يقتلوه، فكانوا يرجون أن يسلم إلى الناس مروان، أو أن يعزل نفسه ويستريح من هذه الضائقة الشديدة.

وأما القتل: فما كان يظن أحد أنه يقع، ولا أن هؤلاء يجترئون عليه إلى ما هذا حده، حتى وقع ما وقع. والله أعلم.

الثاني: أن الصحابة مانعوا دونه أشد الممانعة، ولكن لما وقع التضييق الشديد عزم عثمان على الناس أن يكفوا أيديهم ويغمدوا أسلحتهم ففعلوا، فتمكن أولئك مما أرادوا، ومع هذا ما ظن أحد من الناس أنه يقتل بالكلية.

الثالث: أن هؤلاء الخوارج لما اغتنموا غيبة كثير من أهل المدينة في أيام الحج، ولم تقدم الجيوش من الآفاق للنصرة، بل لما اقترب مجيئهم، انتهزوا فرصتهم، قبحهم الله، وصنعوا ما صنعوا من الأمر العظيم.

الرابع: أن هؤلاء الخوارج كانوا قريبًا من ألفي مقاتل من الأبطال، وربما لم يكن في أهل المدينة هذه العدة من المقاتلة ; لأن الناس كانوا في الثغور وفي الأقاليم في كل جهة وفي الحج.

ومع هذا كان كثير من الصحابة قد اعتزل هذه الفتنة ولزموا بيوتهم، ومن كان يحضر منهم المسجد لا يجيء إلا ومعه السيف يضعه على حبوته إذا احتبى، والخوارج محدقون بدار عثمان رضي الله عنه .

وربما لو أرادوا صرفهم عن الدار لما أمكن ذلك.

ولكن كبار الصحابة قد بعثوا أولادهم إلى الدار يجاحفون عن عثمان رضي الله عنه ، لكي تقدم الجيوش من الأمصار لنصرته، فما فجأ الناس إلا وقد ظفر أولئك بالدار من خارجها، وأحرقوا بابها، وتسوروا عليه حتى قتلوه.

وأما ما يذكره بعض الناس من أن بعض الصحابة أسلمه ورضي بقتله، فهذا لا يصح عن أحد من الصحابة أنه رضي بقتل عثمان رضي الله عنه ، بل كلهم كرهه، ومقته، وسب من فعله، ولكن

بعضهم كان يود لو خلع نفسه من الأمر: كعمار بن ياسر، ومحمد بن أبي بكر، وعمرو بن الحمق وغيرهم.

قال أبو عمر بن عبد البر: دفنوا عثمان رضي الله عنه بحش كوكب، وكان قد اشتراه وزاده في البقيع.

ولقد أحسن بعض السلف حيث يقول وقد سئل عن عثمان: هو أمير البررة، وقتيل الفجرة، مخذول من خذله، منصور من نصره.

وقال شيخنا أبو عبد الله الذهبي في آخر ترجمة عثمان وفضائله، بعد حكايته هذا الكلام:

قلت: الذين قتلوه أو ألبوا عليه قتلوا إلى عفو الله ورحمته، والذين خذلوه خذلوا وتنغص عيشهم، وكان الملك بعده في نائبه معاوية وابنيه، ثم في وزيره مروان وثمانية من ذريته، استطالوا حياته وملوه مع فضله وسوابقه، فتملك عليهم من هو من بني عمه بضعًا وثمانين سنة، فالحكم لله العلي الكبير. وهذا لفظه بحروفه[1] "اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله: فلما كان قبل ذلك بيوم، قال عثمان للذين عنده في الدار من المهاجرين والأنصار - وكانوا **قريبًا من سبعمائة**، فيهم عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير والحسن والحسين ومروان وأبو هريرة، وخلق من مواليه، ولو تركهم لمنعوه فقال لهم: أقسم

(١) انظر: " البداية والنهاية" (١٠/ ٣٤٤-٣٤٦).

على من لي عليه حق أن يكف يده وأن ينطلق إلى منزله، وعنده من أعيان الصحابة وأبنائهم جم غفير.

وقال لرقيقه: من أغمد سيفه فهو حر، فبرد القتال من داخل، وحمي من خارج، واشتد الأمر، وكان سبب ذلك أن عثمان رأى في المنام رؤيا دلت على اقتراب أجله فاستسلم لأمر الله رجاء موعوده، وشقا إلى رسول الله ﷺ، وليكون خيرا بني آدم حيث قال حين أراد أخوه قتله: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [المائدة:٢٩]

وروي أن آخر من خرج من عند عثمان من الدار، بعد أن عزم عليهم في الخروج، الحسن بن علي وقد خرج، وكان أمير الحرب على أهل الدار عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم، وروى موسى بن عقبة عن سالم أو نافع أن ابن عمر لم يلبس سلاحه بعد رسول الله ﷺ ألا يوم الدار ويوم نجدة الحروري.

قال أبو جعفر الداري أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر: أن عثمان رضي الله عنه أصبح يحدث الناس، قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فقال: يا عثمان أفطر عندنا " فأصبح صائما وقتل من يومه[1] " اهـ.

(١) " البداية والنهاية" (٤ / ١٩٤).

فعثمان ﷺ عَلِمَ أنه سيُقتل في هذه الفتنة بإخبار النبي ﷺ له، فلم يرغب بأن يراق دم مسلم بسببه، فقد أخرج البخاري[1] بإسناده عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: كنت مع النبي ﷺ في حائط من حيطان المدينة فجاء رجل فاستفتح.

إلى أن قال: ثم استفتح رجل، فقال لي: افتح له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه"، فإذا عثمان، فأخبرته بما قال رسول الله ﷺ، فحمد الله، ثم قال: الله المستعان.

وقد سبق نقل بعض الاثار عن الصحابة[2] في موقفهم من الخوارج وما حصل من عثمان ﷺ ورفضه أن يتصادم الصحابة مع هؤلاء الخوارج، وعلى الخليلي أن يأتي بخلاف هذا، ويثبت أن الصحابة ﷺ لم يكونوا مع عثمان ﷺ، وأنهم ابغضوه وأنهم وأنهم.

بالأسانيد الصحيحة، لا كما يفتري أعداء الله ورسوله فيأتون بمرويات مكذوبة، والله الموعد.

ثم نقل الخليلي هداه الله تعالى كلام من كتاب (الإمامة والسياسة) ونسب هذا للإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ، والكتاب لا تصح نسبته له كما سبق بيان ذلك، فما بناه الخليلي من كلام فهو باطل، فليأتي بمصدر موثوق وإسناد صحيح.

---

(١) أخرجه: البخاري ح (٣٦٩٣) ومسلم ح (٦٢١٢).

(٢) انظر (ص٧٦- ٧٨) وللاستزادة في هذا المبحث، انظر كتاب" الإنصاف فيما وقع في العصر الراشدي من خلاف" (الفصل الثالث والرابع).

والخلاصة فيما سبق: -

١- أن الكتّاب المذكورين ليسوا من أهل الاختصاص وأن أقوالهم مبنية على الأخبار الضعيفة وفيهم ممن هو مطعون في عدالته وثقته كالجاحظ وسيد قطب.

٢- بيان الموقف الصحيح من الصحابة وأن موقفهم خلاف ما يوهم الخليلي هداه الله تعالى، وبالمصادر المعتمدة.

٣- أن الخارجين على عثمان رضي الله عنه ليس فيهم صحابي واحد بل هم من الأوباش يترأسهم اليهودي ابن سبأ، ولو وجد الخليلي وغيره الأسانيد الصحيحة في إثبات اشتراك الصحابة بقتل عثمان رضي الله عنه لما تركوه!

٤- صدق الخليلي فيمن ولج في انتقاد الصحابة، وأنه ليس الإباضية فقط، بل منهم فاسق ومن هو كاذب منحرف متشيع، ومصادر لا تصح نسبتها لمؤلفها، وجاهل لا علم له بالعلم الشرعي كسيد قطب، وطاعن في الأنبياء كالمودودي.

فلا يطعن في الصحابة إلا زنديق كما قال ذلك الإمام أبو زرعة رحمه الله.

٥- أن أهل السنة لم يسكتوا عن غير الإباضية بل بينوا بطلان أقوال الإباضية وغيرهم ولله الحمد.

المبحث الثاني:

ما هو موقف الإباضية الصحيح تِجاه عثمان وعلى رضي الله عنهما ؟

المبحث الثاني: ما هو موقف الإباضية الصحيح تِجاه عثمان وعلي رضي الله عنهما ؟

يقول الخليلي: أما بالنسبة إلى الخليفة الرابع الإمام علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – فإن الإباضية لا يزيدون عن حكاية ما حدث في عهده ولا ينالون من شخصهِ شيئًا وهم أكثر الناس تقديرًا له واحترامًا لصحبته رسول الله ﷺ وقرابته منه، ويدركون كل الأدراك أنه من أفقه صحابة النبي ﷺ وأكثرهم اطلاعا على سيرته عليه أفضل الصلاة والسلام وأكثرهم علمًا بكتاب الله سبحانه وتعالى "اهـ.

وقال: وإذا جئنا ما كتبه الإباضية في ذلك نجد كتاباتهم تتسم بالأدب والحشمة وتعظيم مقام الإمام علي واحترام قرابته من النبي ﷺ حتى في مقام العتاب "اهـ

ثم ذكر شعرًا لأحد شعرائهم الخوارج.

وقال كذلك: (وهذا كان كلامهم كأنه يشعر باحترام الإمام علي وتقديره، وإنما كانوا يعاتبونه على قبوله التحكيم، ونحن نقول إن قبوله للتحكيم كان ليس عن رضًا منه كما ينم عن ذلك كلامه بنفسه) اهـ.

والجواب عن ذلك: أن ما قاله الخليلي، ليست هي حقيقة عقيدة الخوارج الإباضية تِجاه علي رضي الله عنه، بل إن اعتقادهم خلاف ذلك وستأتي بعض النقول عن كبار علماء الإباضية، وأزيد على هذا ههنا – من باب الفائدة – عقيدة الإباضية تِجاه مخالفيهم.

حقيقة عقيدة الخوارج الإباضية تِجاه مخالفيهم

يرى الخوارج الإباضية عموم جميع المسلمين الذين ليسوا على عقيدتهم الإباضية أنهم كفار كفر نعمة، وكافر النعمة عندهم في الآخرة مخلد في نار جهنم خالدًا فيها أبدا.

إلا من تاب ودخل الإباضية وطبعًا –وهذا لزامًا على معتقدهم هذا– الصحابة رضي الله عنهم داخلين في كفر النعمة هذه وبالآخرة يخلدون في جهنم؛ لأن عقيدة الصحابة ليست كعقيدة هؤلاء الخوارج الإباضية.

والدليل على أن جميع مخالفي الإباضية كفار نعمة: – ما جاء في كتاب **(لباب الآثار)** تأليف مهنا بن خلفان بن محمد البوسعيدي **(طبعة وزارة التراث العمانية)** ونقله سعيد بن بشير الصبحي في كتاب **(الجامع الكبير)**.

مسألة: عن الشيخ أحمد بن مداد رحمه الله: ما تقول في جميع أهل المذاهب سوى الإباضية؟ هل يجوز تخطئتهم وتضليلهم؟ ويجوز أن يلعنوا ولا ينتقض وضوء من فعله واعتقاده أم لا؟

فأجاب: قال: نعم جائز ذلك، ولا ينتقض وضوء من فعل ذلك، إذ هو قال الحق، والصواب والصدق، لأن جميع مخالفينا من المذاهب هم عندنا هالكون، محدثون في الدين مبتدعون، كافرون كفر نعمة، منافقون ظالمون، يشهد بذلك كتاب الله، وسنة رسوله محمد ﷺ وإجماع المسلمين.

وندين لله تعالى ونعتقد أن دين الإباضية، هو دين الله تعالى، ودين رسوله، وإن من خالف الدين الإباضية فهو في النار قطعا، بذلك نشهد وندين لله تعالى، وإن من مات على الدين الإباضية فهو في الجنة قطعا بذلك ندين، وأن من شك في الدين الإباضية وزعم أن الحق في غير الدين الإباضية فهو عندنا كافر كفر نعمة فاسق، منافق مبتدع، محدث في الدين، ولو حلف أحد بطلاق نسائه أن من مات على غير الدين الإباضية فهو في النار فلا طلاق عليه، وكذلك لا حنث لأنه حلف على يقين وعلم، وليس هذا غيبًا والله أعلم) اهـ.

وقال أبو بكر بن عبد الله الكندي في (الجوهر المقتصر)، في " باب بيان الدرجة الثالثة والكفر في أهل القبلة " (ص١٢١): "وأما الدرجة الثالثة من درجات أهل الكفر فهي درجة الخارجين من الحق بعدولهم عن الصواب وسوء تأويلهم للسنة والكتاب مع إقرارهم بالدين وتصديقهم بنبوة نبينا محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم أجمعين.

وهؤلاء هم فرق أهل القبلة الجاري عليهم حكم الملة، وهم اثنان وسبعون فرقة، إلا من كاد منهم أن يلحق بأهل الدرجة الثانية، وقد قال النبي ﷺ: «**ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة**».

قال أصحابنا: ونحن تلك الفرقة، والحق عندنا غير دارس ولا مجهول، ولأهل هذه الدرجة مقالات معروفة ومذاهب موصوفة يطول بذكرها الكتاب ويتسع باستيعاب شرحها

الخطاب، ونحن نشهد لمن مات من هؤلاء مصرا على خلاف ما دانت به الإباضية بالخزي والصغار والخلود في النار " اهـ.

وجاء في كتاب (لباب الآثار الواردة على الأولين والمتأخرين الأخيار) [1]:-

مسألة: سئل الشيخ جاعد بن خميس بن مبارك الخروصي رَحِمَهُ اللَّهُ عن: ناشئ نشأ في طاعة الله تعالى، وهو من أهل الخلاف، إلا أنه لم يرتكب حرمة من محارم الله قط، وكان طول عمره زاهدا ناسكا، وفي ثواب الله راغبا، ولم يدع شيئا من أوامر الله تعالى إلا ائتمر به، ولا محجورا في دين الله إلا انتهى عنه، إلا أنه يدين بخلاف دين الإباضية قولا، وعملا، ونية، واعتقادا، ما حاله يكون إن مات على ذلك؟

فأجاب: قال: لا يكون على طاعة رب العالمين، من كان على خلاف الحق المبين، ضالا عن سبيل المؤمنين المحسنين، وأهل الخلاف لدين المسلمين المحقين على ضروب متفرقة، وأحزاب غير متفقة، كل فرقة تدعي أنها على الصواب، وتزعم أن في يدها فصل الخطاب، وتشهد على الأخرى بأنها على مخالفة السنة والكتاب، وصار كل حزب بما لديهم فرحون، يغدون على ذلك ويروحون، ويحسبون أنهم المؤمنون حقا، والمحسنون صدقا، وليس الأمر كما يقولون، وعلى ما يظنون، بل القول الحق: إن الحق في واحدة لا في الجميع.

(١) انظر: "لباب الآثار الواردة على الأولين والمتأخرين الأخيار" لمهنا بن خلفان (١/ ٢٧٥- ٢٧٨).

إلى أن قال: فإني لأقسم بالله قسم من بر في يمينه فلا حنث: إن مَن مات على الدين الإباضية الصحيح غير ناكث بما عاهد الله عليه من قبل ولا مغير حقيقته، كلا، ولا مبدل طريقته أنه من السعداء، ومن أهل الجنة مع الأنبياء والأولياء، وإن من مات على خلافه فليس له في الآخرة إلا النار وبئس المصير، لأنه الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال، فأنى تصرفون. على هذا إن شاء الله أحيا وأموت، وعليه ألقى الله رب العالمين "اهـ.

موقف الإباضية الخوارج من الصحابة فدونك ما دونه علمائهم

ذكر الخارجي محمد بن إبراهيم الكندي في سيرته (بيان الشرع) قول أبو الفضل عيسى بن نوري:" ونبرأ من عدو الله إبليس – لعنه الله – وأتباعه من الفراعنة وغيرهم من أئمة الكفر، وأتباع أهل الطاغوت من لدن آدم إلى يومنا هذا ... وبرئنا بعد النبي ﷺ من أهل القبلة الذين هم من أهل القبلة، عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وأبو موسى الأشعري، وجميع من رضي بحكومة الحكمين، وترك حكم الله إلى حكومة عبد الملك بن مروان وعبيد الله بن زياد والحجاج بن يوسف وأبي جعفر والمهدي وهارون وعبد الله بن هارون، وأتباعهم وأشياعهم، ومن تولاهم على كفرهم وجورهم من أهل البدع وأصحاب الهوى، لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾[القصص:٥٠] " اهـ.

وقد تعقب المحققان لمعتقد الإباضية الخوارج ابن محبوب وابن سعيد ووافقوه على هذه البراءة والتكفير! قال أبو عبد الله محمد بن محبوب:" نوافقهم على هذا والبراءة ممن سماه.

وقال أبو سعيد محمد بن سعيد: "نوافقهم على البراءة ممن سمى على الشريطة بما سماهم من الكفر "[1] اهـ

ثم قال الخارجي: وبرئنا من المعتزلة بما وقفوا - أي لم يبرئوا ولم يتولوا - عن عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وغيره من أهل القبلة وأهل الكفر ...

قال أبو عبد الله - محمد بن محبوب -: أما البراءة فنوافقهم[2].

ثم قال الخارجي في آخر السيرة: هذا دين الله، ودين ملائكته، وأنبيائه، ودين أوليائه، إليه ندعو، وبه نرضى، وعليه نحيا، وعليه نموت، ولا حكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين"[3] اهـ.

ويقول مؤسس عقيدة الإباضية -والذي إليه ينسبون-، عبد الله بن إباض: فمن يتول عثمان ومن معه فإنا نشهد الله، وملائكته، وكتبه، ورسله، بأنا منهم براء، ولهم أعداء، بأيدينا، وألسنتنا، وقلوبنا، نعيش على ذلك ما عشنا ونموت عليه إذا متنا، ونبعث عليه إذا بعثنا، نحاسب بذلك عند الله[4]" اهـ.

---

(١) انظر: "بيان الشرع " (٣/ ٢٨٠-٢٨١).

(٢) انظر: "بيان الشرع" (٣/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٣) انظر: "بيان الشرع" (٣/ ٢٩٣).

(٤) انظر "العقود الفضية في أصول الإباضية " (ص١٢٣ وما بعدها).

وسُئل عبد الله بن حميد السالمي الإباضية:" السؤال: ما يقال في الأحاديث التي رواها قومنا في فضائل عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وسبطيه، وابن أبي سفيان معاوية، ووزيره عمرو بن العاص، وطلحة والزبير، والأصح فيهم البراءة أو الوقوف لهذا الإشكال؟، وهل يقال: إن علي بن أبي طالب، تاب؛ لأنه ذكر أنه بعد قتله أهل النهروان كان يظهر الندم والتوبة؟

الجواب: أكثر هذه الأحاديث مكذوب كما صرح به نقاد الحديث، راجع المناقب من " اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " تجد بغيتك، وتظفر بطلبتك، والبراءة من أهل الأحداث واجبة على من بلغ علمه إلى معرفة حكم ذلك، والمسلمون قد حكموا فيهم بحكم الله تعالى، فمن علم فيهم مثل علمهم جاز له الحكم بمثل حكمهم، ومن قصر علمه عن ذلك كان سبيله الوقوف، وعليه أن يتولى المسلمين على ولا يتهم لمن تولوا، وبراءتهم ممن برؤوا، وطريقتهم واضحة كالشمس الطالعة لا يكدرها غبار، وكذب الكاذب لا يورثنا إشكالا، فنحن على بصيرة من أمرنا، وخبرة من ديننا، لا تميل بنا الأهواء، ولا تستميلنا الرجال، نعرف الرجال بالحق ...".

إلى أن قال: "وندم على إنما كان على قتل أصحابه، وضياع أمره، وانتقاص دولته، ولا يوجب ذلك توبة، لو كان تائبًا[1] لأذعن للحق وجمع المسلمين، وطلبهم حيث كانوا، وخلع الأمر على أيديهم، فإن شاؤوا قدموه، وإن شاؤوا أخروه، والغيب لله، وحكمنا على ما ظهر، فإن كان قد تاب توبة نصوحا فالله أعلم بها، ولا ينافي في ذلك حكم المسلمين فيه، وقاتل أربعة آلاف مؤمن في معركة واحدة **حقيق بالبراءة**، ومن خرج على الإمام العادل بغيا وعدوانا كالجمل وصفين حقيق بالبراءة، وكأني بك قد جاورت المخالفين، أو طالعت كتبهم فاحذرهم أن يضلوك، فو الله الذي لا إله إلا هو إن الحق واضح عند هذه العصابة التي نظر إليها أهل الدنيا بنظر الاحتقار، وذلك بعد ما انقرضت دولتنا، وظهرت دولة الأراذل، والأيام دول، وغلبة الدنيا غير معتبرة، والله ربي، والأيادي شاهدة، والله أعلم[2]" اهـ .

ويقول السالمي كذلك: قلت: أما رضاهم عن ابن ملجم فالله أعلم به، وهو قاتل علي ومن صح معه خبره؛ واستحق معه الولاية، فهو حقيق بالرضا، ومن يبلغه خبره ولا شهر عنه بما يستحق به الولاية، فمذهبهم الوقوف عن المجهول، وعلي قتل أهل النهروان فقيل إن ابن ملجم قتله ببعض من قتل، ويوجد في آثارنا عن مشايخنا أنه لم يقتله إلا بعد أن أقام عليه الحجة

---

(١) وهذا القول خطير لو تأملته، إذ من المعلوم أن الإباضية يرون كفر صاحب المعصية وتخليده في النار إن لم يتب، وعلى رضي الله عنه لم تثبت توبته عندهم! ثم يقول الخليلي أن كتبهم تتسم بالأدب والاحترام مع علي رضي الله عنه!

(٢) انظر: " جوابات الإمام السالمي" (١ / ١٨٦ - ١٨٧).

وأظهر له خطأه في قتلهم، وطلبه الرجوع فلم يرجع وابن ملجم إنما قتل نفسًا واحدة، وعلي قد قتل بمن معه أربعة آلاف نفس مؤمنة في موقف واحد إلا قليلا ممن نجا منهم؛ فلا شك أن جرمه أعظم من جرم ابن ملجم، فعلام يلام الأقل جرما ويترك الأكثر جرما؟[1] " اهـ.

فلو زعم زاعم من الإباضية أن عليًا رضي الله عنه قد ندم وتاب من قتاله لأهل النهروان.

فالجواب:

قال الدكتور إسماعيل بن صالح الأغبري الإباضي: " يحتاج هذا القول إلى مزيد من التمحيص، فندم علي رواية متأخرة جدًا، فكتاب السير والجوابات فيه ما يدل على خلافه[2]، وهو من علماء القرن الثاني الهجري، وكذلك ليس في كتاب الكشف والبيان إلا ما يدل على خلاف هذه الرواية[3]، بل قاتلهم وهو يدين بصواب فعله، فلم يندم، ولذلك فإن فقهاء الإباضية كان لهم منه موقف ينسجم من الموقف من قاتل النفس البريئة، ولو كان تائبا فإن ذلك يوجب ولايته، والحق بخلاف ذلك، وإنما جيء بتلك الرواية عند الإباضية لإيجاد

(١) انظر: "تحفة الاعيان بسيرة أهل عمان " (١/ ٣١٦).

(٢) من ذلك ما جاء فيه:" فهذا دليل على كفر على وضلاله وصواب أهل النهروان وعدلهم، ثم إن عليًا خلعه الحكمان فلم يرض حكمهما، وفرق الله أمره فقتله عبد الرحمن بن ملجم غضبًا لله وكان ذلك منه حلالاً لقتله، الذين يأمرون بالقسط من الناس، فرحم الله عبد الرحمن" اهـ، انظر:" السير والجوابات" (٢ / ٣٠٧).

(٣) يعني رواية توبته وندمه على قتله لخوارج النهروان.

العذب له، والتأثر بالمحيط، ومحاولة التبرير للموافق والمخالف أي أنه ناتج عن أحوال ضعف يمر بها أتباع المذهب[1]" اهـ

بل يعتبر توبة علي وندمه قول شاذ في المذهب، جاء في كتاب (هميان الزاد إلى دار المعاد) قول المؤلف محمد بن يوسف الإباضي: "فقد ثبت في شذوذ المذهب أن عليا قد تاب مما فعل بالصحابة، لكن المشهور المأخوذ به أنه غير تائب؛ فإنه ولو روي أنه ندم لكن ليس كل ندم توبة، فإن بعض الندم غير توبة، فإنه لم يصح بخطأ ولم تشهر عنه الإنابة عن ذلك والتوجع منه، ولو فعل ذلك لكفاه عند كثير من القود والدية إذ فعل ذلك باجتهاد، وإن فعله تشهيا فلا يكفيه ذلك عنهما والإمام يؤخذ بما فعلت الرعية بأمره[2] "اهـ.

فانظر أخي المنصف، موقف هؤلاء الإباضية من مخالفيهم، وانظر موقفهم من عثمان وعلي رضي الله عنهما وبعض الصحابة، وقارن بين ما أدعاه الخليلي أصلحه الله تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) انظر: حاشية رقم (٥) لكتابه "المدخل إلى الفقه الإباضي" (ص٤٧).

(٢) انظر: "هميان الزاد إلى دار المعاد" (١٢/ ٤٧٥).

المبحث الثالث:

ما هي عقيدة أهل السنة والجماعة

في الفتنة التي حصلت؟

المبحث الثالث:

ما هي عقيدة أهل السنة والجماعة في الفتنة التي حصلت؟

قال الشيخ ناصر بن علي في كتابه (عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام): "إن موقف أهل السنة والجماعة من الحرب التي وقعت بين الصحابة الكرام رضي الله عنهم هو الإمساك عما شجر بينهم إلاّ فيما يليق بهم رضي الله عنهم، لما يسببه الخوض في ذلك من توليد العداوة والحقد والبغض لأحد الطرفين وقالوا: إنه يجب على كل مسلم أن يحب الجميع ويرضى عنهم ويترحم عليهم، ويحفظ لهم فضائلهم، ويعترف لهم بسوابقهم، وينشر مناقبهم، وأن الذي حصل بينهم إنما كان عن اجتهاد، والجميع مثابون في حالتي الصواب والخطأ، غير أن ثواب المصيب ضعف ثواب المخطئ في اجتهاده، وأن القاتل والمقتول من الصحابة في الجنة، ولم يجوِّز أهل السنة والجماعة الخوض فيما شجر بينهم.

وقبل أن أذكر طائفة من أقوال أهل السنة التي تبين موقفهم فيما شجر بين الصحابة أذكر بعض النصوص التي فيها الإشارة إلى ما وقع بين الصحابة من الاقتتال بما وصفوا به فيها وتلك النصوص هي:

١- قال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجرات:٩] ففي هذه الآية أمر الله تعالى بالإصلاح بين المؤمنين إذا ما جرى بينهم قتال لأنهم إخوة، وهذا الاقتتال لا يخرجهم عن وصف الإيمان حيث سماهم الله ﷻ مؤمنين، وأمر بالإصلاح بينهم، وإذا كان حصل اقتتال بين عموم المؤمنين، ولم يخرجهم ذلك من الإيمان، فأصحاب رسول الله ﷺ الذين اقتتلوا في موقعة الجمل وبعدها أول من يدخل في اسم الإيمان الذي ذُكر في هذه الآية، فهم لا يزالون عند ربهم مؤمنين إيمانًا حقيقيًا، ولم يؤثر ما حصل بينهم من شجار في إيمانهم بحال، لأنه كان عن اجتهاد.

٢- من صحيح البخاري حديث (١٧٦٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق**»، والفرقة المشار إليها في الحديث هي ما كان من الاختلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وقد وصف ﷺ الطائفتين معًا بأنهما مسلمتان، وأنهما متعلقتان بالحق.

والحديث علم من أعلام النبوة: إذ وقع الأمر طبق ما أخبر به عليه الصلاة والسلام، وفيه الحكم بإسلام الطائفتين: أهل الشام وأهل العراق، لا كما يزعمه فرقة الرافضة والجهلة الطغام من تكفيرهم أهل الشام، وفيه أن أصحاب علي أدنى الطائفتين إلى الحق، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة أن عليًا هو المصيب وإن كان معاوية مجتهدًا، وهو مأجور، إن شاء الله، ولكن عليًا هو الإمام فله أجران كما ثبت في صحيح البخاري: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**».

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج حديث رقم (٣٠٩٠) ٣- وفي صحيح البخاري حديث (٢٥٠٥) وعن أبي بكرة قال: بينما النبي ﷺ يخطب جاء الحسن فقال النبي ﷺ: «**ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**».

ففي هذا الحديث شهادة النبي ﷺ بإسلام الطائفتين أهل العراق وأهل الشام، والحديث فيه رد واضح على الخوارج الذين كفّروا عليًا ومن معه، ومعاوية ومن معه بما تضمنه الحديث من الشهادة للجميع بالإسلام.

ولذا كان يقول سفيان بن عيينة: قوله فئتين من المسلمين يعجبنا جدًا، قال البيهقي: وإنما أعجبهم لأن النبي ﷺ سمّاهم جميعًا مسلمين، وهذا خبر من رسول الله بما كان من الحسن بن علي بعد وفاة علي في تسليمه الأمر إلى معاوية بن أبي سفيان.

فهذه الأحاديث المتقدم ذكرها فيها الإشارة إلى أهل العراق الذين كانوا مع علي، وإلى أهل الشام الذين كانوا مع معاوية بن أبي سفيان، وقد وصفهم النبي ﷺ بأنهم من أمته، كما وصفهم بأنهم جميعًا متعلقون بالحق لم يخرجوا عنه كما شهد لهم ﷺ بأنهم مستمرون على الإيمان، ولم يخرجوا عنه بسبب القتال الذي حصل بينهم، وقد دخلوا تحت عموم قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۝٩ ﴾ [الحجرات:٩] وقد قدمنا أن مدلول الآية ينتظمهم، رضي الله عنهم، فلم يكفروا ولم يفسقوا بقتالهم بل هم مجتهدون متأوّلون، وقد بين الحكم في قتالهم ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما مر معنا.

فالواجب على المسلم أن يسلك في اعتقاده فيما حصل بين الصحابة الكرام رضي الله عنهم، مسلك أهل السنة والجماعة، وهو الإمساك عما حصل بينهم رضي الله عنهم، ولا يخوض فيه إلاّ بما هو لائق بمقامهم، وكتب أهل السنة مليئة ببيان عقيدتهم الصافية النقية في حق أولئك الصفوة المختارة.

وقد حدّدوا موقفهم من تلك الحرب التي وقعت بينهم في أقوالهم الحسنة التي منها: -

١- سُئل عمر بن عبد العزيز، رحمه الله، عن القتال الذي حصل بين الصحابة فقال: (تلك دماء طهّر الله يدي منها أفلا أطهر بها لساني؟ مثل أصحاب رسول الله ﷺ مثل العيون، ودواء العيون ترك مسها).

قال البيهقي معلقًا على قول عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: "هذا حسن جميل؛ لأن سكوت الرجل عما لا يعنيه هو الصواب".

٢- سُئل الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ عن قتال الصحابة فيما بينهم فقال: (قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغِبْنا، وعلموا وجهلنا، واجتمعوا فاتبعنا، واختلفوا فوقفنا).

ومعنى قول الحسن هذا: أن الصحابة كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا، وما علينا إلاّ أن نتبعهم فيما اجتمعوا عليه، ونقف عند ما اختلفوا فيه، ولا نبتدع رأيًا منا، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرادوا الله عَزَّوَجَلَّ إذ كانوا غير متهمين في الدين.

٣- سُئل جعفر بن محمد الصادق عما وقع بين الصحابة فأجاب بقوله: "أقول ما قال الله عز وجل: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ [طه:٥٢]".

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن قيل له: ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية؟ قال: ما أقول فيهم إلاّ الحسنى، وعن إبراهيم بن آرز الفقيه قال: حضرت أحمد بن حنبل وسأله رجل عما جرى بين علي ومعاوية؟ فأعرض عنه، فقيل له: يا أبا عبد الله هو رجل من بني هاشم فأقبل عليه فقال: اقرأ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٤١﴾﴾ [البقرة:١٤١].

٤- **وقال ابن أبي زيد القيرواني في صدد عرضه لما يجب أن يعتقده المسلم في أصحاب رسول الله ﷺ وما ينبغي أن يُذكروا به فقال**: (وألاّ يُذكر أحد من صحابة الرسول إلاّ بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب).

٥- **وقال أبو عبد الله بن بطة أثناء عرضه لعقيدة أهل السنة والعقيدة**: (ومن بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، فقد شهدوا المشاهد معه وسبقوا الناس بالفضل، فقد غفر الله لهم وأمر بالاستغفار لهم والتقرب إليه بمحبتهم، وفرض ذلك على لسان نبيه، وهو يعلم ما سيكون منهم، وأنهم سيقتتلون، وإنما فُضّلوا على سائر الخلق؛ لأن الخطأ والعمد وُضع عنهم، وكل ما شجر بينهم مغفور لهم).

٦- **قال أبو بكر بن الطيب الباقلاني**: (ويجب أن يُعلم أن ما جرى بين أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم، من المشاجرة نكف عنه، ونترحم على الجميع، ونثني عليهم ونسأل الله تعالى لهم الرضوان والأمان والفوز والجنان، ونعتقد أن عليًا رضي الله عنه[1] أصاب فيما فعل وله أجران، وأن الصحابة رضي الله عنهم إن ما صدر منهم كان باجتهاد، فلهم الأجر ولا يُفسّقون ولا

(١) أقول: ليس من مذهب أهل السنة تخصيص علي رضي الله عنه بالسلام، وإنما يترضى عليه كما يترضى على جميع الصحابة.

يُبدّعون، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الفتح:١٨]، وقوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر».

فإذا كان الحاكم في وقتنا له أجران على اجتهاده فما ظنك باجتهاد من رضي الله عنهم ورضوا عنه؟!

ويدل على صحة هذا القول: قوله ﷺ للحسن رضي الله عنه: «**إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»، فأثبت العظمة لكل واحدة من الطائفتين وحكم لهما بصحة الإسلام، وقد وعد الله هؤلاء القوم بنزع الغل من صدورهم بقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الحجر:٤٧].

إلى أن قال: ويجب الكف عما شجر بينهم والسكوت عنه.

٧- وقال ابن تيمية في صدد عرضه لعقيدة أهل السنة والجماعة فيما شجر بين الصحابة:

(ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو زيد فيه ونقص وغُيّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون).

٨ - **وقال ابن كثير:** (أما ما شجر بينهم بعده عليه الصلاة والسلام فمنه ما وقع من غير قصد كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد كيوم صفين، والاجتهاد يخطئ، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور أيضًا: وأما المصيب فله أجران).

٩ -**وقال ابن حجر:** (واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عرف الحق منهم؛ لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلاّ عن اجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجرًا واحدًا، وأن المصيب يؤجر أجرين).

فأهل السنة مجمعون على وجوب السكوت عن الخوض في الفتن التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم بعد قتل عثمان، والترحم عليهم، وحفظ فضائل الصحابة، والاعتراف لهم بسوابقهم، ونشر محاسنهم رضي الله عنهم وأرضاهم[1]" اهـ.

(١) انظر:" عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام" الباب الثاني / الفصل الرابع (٢/ ٧٢٧-٧٤٧).

خاتمة

وبعد أخي القارئ، فقد أورد الخليلي في هذا المقطع القصير من كلامه الكثير من الشبهات التي لكل شبهة تحتاج لتفصيل.

ومما ذكره من الشبهات التي لم أرد عليها: -

١- أن معاوية رضي الله عنه قاتل عليًا رضي الله عنه من أجل الملك، ومن أجل القضاء على الخلافة الإسلامية!

٢- أن الذين رفضوا التحكيم من أهل النهروان فيهم صحابة وذكر منهم حرقوص وعبد الله بن وهب الراسبي! وهذا باطل لا تصح صحبتهما ولا يوجد صحابي واحد منهم.

٣- الكلام عن مبحث التحكيم.

وغير ذلك من الشبهات التي طرحها وأغلبها مردود عليها في الكتاب العظيم (منهاج السنة النبوية) والتي تحتاج لأن تفرد بمباحث مستقلة ولعلنا ننشط لإفرادها بردود بإذن الله عز وجل، ولكن القصد إيقافك على عدم مصداقية الخليلي هداه الله عز وجل في هذه المسألة، واستدلاله بكتب غير معتمدة في التاريخ، وأُناس ليسوا من أهل التحقيق والمعرفة، وفي الختام الله أسأل أن يكون هذا الرد سببًا لتبصير كثير من الإباضية بحقيقة معتقدهم تِجاه الصحابة رضي الله عنهم، فلعلهم يعودوا إلى صوابهم، ويمسكوا عن الخوض في صحابة رسول الله ﷺ.

الرسالة الثانية

سلُّ السنانِ في نحر من طعنِ بحديث العشرة المبشرين بالجنانِ

الرسالة الثانية:

سلُّ السنانِ في نحر من طعنِ بحديث العشرة المبشرين بالجنانِ

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى العشرة المبشرين بجنة من الرحمن ورضوانه، أما بعد: -

اللهم ارض عن أصحاب نبيك محمد ﷺ، واحشرنا في زمرتهم، خصوصًا العشرة المبشرين بالجنة أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبا عبيدة بن الجراح وسعيد بن زيد.

وقل إن خير الناس بعد محمد ... وزيراه قدما ثم عثمان الأرجح

ورابعهم خير البرية بعدهم ... على حليف الخير بالخير منجح

وإنهم للرهط لا ريب فيهم ... على نجب الفردوس بالنور تسرح

سعيد وسعد وابن عوف وطلحة ... وعامر فهر والزبير الممدح

وبعد:

فقد وقفت على تخريبات أحد الإباضية وتعليلاته لحديث العشرة المبشرين بالجنة، ووصف الحديث – عامله الله بعدله! – (حديث خرافة العشرة)، ولا نستغرب جراءة الإباضية على علم الحديث وتهورهم في الطعن بأحاديث النبي ﷺ، ما دام جدهم قال للنبي ﷺ: يا محمد اعدل!، فقال له الصادق المصدوق: «**ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل**»!!؟ فقاتل الله الخوارج ما أجرأهم على دين الله عز وجل!

وقد تتبعت ما تكلم فيه على طرق الحديث، ووجدته تحامل عليها تحاملا مغلوطًا؛ كونها خلاف ما عليه مذهبه البدعي، وعدة هذه الطرق التي انتقدها سبعة عشر طريقًا، منها ثلاثة طرق شديدة الضعف وهي الطريق الأول والثاني والحادي عشر، وثلاثة طرق مكررة قد سبق ذكر عللها ضمن الطرق السابقة وهي الطرق: الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر، وأما باقي الطرق فهي حسنة وفيها ما ضعفه خفيف صالح للاعتبار وهي باقي الطرق: الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع ولعاشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر، وسيأتي بيان ذلك في موضعه بإذن الله عز وجل.

وقسمت الرد على الآتي: -

أولاً: تخريج حديث العشرة.

ثانيًا: بيان أن من منهج أهل الحديث تقوية الحديث بتعدد الطرق إن كان ضعفها يسير.

ثالثًا: الكلام على قاعدة الجرح مقدم على التعديل هل هي بإطلاقها؟

رابعًا: بيان تناقضهم بعدم جزمهم لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وباقي العشرة بالجنة، وجزمهم ذلك لحرقوص بن زهير الخارجي.

خامسا: النقاش حول نقده طرق العشرة المبشرين بالجنة وهي حسب دعواه سبعة عشر طريقًا.

واعلم أخي الكريم بأن ترقيم الأحاديث لمسند للإمام أحمد وباقي الكتب السنن وفق طبعة الرسالة ناشرون، فمن أراد الرجوع للأحاديث فعليه بترقيم هذه الطبعة لا الطبعات التي بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والله اسأل أن يتقبل ما حررته ذبًا عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أبو البدر أحمد بن عايد العنزي

١٤/ ٣/ ١٤٣٩

تخريج حديث العشرة

قال رسول الله ﷺ: «عشرة في الجنة: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان وعلي والزبير وطلحة وعبد الرحمن وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص» قال: فعد هؤلاء التسعة وسكت عن العاشر، فقال القوم: ننشدك الله يا أبا الأعور من العاشر؟ قال: نشدتموني بالله، أبو الأعور في الجنة.

أبو الأعور هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.

اخرجه الترمذي (ح٤٠٨١) والنسائي في السنن الكبرى (ح٨١٣٩) من رواية محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمعة، عن عمر بن سعيد، عن عبد الرحمن بن حميد، عن أبيه، أن سعيد بن زيد حدثه في نفر، أنه سمع رسول الله ﷺ قال الحديث.

قلت: حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن، موسى بن يعقوب: صدوق، روى له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، قال الترمذي:" وسمعت محمدًا يقول: هو أصح من الحديث الأول".

وقال الترمذي: "وهذا أصح من الحديث الأول"، يعني الذي من طريق عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ

الحديث؛ لأن هذا الطريق مرسل فحميد بن عبد الرحمن بن عوف لم يسمع من أبيه عبد الرحمن بن عوف، وسمع حميد بن عبد الرحمن بن عوف من سعيد بن زيد رضي الله عنه فالإسناد عنه متصل.

وقد روي الحديث من طرق منها:

ما رواه أحمد في المسند(ح١٦٣٠)، أبو داود (ح٤٦٤٨)، الترمذي (ح٤٠٩٠) وقال: حسن صحيح، والنسائي في الكبرى (ح٨١٣٤)، وابن ماجه بنحوه (ح ١٣٤)، من رواية هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم عن سعيد بن زيد.

وما رواه أحمد في المسند (ح١٦٣١)، وأبو داود (ح٤٦٤٩) والترمذي (ح٤٠٩١) وقال: هذا حديث حسن، والنسائي في الكبرى(ح٨١٥٣)، من رواية الحر بن الصيّاح عن عبد الرحمن بن الأخنس عن سعيد بن زيد.

وما رواه أحمد في المسند (ح ١٦٢٩)، وأبو داود (ح٤٦٥٠)، والنسائي في الكبرى (ح٨١٣٧)، وابن ماجه (ح١٣٣)، من رواية صدقة بن المثنى عن جده رياح بن الحارث النخعي عن سعيد بن زيد.

وبعض الطرق لا يخلو منها من كلام سيأتي بيان ذلك عند نقد كلام الإباضي.

هذا وبشارة العشرة بالجنة من اعتقاد أهل السنة والجماعة: -

قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة نشهد لهم بالجنة على ما شهد لهم رسول الله ﷺ وقوله الحق وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة الجراح وهو أمين هذه الأمة رضي الله عنهم أجمعين)[1] اهـ.

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن الشهادة لأبي بكر وعمر، هما في الجنة؟ قال: (نعم، واذهب إلى حديث سعيد بن زيد أنه قال: اشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة)[2]

قال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيين رحمهما الله تعالى: "وأنَّ العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله ﷺ وقوله الحق، والترحُّم على جميع أصحاب محمد ﷺ، والكف عما شجر بينهم [3]" اهـ.

---

(١) العقيدة الطحاوية.

(٢) السنة للخلال (٢/ ٣٦٣ أثر ٤٩٤) باب الشهادة للعشرة بالجنة رضي الله عنهم.

(٣) اعتقاد أئمة السلف وأهل الحديث، جمع الدكتور محمد الخميس (ص١٠٢).

وقال نصر المقدسي رحمه الله تعالى:" وأن العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة نشهد على ما شهد به، وكذلك من سواهم ممن أخبر عنه بذلك[1] "اهـ.

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ عند ترجمة طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه: (ثم شهد طلحة المشاهد كلها، وشهد الحديبية، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة)[2]اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ويشهدون – أي أهل السنة – بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة كالعشرة)[3]اهـ.

فهذا اعتقاد أهل السنة والجماعة في أصحاب رسول الله ﷺ عمومًا، وفي العشرة خصوصًا أنهم مبشرون بالجنة، ولم يخالف في ذلك إلا الرافضة وليس لهم في الإسلام نصيب!، والخوارج، ومن هؤلاء الخوارج خوارج الإباضية، كون كِلا الطائفتين يعتقدون كفر الصحابة عليهم الرضوان والرحمة.

---

(١) اعتقاد أئمة السلف وأهل الحديث، جمع الدكتور محمد الخميس (ص١٠٦).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٧٦٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٣).

بيان أن من منهج أهل الحديث

تقوية الحديث بتعدد الطرق إن كان ضعفها يسير

استقر في منهج المحدثين أن الضعيف ضعفًا شديدًا لا ينجبر بتعدد طرقه وأما ما كان ضعفه خفيفًا فإن تعدد الطرق يقوي بعضه بعضا، قال الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ:(أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة [1]" اهـ .

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣١-٣٢)

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمتابعة على مراتب: إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية)[1]اهـ .

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر: كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، و**المستور**، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعُرف المحذوف منه صار حديثهم حسنًا، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع، من المتابِع والمتابَع؛ لأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روايته صوابًا، أو غير صواب، على حدٍّ سواء، فإذا جاءت من المعتبرين روايةٌ موافقةٌ لأحدهم رَجَحَ أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلَّ ذلك على أن الحديث محفوظًا؛ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول، ومع ارتقائه لدرجة القبول فهو مُنحطٌّ عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه)[2]اهـ.

وقال الشيخ عبد الكريم الخضير حفظه الله تعالى: فإذا عرفنا أن حديث سيء الحفظ مردود، فليعلم أنه قابل للانجبار، والارتفاع إلى درجة القبول، وذلك بورود متنه من طريق آخر مثله في القوة أو قريب منه مما يعتبر به، سواء كان بلفظه أو معناه، فيصير من قبيل الحسن لغيره، لا لذاته، بل باعتبار مجموع الطرق؛ لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابًا أو غير

(١) نزهة النظر (ص٨٦) تحقيق الرحيلي.

(٢) نزهة النظر (ص١٢٥-١٢٦) تحقيق الرحيلي.

صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهما رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، وذلك ذلك على أن الحديث محفوظ.

إلى أن قال: (ومثل سيء الحفظ: فاحش الغلط، وكثير الغفلة، والمدلس، والمرسل وغيرهم ممن كان ضعفه بسبب حفظ راويه الصدوق الأمين، أما إذا كان الضعف في الحديث لفسق الراوي أو كذبه، فهذا النوع لا يؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن أن يرفعه إلى درجة الحسن، أما الضعيف لجهالة راويه، فإنه يرتقي إلى درجة الاحتجاج بعمل السلف، وسكوتهم عند اشتهار روايته كعملهم، إذ لا يسكتون عن منكر يستطيعون إنكاره)[1] اهـ.

وخلاصة القول: أن طرق الحديث إن كان الضعف فيها ضعفًا شديدًا كأن يكون الراوي متروك الحديث، كذاب، وضّاع، وغير ذلك من الجرح الشديد، فإنه لا عبرة بالطريق الذي جاء منه الحديث.

أما إن كان الضعف خفيفًا كأن يكون فيه سيء الحفظ صدوق، مدلس، مرسل، مستور، وغيرها، فإن هذا الحديث إن وجد له متابعات وشواهد تساويه أو أقوى منه فإن هذه الطرق تجبر بعضها بعضًا فيرتقي الحديث لقسم المقبول بعدما كان لوحده من قسم المردود، فافهم هذا فإنه مهم وهو الذي عليه أهل الحديث.

---

(١) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به (ص٢٤٠-٢٤٢).

الكلام على قاعدة

الجرح مقدم على التعديل هل هي بإطلاقها؟

قال سيد عبد الماجد الغوري حفظه الله تعالى: تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد:

إذا تعارض الجرح والتعديل في راو واحد بأن ورد فيه الجرح والتعديل، ففيه أقواله ذكرها العلماء.

الصحيح الذي نقله الخطيب البغدادي عن جمهور العلماء وصححه ابن الصلاح وغيرهما من المحدثين وجماعة من الأصوليين: أن الجرح مقدم على التعديل ولو كان المعدلون أكثر؛ لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل.

لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح، فقد وجدناهم يقدمون التعديل على الجرح في مواطن كثيرة.

ويمكننا أن نقول: أن القاعدة مقيدة بالشروط الآتية:

١- أن يكون الجرح مفسرًا، مستوفيًا لسائر الشروط التي وضعها علماء هذا الشأن.

٢- ألا يكون الجارح متعصبًا على المجروح، أو متعنتًا في جرح، فلم يقبل كلام النسائي في (أحمد بن صالح المصري) لما بينهما من الجفاء.

٣- ألا يبيِّن المعدِّل أن الجرح مدفوعٌ عن الراوي، ويثبت ذلك بالدليل الصحيح، مثل (ثابت بن عجلان الأنصاري) قال العقيلي: (لا يتابع على حديثه).

وتعقّب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وأقرَّ ذلك الحافظ ابن حجر فقال: (وهو كما قال)، وهذا يدل على أن اختلاف ملحظ النقاد يؤدي إلى اختلافهم في الجرح والتعديل.

لذلك قال الحافظ الذهبي – وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال –: (لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطُّ على توثيق ضعيف، ولا تضعيف ثقة)، أي: لأن الثقة إذا ضُعِّف يكون ذلك بالنظر لسبب غير قادح، والضعيف إذا وُثِّق يكون توثيقه من الأخذ بمجرد الظاهر.

فاعرف هذه القيود التي ذكرناها لقاعدة تقديم الجرح، فقد زلَّ قدم كثير من الباحثين لغفلتهم عن التقييد والتفصيل، توهُّمًا منهم أن الجرح مطلقًا أي جرح كان، مقدم على التعديل مطلقًا أي تعديل كان من أي معدل كان في شأن أي راو كان، فوقعوا بسبب ذلك في الخطأ.

تعارض الجرح والتعديل من ناقد واحد في الراوي نفسه :

قد يتعارض الجرح والتعديل من ناقد واحد في راو واحد، ويكون السبب في هذا التعارض تغيُّر حكم الناقد تبعًا لتغير حال الراوي، أو لتغيُّر اجتهاد الناقد، أو يكون النقد قد ذكر مرة بالنسبة لراو آخر، ومرة ذكر مجردًا عن النسبة.

قال أبو الوليد الباجي:(واعلم أنه قد يقول المعدل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج لحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له.

وقد ذُكر لأبي عبد الرحمن الفسوي تفضيل ابن وهب الليث على مالك، فقال: وأيُّ شيء عند الليث! لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة.

ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والتثبت، ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به.

فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل مَن فَهِمَ أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل)[1]اهـ .

(١) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة (ص١٢٤-١٢٦)

بيان تناقضهم بعدم جزمهم للعشرة بالجنة

وجزمهم بذلك لحرقوص بن زهير الخارجي

وينبغي أن يعلم أن هؤلاء الخوارج الإباضية من أصول اعتقادهم عدم الجزم بأن فلان من أهل الجنة وفلان من أهل النار حتى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما!

يقول شيخ الخوارج الإباضية محمد بن سعيد الكدمي في كتاب (الاستقامة) (١/ ٣٤):

ومن حكم لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب بالسعادة أو بالجنة، من أجل ما صح منهما من موافقة الحق في حكم الظاهر، من غير علم حقيقة على ما وصفنا، كان بذلك هالكا، كافرا كفر نعمة إلا أن يتوب.

فصل:

وكذلك لو شهد أحد لأبي جهل عمرو بن هشام عدو الله وعدو رسول الله ﷺ، وفرعون عدو الله وعدو رسول الله ﷺ في حكم الظاهر بالنار أو بالشقاء من غير أن يصح عنده فيه عن لسان رسول الله ﷺ أو من صحيح تأويل كتاب الله عن لسان رسول الله ﷺ أنه من أهل النار لكان بتلك الشهادة عند الله من الكاذبين إلا أن يتوب.

ولو كان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما قد صحت سعادتهما من تأويل الكتاب، أو عن لسان رسول الله ﷺ عند جماعة المهاجرين والأنصار، وصح ذلك في جميع

الأمصار، إلا مع رجل واحد، لم يصح معه ذلك، إلا أنه قد صح معه من طريق الشهرة فضلهما، وموافقتهما للحق، ما جاز له أن يحكم لهما بالحقيقة بالسعادة ولا بالجنة، فإن فعل ذلك اتباعا لغيره، أو لما صح معه من حكم الظاهر فيهما، كان من الهالكين) اهـ.

بالإضافة كونهم يعتقدون كفر أغلب هؤلاء الرهط من العشرة فعثمان رضي الله عنه يكفرونه بزعمهم أنه ظالم باغ لم يحكم بشرع الله تعالى فخرجوا عليه وقتله من قتله حلال الدم!

وعلي ﷺ انسلخ من تحكيم شرع الله وحكّم البشر فارتد وقاتل أهل النهروان – الخوارج–، فقتله عبد الرحمن بن ملجم – عامله الله بعدله – نصرة لدين الله تعالى! وطلحة والزبير كونهم قاتلوا هؤلاء الخوارج.

وأنا أذكر نصًا واحدًا من كتاب **(الدليل والبرهان)** لشيخهم الوارجلاني كمثال على حقيقة معتقد هؤلاء في الصحابة ﷺ والبراهين كثيرة وطالب الحق يكفيه دليل وطالب الهوى لا يكفيه ألف دليل.

يقول الوارجلاني في كتابه (الدليل والبرهان) (١/ ٤٠-٤١): والدليل على ولاية عثمان بن عفان فولايته حق لانطباق أهل الشورى عليه.

وعزله وخلعه وقتله حق لانتهاكه الحرم الأربع: -

أولاها: استعمال الخونة الفجرة على الأمانة التي عرضها الله تعالى على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها - إلى قوله - جهولا.

والثانية: ضربه الأبشار وهتكه الأستار من الصحابة الأخيار إن أمروه بالمعروف ونهوه عن المنكر كأبي ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن حنبل.

والثالثة: تبذيره الأموال وإسرافه فيها، فمنعها الأخيار وجاد بها للأشرار، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الإسراء:٢٧]، فحرم العطايا لأهل العطايا فجاد بها على اللعين وأبنائه الملاعين، وأعطى ابن الطريد مروان بن الحكم خمس أفريقية: ستمائة ألف دينار، تكاد تقوت نصف مساكين هذه الأمة.

الرابعة: حين ظهرت خيانته فاتهموه على دينهم، فطلبوه أن ينخلع فأبى وامتنع، فانتهكوا منه الحرم الأربع: حرمة الأمانة، وحرمة الصحبة، وحرمة الشهر الحرام، وحرمة الإسلام حين

انخلع من حرمة هذه الحرم، إذ لا يعيذ الإسلام باغيا، ولا الإمامة خائنا، ولا الشهر الحرام فاسقا، ولا الصحبة مرتدا[1] على عقبه.

وأما علي بن أبي طالب، فإن ولايته حق عند الله تعالى، وكانت على أيدي الصحابة وبقية الشورى، ثم قاتل طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين ﵂ فقتاله حق عند الله تعالى، لشقهم العصا عصا الأمة، ونكثهم الصفقة، فسفكوا الدماء، وأظهروا الفساد، فحل لعلي قتالهم، وحرم الله عليهم الجنة، فكانت عاقبتهم إلى النار والبوار، إلا ما كان من أم المؤمنين التائبة، فمن تاب تاب الله عليه.

وأما معاوية ووزيره عمرو بن العاص فهما على ضلالة، لانتحالهما ما ليس لهما بحال، ومن حارب المهاجرين والأنصار فرقت بينهما الدار وصارا من أهل النار.

وأما علي فقد حكم بأن من حكّم فهو كافر، ثم رجع على عقبيه وقال: (من لم يرض بالحكومة كافر)، فقاتل من رضي الحكومة وقتله، وقاتل من أنكر الحكومة وقتله، وقتل أربعة

(١) قلت: وقد حاول محقق الكتاب التأويل للارتداد هنا فزعم أن المقصود بالارتداد ليس الخروج من الإسلام وإنما الرجوع عما كان عليه الصحابة! ولنفرض جدلا صحة هذا، فما حكم الباغ والفاسق والخائن عندكم أليس الكفر والمآل الخلود في النيران والعياذ بالله.

آلاف أواب من الصحابة، واعتذر فقال: (إخواننا[1] بغوا علينا فقاتلناهم) فقد قال الله - عز وجل - فيمن قتل مؤمنا واحدا: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٩٣] فحرمه الله - من سوء بخته - الحرمين، وعوضه دار الفتنة العراقيين، فسلم أهل الشرك من بأسه، وتورط في أهل الإسلام بنفسه" اهـ.

فيكبر على هؤلاء الخوارج – كلاب النار كما وصفهم النبي ﷺ- أن يُنسب فضيلة التبشير بالجنة لأولئك الصحابة العدول، فلا حيلة إذن إلا التكذيب.

ومن تناقض هؤلاء الخوارج: أنهم يزعمون بأن حرقوص بن زهير الخارجي مبشر بالجنة!! فانظر كيف اثبتوا لهذا الخارجي أنه مبشر بالجنة بحديث موضوع لا أصل له، ونفوا كون أبا بكر وعمر وعثمان وعلي وباقي الستة -وهم خير من هذا الخارجي-، أنهم مبشرون بالجنة رغم ثبوت الحديث!

يقول قائلهم[2]:

أسفي على ابن زهير حرقوص.

---

(١) الصحيح أن عليًا رضي الله عنه لم يقل عن الخوارج إخواننا بغوا علينا، وإنما قال "قوم بغوا علينا" حينما سُئل عن هؤلاء الذين يقاتلونه.

(٢) انظر: "إيضاح التوحيد بنور التوحيد" لسعيد الغيثي.

الذي منح البشارة في الحياة فطابا.

وفي كتاب (إيضاح التوحيد بنور التوحيد) (١/ ١٧٠): "مع ما روته عائشة رضي الله عنها من شهادة النبي ﷺ له بالجنَّة ثلاثًا، فشتمُك له بعد ذلك هو من شتم الصحابة؛ الذي أبيتموه بألسنتكم قائلين: إنَّ من ثبت له الصحابيَّة حرم شتمه، ووجب عذره في كلِّ أفعاله في تلك الفتنة؛ لثبوت عدالتهمّ" اهـ.

ونقل سالم السيابي في (العرى الوثيقة) (ص١٨٨) عن قطبهم، قال:(فأمَّا علي بن أبي طالب فقد قتل من قتل من المسلمين كثيرًا، وقتل رجال مشهود لهم بالجنة على لسان رسول الله ﷺ، منهم حرقوص بن زهير المشهود له بالجنة، ولقاتله بالنار، وعلى أمر بقتل هؤلاء) و أنا أقول كما قلت أولاً الذي أراه أن على مخدوع مغرور، و كان سليم الصدر. "اهـ.

ويقول السالمي في أرجوزته (كشف الحقيقة):

وفيهم من شهد الرسول ثلاث مرات له يقول

أول من يدخل من ذا الباب فهو إلى الجنة والثواب

وفي الثلاث يدخلن حرقوص نجل زهير وهو المخصوص

وقال سالم السيابي الإباضي في (العرى الوثيقة) [1] (ص٢٣٤): قال "وعرضوها على حرقوص بن زهير السعدي فأبى " قلت: وحرقوص بن زهير هذا هو الذي قالت فيه عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: " أشهد أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لما جاءها خبر قتله، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: **«أول من يدخل من هذا الباب من أهل الجنة فدخل حرقوص بن زهير، ثم قال في اليوم الثاني- أي تلك المقالة-، فدخل حرقوص ثم قالها أيضا في اليوم الثالث فدخل حرقوص»** [2].

ثم يأتيك هذا الغر بكل صلافة وجه ويطعن في الأحاديث الصحيحة التي صححها أئمة هذا العلم.

□

(١)وينظر: "تيسير التفسير "لمحمد اطفيش (٣/ ٤٦٤) و "هيمان الزاد إلى دار المعاد " (٣/ ٢١٠).

(٢) بحثت عن هذا الحديث ولم أجده، والغريب أنه لا يوجد حتى في مسندهم المكذوب المسمى بمسند الربيع، فلا أشك بوضعه.

النقاش حول نقده طرق العشرة المبشرين بالجنة

وهي حسب دعواه سبعة عشر طريقًا

قال الإباضي: "وعلى كل، سوف نتتبع طرق الروايــة وفق كتب قومنا، ونذكر علة كل طريق من جهــة الإسناد، وننبه لجهة المتن الاضطراب الواقع فيها، ومما يدل على ضعف روايـة العشــرة المبشرين بالجنـة، رواية مخرجة عند مسلم والبخاري وغيرهمـــا، بأن النبي ﷺ، لم يقل لحـي من أهل الجنة إلا لـ عبد الله بن سلام، فافطن لذلك وتنبـه جيدًا " اهـ.

قلت: أما ما ذكره عن الطرق فسيأتي الرد في موضعه، وأما دعواه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لحي من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام فهذه كذبة صلعاء!، وعلى هذا يُعل حديث العشرة المبشرين بالجنة!

فهو قد استدل بما جاء في كتاب (عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام) (٢/ ٧٨٥) عند ترجمة عبد الله بن سلام: "أخبر رسول الله ﷺ أنه من أهل الجنة –أي عبد الله بن سلام–.

روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث سعد بن أبي وقاص قال: ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشي على الأرض «**إنه من أهل الجنة**»، **إلا لعبد الله بن سلام، قال: وفيه نزلت هذه الآية:** ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف:١٠][1]" اهـ.

فوجه استشهاد هذا الإباضي: أن سعدًا رضي الله عنه قال ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأحد يمشي على الأرض أنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام!، أقول: لو سلمنا تنزلاً كون سعد رضي الله عنه لم يسمع إلا في عبد الله بن سلام، فلا يلزم منه عدم سماع غير سعد في غير عبد الله بن سلام!، وحديث العشرة يرويه سعيد بن زيد رضي الله عنه وغيره.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: قوله: (ما سمعت إلخ) استشكل بأنه ﷺ قد قال لجماعة إنهم من أهل الجنة غير عبد الله بن سلام، ويبعد أن لا يطلع سعد على ذلك، وأجيب بأنه كره تزكية نفسه لأنه أحد العشرة المبشرة بذلك، وتعقب بأنه لا يستلزم ذلك أن ينفي سماعه مثل ذلك في حق غيره، ويظهر لي في الجواب أنه قال ذلك بعد موت المبشرين، لأن عبد الله بن سلام عاش بعدهم ولم يتأخر معه من العشرة غير سعد وسعيد، ويؤخذ هذا من قوله: (يمشي على الأرض).

(١) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (٢/ ٧٨٥).

ووقع في رواية إسحاق بن الطباع عن مالك عند الدارقطني (ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لحي يمشي إنه من أهل الجنة) الحديث، وفي رواية عاصم بن مهجع عن مالك عنه " يقول لرجل حي " وهو يؤيد ما قلته، لكن وقع عند الدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك ما يعكر على هذا التأويل، فإنه أورده بلفظ " سمعت النبي ﷺ يقول: لا أقول لأحد من الأحياء إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام، وبلغني أنه قال: (وسلمان الفارسي) لكن هذا السياق منكر، فإن كان محفوظا حمل على أنه ﷺ قال ذلك قديما قبل أن يبشر غيره بالجنة.

وقد أخرج ابن حبان من طريق مصعب بن سعد عن أبيه هذا الحديث بلفظ " سمعت النبي ﷺ يقول: «يدخل عليكم رجل من أهل الجنة، فدخل عبد الله بن سلام » وهذا يؤيد صحة رواية الجماعة، ويضعف رواية سعيد بن داود [1]"اهـ.

وقد ثبت تبشير النبي ﷺ لأبي بكر وعمر وعثمان بالجنة:

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي عثمان عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **أن النبي ﷺ دخل حائطا وأمرني بحفظ باب الحائط، فجاء رجل يستأذن فقال: «ائذن له وبشره بالجنة» فإذا أبو بكر، ثم جاء آخر يستأذن فقال له: «ائذن له**

(١) فتح الباري (١١/ ١٢٦).

وبشره بالجنة» فإذا عمر، ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنيهة ثم قال: «ائذن له وبشره بالجنة على بلوى ستصيبه» فإذا عثمان بن عفان [(١)]».

فهذا الذي يصنعه الإباضي الجاهل من أغرب الاستدلالات على تعليل الأحاديث وإنما أوتي من قِبل جهله وقلة علمه.

قال الإباضي: (ومما يدل على بطلان رواية المبشرين بالجنة **(لم يثبت)** عن الخليفتين ﷺ، ولا عن عثمان ولا علي تصريحًا أو تلويحًا بذلك، مما يُبرهن يقينًا أنها مختلقة من إخراج بني أمية فعثمان حوصِر وقتل وعلى خرجوا عليه وفيهم **(مبشرون)** فاعجب لهذه الأحوال وتدبر!.

فاعجب يا أخ الإسلام أن القوم يذكرون منامات أتباعهم بأنه في الجنة تفاخرًا وحشروا بها مصنفاتهم وأزعجوا بها العقول ولم يثبتوا تصريحًا لمبشر بالجنة رغم الأحوال السياسية التي مرت بها أمة محمد، كالجمل وصفين فدع عنك تقليد الرجال وانظر لنفسك الحقيقة تسلم وتغنم" اهـ.

---

(١) أخرجه: البخاري (ح٣٦٩٥) [كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم/ باب مناقب عثمان بن عفان]، ومسلم (ح٦٢١٢) [كتاب فضائل الصحابة / باب: من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه].

قلت: أما إبطاله الرواية بدعوى عدم ثبوت ذلك عن الخليفتين ولا عن عثمان وعلي ﷺ – ولاحظ كيف ترضى على أبي بكر وعمر ولم يترض على عثمان وعلي! –، فإن هذه قاعدة جاء بها من كيسه، فمن قال من أهل العلم أنه ما دام أنه لم يروي صاحب الفضيلة الحديث الدال على فضيلته أن الرواية تكون معلولة! نعوذ بالله من اعتلال العقول.

وقوله إنها مختلقة من اختلاق بني أمية، ودليله أن عثمان ﷺ حوصر وقتل وعلي ﷺ، خرجوا عليه، ومن قتل عثمان ﷺ وحاصره والذين خرجوا علي ﷺ فيهم مبشرون بالجنة!

فجوابه: أما كونها من اختلاق بني أمية: فكيف يكون ذلك وأنتم تقولون بأن بني أمية يطعنون بآل البيت وبعلي ﷺ وتزعمون أنه يسبونه على المنابر! وفي هذا الحديث يُشهد له بالبشارة بالجنة؟ وكيف يكون من اختلاق بني أمية ولم يذكر من المبشرين معاوية بن أبي سفيان أو أبيه ﷺ؟!

فأما عثمان ﷺ فلم يكن فيمن حاصره ولا شارك بقتله أحد من الصحابة قط[1]، وهذه من دعاوى الخوارج والرافضة عجزوا عن إثباتها بالأسانيد والأدلة الصحيحة وإنما يأتون بشبهات، وبأُناس يزعمون بأنهم من الصحابة وليسوا من الصحابة.

---

(١) انظر ضرورة: الفصل الرابع (حصار عثمان رضي الله عنه واستشهاده) من كتاب "الإنصاف فيما وقع في العصر الراشدي من خلاف" (٢٢٥وما بعدها).

قال مليح بن عوف السلمي للزبير رضي الله عنه: "يا أبا عبد الله ما هذا؟ – يسأل عن مقتل عثمان رضي الله عنه – قال: عُديَ على أمير المؤمنين فقُتل بلا ترة ولا عذر، قال ومَنْ؟ قال: الغوغاء من الأمصار ونُزاع القبائل وظاهرهم الأعراب والعبيد[1] " اهـ.

وسُئل الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: " أكان فيمن قتل عثمان أحد من المهاجرين والأنصار؟ قال: لا، كانوا أعلاجًا من مصر[2] " اهـ.

وأما علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فمراده بالذين خرجوا عليه من المبشرين: طلحة والزبير، واستغرب هذا الإباضي كيف يكونان مبشرين بالجنة ويخرجان على أميرهم؟! فجوابه: أن الذي جرى فتنة سبّبها السبئية، لا رغبة بقتال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والخروج عليه، وإنما حصل القتال بين الصحابة، حينما طال الأمر في قطع فتنة هؤلاء السبئية والمطالبة بالقصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه، حتى أدت الفتنة لوقوع القتال بينهم[3]، ولا معصوم إلا من عصمه الله تبارك وتعالى، وما أدراهم أن الأمر سيؤدي للقتال؟! والفتنة إذا وقعت عجز العقلاء عن دفعها ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب:٣٨].

(١) تاريخ الطبري (٣/ ١٣) [ترقيم الشاملة].

(٢) تاريخ خليفة ابن خياط (ص١٧٦) [ترقيم الشاملة].

(٣) انظر للفائدة: الفصل الخامس من كتاب "الإنصاف فيما وقع في العصر الراشدي من خلاف" (ص٣٢١) موقف طلحة والزبير.

الرد على تعليلات الإباضي

لطرق أحاديث العشرة المبشرين بالجنة.

قال الإباضي: (الطريق الأول من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ما أخرجه البزار في مسنده وأخرجه ابن حنبل في فضائل الصحابة وهذه الرواية باطلة عاطلة، وأما سقوطها لوجود علتين: -

الأولى: في إسنادها (زر بن حبيش وهو ناصبي يشتم الإمام علي).

الثاني: في إسنادها محمد بن القاسم الأسدي (كذاب، ضعيف).

الخلاصة: الرواية هذه لا تصـح وفق قواعد ومنهج القوم في قبول الروايات كما أشرنا لذلك "اهـ

قلت: أما ما ذكره عن زر بن حبيش وأنه ناصبي يشتم الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! فهذا من جهله وجهله عريض، فإن زر بن حبيش كان علويا، أي من مناصري الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والناصبي كما هو معلوم من يبغض آل البيت رحمهم الله ورضي عنهم، قال المزي رَحِمَهُ اللَّهُ:" وقال أبو بكر بن أبى عاصم: كان أبو وائل عثمانيا، وكان زر بن حبيش علويا[1]" اهـ.

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٢١ ت١٩٦١).

وموضع الوهم أو قل الجهل عند هذا الغر الإباضي أنه ظن أن قول العجلي: (فيه بعض الحمل على علي بن أبي طالب) أن هذا دلالة على أنه ناصبي! رغم أن العجلي قال في بداية كلامه أنه من أصحاب علي رضي الله عنه.

ذكر المغلطاي في إكمال تهذيب الكمال[1]:" وقال العجلي: من أصحاب علي وعبد الله ثقة، وكان شيخا قديما إلا أنه كان فيه بعض الحمل على علي بن أبي طالب. " اهـ.

والمقصود: أنه لم يقل أحد أن زر (ناصبي) وإنما هذا من جهالات هذا الإباضي، مع أنهم هم رأس من رؤوس النواصب إذا يتدينون لله تعالى بالبراءة من علي رضي الله عنه وبغضه واعتقاد كفره كونه قاتل أهل النهروان.

يقول جميل بن خميس السعدي الإباضي في كتاب (قاموس الشريعة) (٨/ ٢٦١-٢٦٠):

(ثم أن علي بن أبي طالب استخلف على الناس، فنقض عهد الله وحكم في الدار غير حكم كتاب الله، وقتل المسلمين، وسار بالجور في أهل رعيته فعلى هذا الذي قد صحته منه سعادة علي بن أبي طالب أن يتولى لله علي بن أبي طالب على سفكه لدماء المسلمين، وعلى تحكيمه في الدماء غير حكم كتاب الله، وسيرته القبيحة، ولا يحل له الشك في ولايته، وعليه أن

(١) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٥٣).

يبرأ الله من باطله، ومن سفك دمه إن قدر على ذلك، وليس له أن ينكر على المسلمين[1] البراءة منه، وعليه أن يتولاهم على قتله، وعلى البراءة منه، فإن شك هذا في ولاية علي بن أبي طالب، أو رضي من علي بن أبي طالب بباطله، أو أنكر على المسلمين براءتهم من علي بن أبي طالب، أو قتلهم إياه هلك.

إلى أن قال:" فإن قال قائل: أفيحل لكم أن تبرأوا ممن صحت سعادته عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتتولوا من صح شقاءه عن لسان رسول الله ﷺ، قلنا له: لا يحل لنا أن نبرأ ممن صحت سعادته على لسان رسول الله ﷺ، ونحن نشهد أنه من قال رسول الله ﷺ أنه من أهل الجنة، فهو من أهل الجنة لا محالة، كما نشهد أن محمدا أرسله الله بالحق، لكن لم يصح معنا عن لسان رسول الله ﷺ سعادة علي بن أبي طالب ثم صح معنا فسقه، وخلافه للحق، فلزمنا أن نبرأ منه، ونحن ندين لله أنه إن كان علي بن أبي طالب من السعداء، فإنه يتوب من ذنبه[2]، وأنه من أهل الجنة.

---

(١) يقصد بالمسلمين هنا الإباضية، ولاحظ كيف يقرر أن إنكار المخالف عليهم براءتهم من علي رضي الله عنه يعتبر هلاك عندهم!

(٢) قلت: وللأسف هم يعتقدون بأنه لم تثبت توبته، يقول عبد الله بن حميد السالمي:" وندم على إنما كان على قتل أصحابه وضياع أمره، وانتقاض دولته ولا يوجب ذلك توبة، لو كان تائبا لأذعن للحق وجميع المسلمين وطلبهم حيث كانوا وخلع الأمر على أيديهم فإن شاؤوا قدموه وإن شاؤوا أخروه، والغيب لله وحكمنا على ما ظهر، فإن كان

فإن قال: فقد قالوا: إن رسول الله ﷺ قال: إنه من أهل الجنة، قلنا له: قول رسول الله ﷺ إذا لم يصح معنا، وإن كان هو الحق اصح معنا أم قول الله تعالى إذ قال: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء:٩٣]، وقال: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [المائدة:٤٤].

فنحن قد صح معنا، أن علي بن أبي طالب قد قتل المسلمين، فعلينا أن نبرأ من علي بن أبي طالب، وعليك أن تبرأ ممن قتل المسلمين إن صحت عندك سعادة علي بن أبي طالب، وتتولى لله علي بن أبي طالب.

إلى أن قال: "وكذلك أنت لا يحل لك أن تبرأ من المسلمين إذ قد برئوا من علي بن أبي طالب، بما قد ظهر إليهم من حدثه، وغاب عنهم من صحة سعادته فتدبروا رحمكم الله ما وصفنا لكم فإن الذي وصفناه برهان من الحق، فاتبعوه لعلكم تهتدون.

واعلموا أن ليس على جميع الناس أن يعلموا أن علي بن أبي طالب كان إماما فاسقا عن الحق، وإن كنا نحن قد علمنا ذلك." اهـ.

قد تاب توبة نصوحًا فالله أعلم بها ولا ينافي في ذلك حكم المسلمين فيه، وقاتل أربعة آلاف مؤمن في معركة واحد حقيق بالبراءة "اهـ (جوابات الإمام السالمي ١/ ١٨٧).

وأما الرواية فلا تصح لوجود محمد بن القاسم وهو ضعيف جدًا، قال الحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ: **قال الترمذي**: قد تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وقال النسائي: ليس بثقة، كذبه أحمد بن حنبل.

وقال أبو بكر بن أبى خيثمة، عن يحيى بن معين: ثقة، وقد كتبت عنه، وقال أبو حاتم: ليس بقوى، ولا يعجبني حديثه.

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن محمد بن القاسم الأسدي، فقال: غير ثقة، ولا مأمون، أحاديثه موضوعة، قال أبو عبيد: وأظن أبا داود أراد عبيد ابن القاسم، والله أعلم.

وقال أبو أحمد بن عدي: وعامة حديثه لا يتابع عليه[1] " اهـ

وليس هذا الطريق بصالح للاعتبار، لكن عادة أهل الجهالة أنهم يتتبعون الطرق الضعيفة التي تكلم فيها النقاد من أهل الحديث ثم ينشرونها دلالة على ضعف الأحاديث التي تخالف أهواءهم، وهكذا صنع شيخهم القنوبي في حديث التأمين في الصلاة، إذ تتبع الأحاديث الضعيفة التي ضعفها علماء الحديث وترك الأحاديث المروية في الصحيحين! ثم زعم بأن قول آمين في الصلاة لا يثبت فيه حديث، وهكذا يدلس الإباضي.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/ ٤٨٠ ت٦١٤١).

قال الإباضي: الطريــق الثاني من خــرافة (رواية العشرة المبشرين بالجنة): ما أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق جـ٥٢ صـ٣١٤ وهذه الرواية من هذا الطــريق عاطلة باطلة فإن في إسنادها: البكري. وهو ضعيف مرفق ترجمته كما ذكرها (الألباني) وبهذا يكون الطريق الثاني للرواية لا يصح "اهـ.

قلت: كون الرواية لا تصح من هذا الطريق لوجود عبد الله بن يزيد البكري لا يلزم منه عدم صحة الحديث، فإن هذا الإباضي الجاهل ترك الأحاديث التي تعتبر حجة في الباب وذهب ينقل تضعيف الأحاديث المعلولة، حتى يزعم بأنه لا يصح في الباب شيء.

قال الإباضي: الطريق الثالث: وهو أقوى طريق من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ما أخرجه أحمد في مسنده! رواية عن عبد الرحمن بن عوف، طبعا أحمد شاكر قال: (**إسنادها صحيح**) وشعيب الأرناؤوط قال:(**إسنادها قـوي**) وهذا كذب محض فإن فيها علل وهي باطلة كما سوف نثبت لكم بالمصادر.

العلة الأولى للرواية في مسند أحمد: -

الانـقـطـاع بيـن: حميد بن عبد الرحمن بن عوف وبين: ابيه الصحـابي عبد الرحمن بن عوف.

النتيجة: حميد (**لم يسمع من ابيه**) كما أشار لذلك ابن حجر العسقلاني، كونه كان طفلاً رضيعًا حين وفاة أبيه.

العلـة الثانية يا أخوة الإسلام وحراس العقيدة، وجود: -

عبد العزيز بن محمد الدراوردي.

جرّحـه (الكثير من أئمة أهل الجرح): كابن حنبل.

وأبو حاتم، وأبو زرعة.

الخلاصة: الرجل لا يصح الاحتجاج به، فإن قلت لي: جرحه البعض ووثقه ابن المديني وغيره، فعلام لا تأخذ بتوثيق ابن المديني؟!

أجيب: بأن القاعدة الحديثية المعمول بها وفق منهجكم **(الجرح مقدم على التعديل)** [1] فإن قلت لي: من وافقك لذلك أقول: وافقني ابن الصلاح والخطيب وهذه كتبكم ناطقة بذلك وكفى بالله وكيلا "اهـ.

قلت: الحديث وإن كان قد رواه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في المسند (ح١٦٧٥) من طريق عبد الرحمن بن حميد عن أبيه – يعني حميد – عن عبد الرحمن بن عوف.

الحديث، فهو كذلك مروي عند الترمذي في سننه (ح٤٠٨٠) بهذا الإسناد ثم قال بعد هذا: وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ نحو هذا، وهذا أصح من الحديث الأول.

فأصح الإسنادين هو ما كان من رواية عبد الرحمن بن حميد عن أبيه حميد عن سعيد بن زيد لا عن عبد الرحمن بن عوف، وحميد ممن أدرك سعيد بن زيد وروى عنه وصرح بالتحديث.

---

(١) انظر الكلام عن هذه القاعدة (ص١٢٤).

ثم ساق الترمذي[1] إسناده:" حدثنا صالح بن مسمار المروزي قال حدثنا ابن أبي فديك عن موسى بن يعقوب عن عمر بن سعيد عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه أن سعيد بن زيد حدثه في نفر أن رسول الله ﷺ قال: «عَشَرَةٌ فِي الجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَطَلْحَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ". قَالَ: فَعَدَّ هَؤُلَاءِ التِّسْعَةَ وَسَكَتَ عَنِ العَاشِرِ، فَقَالَ القَوْمُ: نَنْشُدُكَ اللهَ يَا أَبَا الأَعْوَرِ مَنِ العَاشِرُ؟ قَالَ: نَشَدْتُمُونِي بِاللهِ، أَبُو الأَعْوَرِ فِي الجَنَّةِ: " أَبُو الأَعْوَرِ هُوَ: سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هُوَ أَصَحُّ مِنَ الحَدِيثِ الأَوَّلِ»[2]اهـ كلام الترمذي.

فالبخاري والترمذي رحمهما الله تعالى يريان رواية حميد عن سعيد بن زيد أصح من رواية حميد عن عبد الرحمن بن عوف وهو الصواب.

---

(١) سنن الترمذي (ح٤٠٨١) كتاب المناقب / باب مناقب عبد الرحمن بن عوف.

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" باب: [في الخلفاء](٤/ ٢١١)، برقم: [٤٦٤٩]، وأخرجه الترمذي في "سننه" باب: [ ](٥/ ٦٤٨)، برقم: [٣٧٤٨]، وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٢٨)، برقم: [٨١٣٩]، وصححه الألباني في "مشكاة المصابيح" (٣/ ١٧٥٧)، برقم: [٦٢٤٠].

وأما ما قاله عن الدراوردي بقوله: (**الرجل لا يصح الاحتجاج به**)، فغير صحيح، والأمر فيه تفصيل وحديثه لا ينزل عن رتبة الحسن كما قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: **"** قلت حديثه في دواوين الإسلام الستة، لكن البخاري روى له مقرونا بشيخ آخر وبكل حال فحديثه وحديث ابن أبي حازم لا ينحط عن مرتبة الحسن[1]."اهـ

وقوله بأنه جرحه كثير من أئمة أهل الجرح وذكر منهم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، فليس على إطلاقه إذ أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ فصّل في أمره.

قال أبو طالب: سئل أحمد بن حنبل، عن عبد العزيز الدراوردي، فقال: كان معروفًا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر[2] **"** اهـ.

إذن إذا كان الدراوردي يحدث من كتابه فكتابه صحيح وإن كان من حفظه فيهم، ولا يقبل ما تفرد به، فإن توبع فروايته مقبولة كما هو معلوم فيمن مثل هذه مرتبة في كتب علم المصطلح.

وعلى هذا يتبين لك أن قول هذا الإباضي (**الرجل لا يصح الاحتجاج به**) مجازفة ومن جهالاته.

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٦٨).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣٣).

قال الإباضي: الطريق الرابع من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة:

ما أخرجه الطبراني وعزاها للهيثمي فالحاصل أن في الإسناد مدلــس وليست صحيحة أصلا وفصــلا.

فالسؤال المهم؟ من هو المدلس؟! وهل تقبل رواية المدلس مع القوم؟ وما شروط قبول رواية المدلس؟!

الجواب يا أخوة الإسلام: المدلّس هو:(حبيب بن أبي ثابت)، رماه: الدارقطني، وابن خزيمة والأعمش بالتدليس وكذلك ابن حجر العسقلاني عده من الطبقة الثالثة.

بقي الجواب على السؤالين: هل تقبل رواية المدلس؟! وما شرط قبولها؟!

الجواب: ذكره لنا الحافظ ابن حجر في حكم الطبقة الثالثة، من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقًا.

الحاصل أن حبيب بن أبي ثابت **(لم يصرح بالسماع)**، وبهذا سقطت الرواية من طريقها الرابع.

علاوة على تدليس حبيب بن أبي ثابت فإن الرواية بها سفيان عيينة وهو (**مدلس**) وقد حاول (**بعض أهل الصنعة**) أن يرفعوه بقولهم: روايته عن الثقات وهذا ليس صحيحًا البتة فإن قلت لي: ما الدليل على كلامك؟ أجيب عليك بما يلي: -

أقول مجيبا: قولهم يدلس عن الثقات هذا كلام (لا يصح مطلقًا)، كما قدمنا، وكذلك يظهر لنا من كلام الدارقطني أن سفيان بن عيينة يدلس عن الضعفاء والكذابين والمتروكين كما هو ظاهر لكم تدليسه من (**الحسن بن عمارة**) فإن قلت لي: لم لا يصح الطريق للاعتبار؟! أقول لك: لأنه غير معلوم عمن دلسوه فيحتمل تدليسهم عن (**الضعيف**) أو الكذاب والوضاع الذي لا يصلح حديثه شاهدا أو معتبر وكل ما طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال، وبهذا يكون الطريق الرابع تالف" اهـ

قلت: إن في كلام هذا الجاهل الإباضي أغلاط كثيرة تدل على جهله منها: -

قوله: (ما أخرجه الطبراني وعزاها للهثيمي!)

الطبراني توفي سنة ٣٦٠هـ، والهيثمي توفي سنة ٨٠٧هـ، فكيف يعزو الطبراني للهيثمي يا كتلة الجهل؟!، ثم لما ذكرت له ذلك وعرف خطئه زعم بأن المقصود المحقق مع أن سياق كلامه يدل على خلاف ذلك، وإنما هو يتكلم بجهل ونسخ ولصق لكلام غيره.

كلامه عن التدليس، كان ينبغي عليه أن يبين ما هو التدليس ومراتبه؟ لأنه لا يلزم أن كل من وصف بالتدليس أن حديثه مردود، فهم على طبقات، ولا يتعامل مع مروياتهم معاملة واحدة.[1]

وأما الرواية المنتقدة عند هذا الغر: ما رواه الطبراني[2] رَحِمَهُ اللَّهُ **بإسناده قال**: حدثنا أحمد بن الحسين بن عبد الملك أبو الشمقمق المؤدب بقصر ابن هبيرة: حدثنا حامد بن يحيى البلخي: حدثنا سفيان بن عيينة عن سعير بن الخمس عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عشرة من قريش في الجنة: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة**» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لم يروه عن حبيب عن ابن عمر إلا سعير ولا عن سعير إلا سفيان تفرد به حامد بن يحيى.

وأما ما يتعلق عن حبيب بن أبي ثابت فالرواية عنه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فهو وإن كان معروف بالتدليس فقد قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ – الذي نقل هذا الإباضي الغبي وصفه لحبيب بالتدليس –، " قد سمع حبيب بن أبي ثابت من ابن عمر[3] "اهـ.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في تدريب الراوي (١ / ٣٥٢-٣٦٦)، معجم المدلسين (٩-٤٢).

(٢) في معجمه الصغير (١/ ٩٥ باب الألف من اسمه أحمد (ح٦٢).

(٣) صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٩٧).

فحبيب بن أبي ثابت قد ثبت أنه سمع من ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أما هذا الحديث فهل ثبت سماعه منه؟

الجواب: أن حبيبًا كونه مدلسًا وعد في المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا يقبل خبرهم حتى يصرحوا بالسماع، فإن تفرد بالرواية فروايته ضعيفة، وإن تابعه أحد الثقات أو وجد للحديث شاهدًا، دل أن للحديث أصلاً فيكون ما جاء من طريقه صالح للاعتبار.

والحديث هذا يشهد له ما جاء عن حميد بن عبد الرحمن عن سعيد بن زيد رضي الله عنه، وقد سبق الكلام عنه.

وأما كلامه عن سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ يقول هذا الإباضي: (علاوة على تدليس حبيب بن أبي ثابت فإن الرواية بها سفيان عيينة وهو (**مدلس**) وقد حاول (**بعض أهل الصنعة**) أن يرفعوه بقولهم: روايته عن الثقات وهذا ليس صحيحًا البتة) اهـ.

قلت: فهذا من اتِّباع الهوى، أو الجهل المركب وأحلاهما مر، فهو ينقل كلام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ عن **المرتبة الثالثة** من المدلسين حتى يبين بأن رواية حبيب بن أبي ثابت لا تقبل حتى يصرح بالتدليس، ثم يطعن في سفيان بن عيينة كونه مدلس مع أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ قال في مقدمته لطبقات المدلسين ذاكرًا **المرتبة الثانية**:" من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له

في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس الا عن ثقة كابن عيينة " اهـ.

فإن كنت قد قبلت كلام الحافظ في حبيب بن أبي ثابت يلزمك قبوله كذلك في سفيان بن عيينة.

ثم افترى على الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه (يظهر من كلامه!!) أن سفيان رَحِمَهُ اللَّهُ يدلس عن الضعفاء والكذابين والمتروكين!! كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا.

يقول الإباضي:" فإن قلت لي: ما الدليل على كلامك؟

أجيب عليك بما يلي: -

أقول مجيبا: قولهم يدلس عن الثقات هذا كلام **(لا يصح مطلقًا)**، كما قدمنا، وكذلك يظهر لنا من كلام الدارقطني أن سفيان بن عيينة يدلس عن الضعفاء والكذابين والمتروكين كما هو ظاهر لكم تدليسه من **(الحسن بن عمارة)**" اهـ.

مع أن في نفس المصدر الذي نقل عنه هذا الإباضي.

قال الدارقطني: "فأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات" اهـ.

فعلى ماذا اعتمد هذا الإباضي حتى يزعم بأنه يظهر من كلام الدارقطني أن ابن عيينة يدلس على الكذابين والمتروكين (**هكذا بالجمع!!**).

نقل من موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني (١/ ٢٩٢): فأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات (٢٦٥).

وقال الدَّارَقُطْنِيّ: حافظ ثقة.[١]

وقال كان ابن عيينة يضطرب في هذا الحديث، فربما قال عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، وربما قال عن أبي عمرو بن محمد، ثم ثبت على أبي محمد بن عمرو، (يعني حديثه) عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا**». (الحديث). العلل ٨١٢١٠، وقال ثقة: «السنن» ١ ٣١٢.

وقال لم يسمع حديث علي في «**أبي بكر وعمر هذان سيدا كهول أهل الجنة**» من فراس، إنما أخذه عن الحسن بن عمارة، عنه. «العلل» ٣ ١٤٤" اهـ

(١) العلل ص٨١٢.

فزعم هذا الإباضي بأن قول الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ:" وقال لم يسمع حديث علي في «**أبي بكر وعمر هذان سيدا كهول أهل الجنة**» من فراس، إنما أخذه عن الحسن بن عمارة" اهـ، فيه دلالة على أن سفيان رَحِمَهُ اللَّهُ يروي عن الضعفاء والمتروكين هكذا بالإطلاق.

والمتأمل لكلام الحافظ الدارقطني يرى البون الشاسع بين كلام هذا الإباضي وبين كلام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ، وما من حديث ثبت فيه تدليس سفيان بن عيينة إلا وبيّنه أئمة الحديث فإنهم قد سبروا أحاديث الأئمة وبينوا ما سمعوه من غيرهم وما لم يسمعوه ومثال ذلك حديث أبي بكر وعمر سيدا كهول الجنة فإن الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ بيّن أن سفيان لم يسمعه من فراس وإنما يرويه عن الحسن بن عمارة، **وأما حديث العشرة المبشرون بالجنة** فإنه لم يتكلم فيه أحد من أئمة الحديث والعلل حتى جاء هذا الغر الإباضي ويعلل مرويات الأئمة بجهله المركب!

فحديث العشرة من رواية سفيان عن سعير بن الخمس وهو من مشايخ سفيان بن عيينة وقد سمع منه، والأصل فيمن هم بمثل مرتبة سفيان بن عيينة أن مروياتهم تحمل على السماع حتى يثبت التدليس، فالحديث إسناده حسن، والحمد لله رب العالمين.

قال الإباضي: الطريق الخامس:

(من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة) ما أخرجه أبي داود في سننه.

لاحظوا قوله (صحيح).

سبحان الله العظيم أين الصحة؟!

الرواية بها علة في الإسناد كما سوف نبرهن ذلك إن كلام أبي دواد بـ صحة الرواية لا يؤخذ به، سيما وأن في الإسناد:(**عبد الرحمن بن الأخنس**) فالرجل (**مجهول الحال**) لا يعرف، فإن قلت: ما دليلك على ذلك، أجيب عليك قائلاً إن الإمام الذهبي قال عنه: لا يعرف وقال عنه الحافظ ابن حجر مستور، بقي إشكالين هنا:

الأول: توثيق ابن حبان له.

والثاني: ما معنى قول الحافظ ابن حجر (مستور)؟ ولإزالة الإشكال عن توثيق ابن حبان لـ عبد الرحمن بن الأخنس رغم جهالة حاله، نجعل الألباني يرد على من يأخذ بذلك، فابن حبان معروف ومشهور: بتساهله وتوثيق المجهولين ووضع المقصل على المفصل بقوله: (**توثيقهما رخو لا يعتمد عليه**) أما فيما يتعلق بقول الحافظ ابن حجر (**مستور**)، معناه مجهول الحال فابن حجر بيّن أن الجمهور رد رواية المجهول (**مجهول الحال**).

الخلاصة: ابن حجر يريد التوقف في خبرة حتى يعرف حاله، فلا ترد ولا تقبل رواية المستــور دون العلم بحاله، وما أشرنا الرجل لا يعرف كما ذكر الذهبي "اهـ.

قلت: من جهل هذا الإباضي تكلم عن طريق وتجاهل الطريق الآخر المقوي لهذا الطريق الذي طعن به، فهو إما يكتب هذا عن اطلاع ومعرفة فهذا يدل على خبث وتدليس، وإما أنه ينقل عن غيره وهو قام بالتصوير والنشر ليوهم من يقف على كلامه أنه هو من بحث وكتب وفي الواقع ليس هو سوى مقلد لكلام غيره.

فأقول: هبك أن عبد الرحمن بن الأخنس (**ضعيف كونه مستور**)، فإن له متابعة، تابعه رياح بن الحارث وهو ثقة - (وممن وثقه الذهبي وابن حجر رحمهما الله تعالى فاقبل توثيقهما كما قبلت تضعيفهما للأخنس رَحِمَهُ اللَّهُ!)-، من كبار التابعين، وهذا مما يرقي الحديث كما هو معلوم في علم الحديث عند أهل السنة والجماعة **أما خوارج الإباضية** فما لهم ولعلم الحديث!، (ليس هذا بعشك فادرجي).

روى الإمام أبي داود في سننه [1] **إسناده فقال**: حدثنا حفص بن عمر النمري حدثنا شعبة عن الحرِّ بن الصيّاح عن **عبد الرحمن بن الأخنس**: أنه كان في المسجد فذكر رجل عليا عليه السلام فقام سعيد بن زيد فقال أشهد على رسول الله ﷺ أني سمعته وهو يقول عشرة في الجنة:

(١) سنن أبي داود: كتاب السنة / باب في الخلفاء (ح٤٦٤٩).

النبي في الجنة وأبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير بن العوام في الجنة وسعد بن مالك في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة ولو شئت لسميت العاشر قال فقالوا من هو فسكت قال فقالوا من هو فقال هو سعيد بن زيد.

وقال(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا أبو كامل: حدثنا عبد الواحد بن زياد: حدثنا صدقة بن المثنى النخعي: حدثني جدي **رياح بن الحارث** قال: "كنت قاعدا عند فلان في مسجد الكوفة وعنده أهل الكوفة فجاء سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل فرحب به وحياه وأقعده عند رجله على السرير فجاء رجل من أهل الكوفة يقال له قيس بن علقمة فاستقبله فسب وسب فقال سعيد من يسب هذا الرجل قال يسب عليا قال ألا أرى أصحاب رسول الله ﷺ يسبون عندك ثم لا تنكر ولا تغير أنا سمعت رسول الله ﷺ يقول وإني لغنيٌ أن أقول عليه ما لم يقل فيسألني عنه غدا إذا لقيته: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وساق معناه ثم قال: لمشهد رجل منهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يغبر فيه وجهه خير من عمل أحدكم عمره ولو عُمِّر عمر نوح".

(١) سنن أبي داود: كتاب السنة / باب في الخلفاء (ح٤٦٥٠)، ورواه الترمذي في سننه (كتاب المناقب باب مناقب أبي الأعور ح٤٠٩١) والإمام أحمد في مسنده ح (١٦٢٩) وابن ماجه في سننه (كتاب السنة / فضائل العشرة رضي الله عنهم ح١٣٣) والنسائي في السنن الكبرى (ح٨١٣٧).

رياح بن الحارث، ذكره الذهبي في **(تاريخ الإسلام)** [1] وأرمز لمن أخرج له وهم أبو داود والنسائي وابن ماجه: " د ن ق: رياح بن الحارث النخعي الكوفي: عن: علي، وابن مسعود، وعمار، وسعيد بن زيد.

وعنه: حفيده صدقة بن المثنى بن رياح، والحسن بن الحكم النخعي، وحرملة بن قيس، وأبو جمرة الضبعي.

ذكره ابن حبان في " الثقات ".

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: رياح، بكسر أوله ثم تحتانية، ابن الحارث النخعي، أبو المثنى الكوفي، ثقة، من الثانية. "[2]

(١) تاريخ الإسلام، الطبقة التاسعة، حرف الراء (٢/ ٩٣٣).

(٢) تقريب التهذيب (ت١٩٨٣).

قال الإباضي: الطريق السادس من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة:

ما أخرجه الترمذي في سننه العجيب قوله (صحيح) سبحان الله العظيم أين الصحة؟!

الرواية معلولة كما سوف نبرهن! فإن علة الإسناد هو:

موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب ضعفه النسائي...

وقال عنه ابن المديني: ضعيف منكر الحديث، وقد قدمنا سابقًا وفق قواعد ومنهج القوم فيمن جـرّح الـرواة وعدّلهم!

فالقاعدة الحديثية معهم تنـص: (الجرح مقدم على التعديل) فيكون الطريق السادس ساقط (**لوجود موسى بن يعقوب**) " اهـ.

قلت: قوله عن موسى بن يعقوب (**ضعفّه النسائي**) وهذا من جهله وعدم رجوعه لكلام النسائي، فإنه قال عنه ليس بالقوي، وقوله هذا ليس تضعيفًا للراوي بالإطلاق، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في الموقظة ص٨٢:"

وقد قيل في جَمَاعاتٍ: (ليس بالقويّ، واحتُجَّ به)، وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: (ليس بالقويّ)، ويُخرِجُ لهم في كتابه.

قال: "قولُنا- أي النسائي -: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِد "اهـ.

فعُلِمَ من هذا أن النسائي إن قال فلان ليس بالقوي أن هذا ليس بجرح مفسد، فنعوذ بالله من الهوى.

فأما موسى بن يعقوب فإنه صالح الحديث يكتب حديثه ويعتبر به، قال الذهبي رحمه الله تعالى عنه: (صالح الحديث قال النسائي ليس بالقوي)[1]، **وقال عنه الحافظ ابن حجر**: (صدوق سيء الحفظ)[2].

وهذه المرتبة الخامسة عند الحافظ من مراتب التعديل.

وقال الدوري[3]: سمعت يحيى يقول موسى بن يعقوب الزمعي ثقة.

فموسى بن يعقوب لا ينزل حديثه عن الحسن، والحمد لله رب العالمين.

---

(١)انظر: من تكلم فيه وهو موثق (ت٣٤٦).

(٢) تقريب التهذيب (ت٧٠٧٥).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري (سماع ٦٧٢).

قال الإباضي: "الطريق السابع من (خرافة) رواية العشرة المبشرين بالجنة:

ما أخرجه [الطبراني في معجمه] وهذا الإسناد تالف به ثلاث علل لا يحتج به سوى من فقد نعمة العقل ولله الشكوى، أما بطلان هذا الطريق وذلك لأن في إسنادها: عبد الله بن وهيب العزي.

ومحمد بن أبي السري.

وعطاء بن مسلم الخفاف.

النتيجة: عبد الله بن وهيب مجهول. لا يعرف.

هذا من جهة الإسناد الأول.

أما سقوطها من جهة: محمد بن أبي السري فلأنه: ليّن.

كثير الغلط. له أحاديث تستنكر. وهذا الراوي لا يفرح به عاقل.

وأما سقوطها من جهة: عطاء بن مسلم الخفاف، فلأن الرجل كما ترجم له أهل الصنعة: ضعيف، مضطرب، لين، فهذه ثلاث علل انتجت لنا فكرة وهي: أن الرواية بهذا الطريق تالفة لا تصح" اهـ

قلت: أما ما يتعلق بعبد الله بن وهيب الغزي ت ٣١٠هـ:

قال الحافظ البغدادي في (تاريخه ٧/ ٣٧): سَمِعَ: محمد بن أبي السَّري العسقلانيّ، والعبّاس بن الوليد البَيْروتيّ، وَعَنْهُ: الطَّبَرانيّ، وعبد الله بن عَدِيّ، وجماعة "اهـ.

وترجم له ابن ماكولا في الإكمال (٧/ ١٤٣).

والسمعاني في الأنساب (٤/ ٢٩٣) مادة: (الغزي) - وجاء عنده ابن وهب مُصَحَّفًا - ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

فهو مجهول الحال.

وأما ما يتعلق بمحمد بن أبي السري ت٢٨٣ هـ: فقد ترجم له الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في (ميزان الاعتدال ٨١١٤) قال: محمد بن المتوكل [د] العسقلاني.

هو محمد بن أبي السري، حافظ رحال، سمع الفضيل بن عياض، ومعتمر بن سليمان، وعنه: الفريابي، والحسن ابن سفيان، وخلق.

وثقه ابن معين.

وقال أبو حاتم: لين الحديث.

وقال ابن عدي: كثير الغلط.

أبو الأحوص العكبري، حدثنا محمد بن أبي السري، حدثنا معتمر، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي هريرة - رفعه: من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار.

هذا حديث غريب، ولمحمد هذا أحاديث تستنكر.

قال ابن قتيبة العسقلاني: حدثنا ابن أبي السري، قال: رأيت النبي ﷺ [في المنام] فقلت: يا رسول الله، استغفر لي، فسكت، فقال: يا رسول الله إن ابن عيينة حدثنا عن أبي الزبير، عن جابر أنك ما سئلت شيئا قط فقلت لا، فتبسم صلى الله عليه وسلم واستغفر لي، مات ابن أبي السري سنة ثمان وثلاثين ومائتين" اهـ.

فمن تدليس هذا الإباضي ذكره قول الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (له أحاديث تستنكر)، مع أن الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ قد وثقه فقال عنه:(ثقة وقال أبو حاتم لين)[1] اهـ، ووصفه بالحافظ الرحال كما سبق، ومن قيل: له أحاديث تستنكر، له أحاديث منكرة، لا يلزم من ذلك تضعيف الراوي! وليس من شرط الحافظ الثقة أنه لا يخطئ، فتنبه لهذا فإنه مهم.

قال الحافظ مغلطاي:" قال ابن القطان: كان ثقة حافظًا، ولكثرة محفوظه أحصيت عليه أوهام لم يعد بها كثير الوهم، وإنما هي معاتب عدت على مليء، وسقطات أحصيت على فاضل.

(١) من تكلم فيه وهو موثق (ت٣١٨).

وقال أبو علي الجياني: توفي في شوال سنة ثمان وثلاثين، وكان كثير الحفظ وكثير الغلط.

وقال مسلمة بن قاسم: كان يكلف الحفظ. وكان لا بأس به.

قال ابن وضاح: محمد بن أبي السري كثير الحفظ كثير الوهم.

وقال ابن السمعاني: كان من الحفاظ.[1]" اهـ

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:" محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي مولاهم، العسقلاني، المعروف بابن أبي السري، صدوق عارف له أوهام كثيرة، العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين[2] "اهـ.

وهذه المرتبة عند الحافظ ابن حجر من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

وأما عطاء بن مسلم الخفاف: قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في تهذيب التهذيب (٧ / ٢١٢).

وقال -أي ابن حبان-: دفن كتبه ثم جعل يحدث فيخطئ، فبطل الاحتجاج به.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال للحافظ (١٠/ ٣٢٨).

(٢)تقريب التهذيب (ت٦٣٠٣).

وقال ابن أبي داود: في حديثه لين.

وقال الطبراني: تفرد بأحاديث.

وقال المروذي، عن أحمد: مضطرب الحديث.

وقال ابن عدي: له أحاديث وفيها بعض ما ينكر عليها" اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في التقريب:" عطاء بن مسلم الخفّاف، أبو مخلد الكوفي، نزيل حلب، صدوق يخطئ كثيرًا، من الثامنة، مات سنة تسعين[1]" اهـ. وهذه المرتبة عند الحافظ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

والخلاصة: أن هذا الطريق وإن كان ضعيفا لكن ليس بالضعف الشديد، ويصلح للاعتبار.

(١) تقريب التهذيب (ت٤٦٣٢).

قال الإباضي: (الطـريق الثامن)

من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ما أخرجه الحميدي بمسنده.

كما تلاحظون المتن، حبيبنا ورسـولنا محمد عليه الصلاة والسلام، مبشـر بالجنة، فهل هو بحاجة لأن يقول لنا أنه مبشر بالجنة! !علاوة أن كلام المحقق بصحة الرواية باطل فإن فيها علتين.

وأما علل الرواية فإن فيها مختلط :حصين بن عبد الرحمن السلمي، فالذي سمع منه **(سفيان)** بن عيينة المدلس وليس الثوري، ولا ندر هل سمع منه قبل الاختلاط أم بعده، بهذا يكون هذا إسناد الرواية ساقط.

كذلك في الرواية: (ابن ظـالم) وهو: عبد الله بن ظالم التميمي المازني.

قال عنه البخـاري: (**كوفي لا يصح حديثه**) وبهذا فإن الطريق الثامن من خرافة العشرة المبشرين باطل ومن الدليل عاطل.

يريد هذا الإباضي الجاهل بما جاء في مسند الحميدي (١/ ١٩٧):" حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان، حدثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي، عن هلال بن يساف، عن ابن ظالم، عن سعيد بن عمرو بن نفيل قال: قال رسول الله ﷺ.

أما تعليل الحديث بعلة اختلاط حصين بن عبد الرحمن السلمي وأن الراوي عنه سفيان بن عيينة ولا يدري هل سمع منه قبل الاختلاط أم بعده!؟

فجوابه:

أن حصين بن عبد الرحمن السلمي رَحِمَهُ اللَّهُ كبر سنه فساء حفظه في آخره على القول المختار، ومنهم من ذهب إلى أنه قد اختلط في آخر عمره، وهو قبل كبر سنه من الحفاظ الثقات قال المزي رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمته من **(تهذيب الكمال في أسماء الرجال)** (٢/ ٢١١-٢١٢ ت١٣٤٢):

قال أبو حاتم، عن أحمد بن حنبل: حصين بن عبد الرحمن الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث.

وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال أحمد بن عبد الله العجلى: كوفي ثقة ثبت في الحديث، سكن المبارك بأخرة، والواسطيون أروى الناس عنه.

وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: ثقة.

قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إي والله.

وقال أبو حاتم: صدوق ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه" اهـ.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: "وكان ثقة حجة حافظًا عالي الإسناد[1]" اهـ.

وأما قوله أن من روى عنه سفيان هو ابن عيينة، فإن ابن عيينة لا يروي عن حصين بن عبد الرحمن، وإنما الذي يروي عن حصين من السفيانين هو سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهل سماع سفيان الثوري من حصين قبل أم بعد:

جاء في (من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان) (سماع رقم١٣):

(سمعت يحيى يقول عطاء بن السائب أنكروه بأخرة، وما روى هشيم عن حصين وسفيان فهو صحيح ثم إنه اختلط) اهـ – يعني حصينًا-.

وفي موضع آخر (سماع رقم ٣٢٩): (قلت له عطاء بن السائب وحصين اختلطا؟ قال: نعم، قلت: من أصحهم سماعا؟ قال: سفيان أصحهم، يعني الثوري) اهـ.

وقال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ عمن سمع قديمًا من حصين بن عبد الرحمن: (وممن سمع منه قديمًا سليمان التيمي، والأعمش، وشعبة، وسفيان) [2] اهـ.

وبهذا يعلم بأن هذا التعليل ساقط وصاحبه لا يعرف ما الذي يخرج من رأسه.

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٤).

(٢) تدريب الراوي (٢/ ٥١٠).

وأما ما يتعلق بعبد الله بن ظالم المازني: قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في (التقريب): (عبد الله بن ظالم التميمي، المازني، صدوق ليّنه البخاري، من الثالثة)[1]اهـ.

وهذه المرتبة من مراتب التعديل يكتب حديثه وينظر فيه، أي يصلح للاعتبار.

وأما ما ذكره عن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن البخاري قال في (التاريخ الكبير)[2]: (عبد الله بن ظالم عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ: عشرة في الجنة، قاله عبيد بن سعيد عن سفيان: عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم التميمي، سمع سعيد بن زيد عن النبي ﷺ، وقال مسدد عن خالد عن حصين مثله ولم يقل التميمي، وقال أبو الاحوص: عن منصور عن هلال عن سعيد عن النبي ﷺ وزاد بعضهم ابن حيان فيه ولم يصح، وليس له حديث الا هذا وبحسب اصحابي القتل، روى عنه عبد الملك ابن ميسرة) اهـ.

قلت: فيفهم من هذا أن قول البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ولم يصح، أي الإسناد الذي فيه زيادة ابن حيان، وقد روى هذا الحديث الترمذي[3] رَحِمَهُ اللَّهُ قال: حدثنا أحمد بن منيع قال حدثنا هشيم قال أخبرنا حصين عن هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم المازني عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.

---

(١) تقريب التهذيب (ت٣٤٢٢).

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ١٢٤-١٢٥ت ٣٦٧).

(٣) سنن الترمذي: كتاب المناقب / باب مناقب أبي الأعور واسمه سعيد بن زيد. (ح٤٠٩٠).

الحديث، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

فإن قال قائل: أن النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: هلال بن يساف لم يسمعه من عبد الله بن ظالم؟

قيل له: قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ بعدما روى الحديث من طريق هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم عن سعيد بن زيد.

"هذا حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ، حدثنا أحمد بن منيع، قال حدثنا حجاج بن محمد قال حدثني شعبة عن الحر بن الصياح عن عبد الرحمن بن الأخنس عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ نحوه بمعناه.

قال الترمذي: هذا حديث حسن [1]"اهـ.

وقد سبق ذكر طريق صدقة بن المثنى عن جده رياح بن الحارث.

فالإسناد لو قلنا بعدم سماع هلال بن يساف من عبد الله بن ظالم، فهلال ثقة، وقد جاء الحديث من طرق أخرى، فدل أن له أصلا.

والخلاصة: أن الطريق الذي تكلم به هذا الجاهل الإباضي إن قلنا بضعفه فإن ضعفه خفيف، وتعدد الطرق يجبر بعضها بعضًا فترتقي بالحديث لقسم المقبول.

□

(١)رواه أحمد في المسند (ح١٦٣١)، وأبو داود (ح٤٦٤٩) والترمذي (ح٤٠٩١) وقال: هذا حديث حسن، والنسائي في الكبرى(ح٨١٥٣)، من رواية الحر بن الصيّاح عن عبد الرحمن بن الأخنس عن سعيد بن زيد.

قال الإباضي: (الطريق التاسع من: خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة).

ما أخرجه أبي نعيم: وكلامنا هنا عن الرواية رقم (٥٦) الحق أن هذه الرواية باطلة عاطلة بها ثلاث علل ولا يفرح بها عاقل.

اعلم أن هذا الطريق من خرافة العشرة المبشرين بالجنة باطل لوجـــود علل: منها: عباد بن صهيب البصري، فإن الرجل كما ترجموا له: كالنسائي والبخاري وابن المديني والذهبي وابن حبان وغيرهم.

(**متروك وذهب حديثه**) وقد وجدت موافقة تضعيفه من قبـل محدّث الحشّوية (الألباني)، وأرى أنه من المناسب اطلاعكم على كلامه لتعلموا أن الإسناد ساقط لوجود (**عباد بن صهيب البصري**) وبهذا انتهينا من بيان العلة الأولى من الطريق الذي أخـرجه أبي نعيم ولله المنة.

العلة الثانية من طريق أبي نعيم في خرافة العشـرة المبشـرين بالجنة: (سعيـد بن أبـي عـروبة): أختلط بآخره وهو مدلس وقد عنعنه والإسناد هذا تالف للأسباب أعلاه.

العلة الثالثة من طريق أبي نعيم وهو: قتادة بن دعامة مدلس وقد عنعنه.

علاوة على هذه العلل فإن قتادة: حديثه عن سعيد بن المسيب ضعيف كما ذهب ابن المديني فقد كان يضعف حديثه عن ابن المسيب تضعيفا شديدًا "اهـ.

قلت: أما ما يتعلق بعباد بن صهيب، فقد قيل فيه: تركوا حديثه، وليس المراد بأنه من الكذابين أو من اتهم بالكذب وإنما لكثرة خطئه قال عبد الله بن أحمد رحمهما الله تعالى: سألته **(يعني أباه)** عن عباد بن صهيب.

فقال: قد رأيته بالبصرة، غير مرة، وكانت القدرية تنتحله، وما كان بصاحب كذب، وكان عنده من الحديث أمر عظيم، وكان قد سمع من الأعمش[(١)]"اهـ.

وقال الحافظ السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: قال ابن مهدي: سئل شعبة من الذي يُترك حديثه؟ قال: من يُتهم بالكذب، ومن يُكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يجمع عليه، فلا يتهم نفسه ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون"[(٢)] اهـ

فعباد بن صهيب لم يرم بالكذب ولا يتهم به، وإنما كثر الغلط في حديثه، ومن هذا حاله فإنه لا يقبل حديثه إلا بمتابع، بمعنى أنه لا يقبل ما **يتفرد به** عباد بن صهيب.

قال ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولعباد تصانيف كثيرة وحديث كثير عن المعروفين وعن الضعفاء ويتبين على حديثه الضعف ومع ضعفه يكتب حديثه)[(٣)]اهـ.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١٠١ ت٤٣٨٧).

(٢) فتح المغيث (١/ ٣٤٤).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٥٥٩ ت١١٧٩).

وأما ما يتعلق بسعيد بن أبي عروبة، فكونه قد اختلط في آخره ليس بعلة في تضعيف حديثه هكذا مطلقًا، فالرواة المختلطين قد فصّل في مروياتهم أئمة الحديث، فمن حدث بعد الاختلاط ردت روايته ومن حدث قبل الاختلاط قبلت روايته، وأما الرواة عنهم فمن روى عن المختلط بعد الاختلاط فإن روايته يتوقف فيها حتى يتبين ورود الخبر من طرق أخرى، وإلا فالأصل فيها الرد، ومن روى عنه قبل الاختلاط فإن روايته مقبولة عند أهل الحديث.

فرواية عباد بن صهيب عن سعيد لا يعرف أبعد الاختلاط أم قبل؟، هذا والحديث له شواهد وطرق أخرى عن سعيد بن زيد فدل ذلك على أن رواية عباد بن صهيب لهذا الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة ثابتة ولها أصل.

وأما عنعنة سعيد بن أبي عروبة، فإنها لا تضر؛ لأنه من أوثق الرواة عن قتادة بن دعامة، وهو في المرتبة الثانية من طبقات المدلسين عند الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ والأصل في هذه المرتبة قبول عنعنتهم.

وقال الحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ: قال أبو بكر بن أبى خيثمة، عن يحيى بن معين: أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبى عروبة، و هشام الدستوائي، و شعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة بحديث ـ يعنى عن قتادة ـ فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره، وقال المُعلّى بن مهدي، عن أبي عوانة: ما كان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد بن أبي عروبة، و قال عبد

الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان، عن أبي داود الطيالسي: كان سعيد ابن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أبيه: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة، و كان أعلم الناس بحديث قتادة، وقال ـ أيضا ـ: قلت لأبي زرعة: سعيد بن أبي عروبة أحفظ، أو أبان العطار؟ فقال: سعيد أحفظ، وأثبت أصحاب قتادة هشام وسعيد.[1] اهـ

وأما ما يتعلق بقتادة بن دعامة، فإنه من الحفاظ الثقات ومشهور بالتدليس والكلام فيه طويل، وقد ثبت سماعه عن سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللَّهُ: قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: (سَمِعَ أَنَسًا، وأبا الطُّفَيل، وسَعِيد بن المُسَيَّب)[2] اهـ.

قال البرديجي: سمع قتادة من سعيد بن المسيب.[3] اهـ

وقال الحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال أبو هلال الراسبي عن قتادة: أقمت مع سعيد بن المسيب ثمانية أيام أسأله، قال: ما تسألني إلا عن شيء يختلف فيه؟ قال: قلت: نعم. إنما أسألك عما يختلف فيه.

---

(١)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ١٨٥-١٨٦ ت٢٣١١).

(٢)التاريخ الكبير (٧/ ١٨٥).

(٣)جامع التحصيل (ص ٢٥٥).

وقال عبد الرزاق: سمعت معمرا يحدث عن قتادة أنه أقام عند سعيد بن المسيب ثمانية أيام، فقال له في اليوم الثالث: ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني.

وقال سلام بن مسكين: حدثني عمرو بن عبد الله، قال: لما قدم قتادة على سعيد بن المسيب، فجعل يسائله أياما وأكثر، فقال له سعيد: أكل ما سألتني عنه تحفظه؟ قال: نعم.

سألتك عن كذا فقلت فيه كذا وسألتك عن كذا فقلت فيه كذا، وقال فيه الحسن كذا حتى رد عليه حديثا كثيرا

قال: يقول سعيد: ما كنت أظن أن الله خلق مثلك.

وقال الصعق بن حزن: حدثنا زيد أبو عبد الواحد، قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة [1] اهـ.

وقال ابن أبي خيثمة رَحِمَهُ اللَّهُ في تاريخه: (حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: كل حديث حدثكموه؛ يعني: قتادة فلا يوافقه عليه غيره فلا تقبلوه منه) [2] اهـ.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/ ١٠١ ت٥٤٣٧).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ١٣١ ت٢٠٥٢).

والحديث كما هو معلوم يروى من طرق كثيرة توافق ما رواه قتادة عن سعيد بن المسيب.

فعلى هذا الاحتجاج بتضعيف الإمام علي بن المديني لأحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب مطلقًا فيه نظر، وقد روى له البخاري في صحيحه عن سعيد بن المسيب كما في الأحاديث (١٢٩٢) و(٢٦٢١) و(٤١٦٢) ومسلم في صحيحه (٩٢٧) و (١٨٥٩) و (٢١٢٧).

قال الإباضي: (الطريق العاشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة):

من كتاب الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام طبعًا الرواية ساقطة وقد كفانا المصنف عناء البحث والتحري ودراستها.

وبهذا نختم للطريق العاشر: كما لاحظتم يا أخوة الرواية تعبانة جدًا وهم يدندون بها ليل نهار." اهـ

والطريق وكلام المصنف الذي يقصده هذا الإباضي هو هذا، واعلم أن الإباضي قد اتبع هواه في هذا النقل:-

"قال تمام الرازي في فوائده:

حدَّثني أبو الوليد بكر بن شُعيب بن بكر بن محمَّد القرشي في آخرين، قالوا: نا أبو الحسن محمَّد بن عَون بن الحسن الوَحيدي: نا عمّي: محمَّد بن الحسن: نا عبد الله بن يزيد البكْري: نا عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عَشَرةٌ من قريش في الجنَّةِ: أبو بكر في الجنَّة، وعمر في الجنَّة، وعثمان في الجنَّة، وعليٌ في الجنَّة، وطلحة والزبيرُ في الجنَّة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنَّة، وسعد بن أبي وقاص في الجنَّة، وسعيد بن زيد في الجنَّة، وأبو عبيدة بن الجرَّاح في الجنَّة**».

قال مصنف (الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام) (٤/ ٣٠٢ ت ١٤٨٢):"

أخرجه ابن عساكر في "التاريخ" (١٥/ ق ١٢٠/ أ) من طريق تمَّام.

وإسناده ضعيف: عبد الله بن يزيد البكري، قال أبو حاتم -كما في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٠١): "ضعيف الحديث، ذاهب الحديث" أهـ.

ومحمد بن عون ذكره ابن عساكر (١٥/ ق ٤٢١/ ب) ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلاً)" اهـ. ما أراده هذا الإباضي من المنقول.

أقول: وهذا ديدن أهل الأهواء فإنهم ينقلون ما يظنون أنه لهم ويتركون ما هو عليهم، والمصنف قد صحح حديث العشرة المبشرين بالجنة من طريق سعيد بن زيد رضي الله عنه، هذا بالإضافة أن هذا الإباضي الجاهل لم ينقل الكلام بتمامه؛ فالمصنف قد ذكر وجود طريق آخر وبه يتقوى هذا الطريق.

وأنا أنقل كلام المصنف أولاً في حديث العشرة المبشرين بالجنة ثم ما بتره هذا الإباضي:" قال تمام الرازي في فوائده:

باب: العشرة المُبشَّرين بالجنة ١٤٨١ - أخبرنا أبو يعقوب الأَذْرَعي إسحاق بن إبراهيم: نا أحمد ابن شُعيب بن علي النسائي: نا قُتيبة بن سعيد: نا عبد العزيز بن محمَّد عن عبد الرحمن بن حُميد - وهو: ابن عبد الرحمن بن عوف- عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف،

قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو بكر في الجنَّة، وعمر في الجنَّة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنَّة، وطلحة في الجنَّة، والزبير في الجنَّة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجرَّاح في الجنَّة».

قال مصنف (الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام) (٤/ ٣٠٠ ت ١٤٨١): " رضي الله عنهم، هو في (الفضائل) للنسائي (رقم:٩١) وأخرجه أحمد في "المسند" (١/ ١٩٣) و"الفضائل" (٢٧٨) والترمذي (٣٧٤٧) وأبو يعلى (٢/ ١٤٧ - ١٤٨) -ومن طريقه: الضياء في "المختارة" (٣/ ١٠٢) - والآجري في (الأربعين) (ص٤٢) -ومن طريقه: البكري في "الأربعين" (ص ٧٧) - والبغوي في (شرح السنَّة) (١٤/ ١٢٨) وابن بَلبان في "تحفة الصديق" (ص ٦٠ - ٦١) وصحَّحه من طريق قتيبة به.

وإسناده حسن، عبد العزيز بن محمَّد الدراوردي فيه ضعف يسيرٌ.

وقد أعلَّ بما لا يقدح: قال الترمذي: (وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن حُميد عن أبيه سعيد بن زيد عن النبي ﷺ، وهذا أصح).

ثم ساقه برقم (٣٧٤٨) -وكذا البخاري في "التاريخ" (٥/ ٢٧٣) والنسائي (٩٢) وعبد الله في "زوائد الفضائل" (٨٥) وابن أبي عاصم في "السنَّة" (١٤٣٦) والحاكم (٣/ ٤٤٠) والبيهقي في "الاعتقاد" (ص ٣٣٢) - من طريق موسى بن يعقوب الزَّمعي عن

عمر بن سعيد بن سريج عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن سعيد بن زيد مرفوعًا، ثم قال: "وسمعت محمدًا [يعني البخاري] يقول: هو أصحُّ من الحديث الأول". اهـ.

وقوله هذا في "التاريخ".

وفي "العلل" لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٦): "سألت أبي عن حديث رواه عبد العزيز الدراوردي.

ثم ذكر الطريقين، وقال: (قلت لأبي: أيُّهما أشبه؟

قال: حديث موسى أشبه؛ لأنَّ الحديثَ يُروى عن سعيد من طرقٍ شتَّى، ولا يُعرف عن عبد الرحمن بن عوف عن النبيِّ ﷺ في هذا شيءٌ).

قلت: هذا الإعلال مقبول لو كان الطريق المذكور صحيحًا، وأنَّى له ذلك وشيخ موسى ضعَّفه الدارقطني، وقال ابن عدي: أحاديثه عن الزهري ليست بمستقيمة، وفي بعض رواياته يخالف الثقات".

(اللسان: ٤/ ٣٠٩) وموسى صدوق سيئ الحفظ كما في "التقريب".

والحديث ثابت من رواية سعيد بن زيد: أخرجه أحمد (١/ ١٨٧) -ومن طريقه: الضياء في "المختارة" (٣/ ٢٨٢ - ٢٨٣) - وأبو داود (٤٦٥٠) والنسائي (٩٠) وابن ماجه (١٣٣)

وابن أبي عاصم (١٤٣٣ - ١٤٣٦) والبيهقي (ص ٣٣١) من طريق صدقة بن المثنَّى عن جدِّه رياح بن الحارث عنه مرفوعًا.

وإسناده صحيح، وله طرق أخرى عن سعيد." اهـ.

قلت –العنزي–: فلاحظ أنه في الحديث الأول **حسّن الإسناد**، وفي الطريق الثاني من رواية صدقة بن المثنى **صحّح الإسناد**، ثم بعد ذلك ذكر أن للحديث طرق أخرى عن سعيد، وذكر الرواية التي ذكرها هذا الإباضي الجاهل وفيها ضعف ثم ذكر أن هذا الطريق يتقوى بطريق قد ذكره فهو صالح للاعتبار إلا أن الإباضي بتر الكلام.

فهذا الذي ذكره الإباضي:-

"قال تمام الرازي في فوائده:

حدَّثني أبو الوليد بكر بن شُعيب بن بكر بن محمَّد القرشي في آخرين، قالوا: نا أبو الحسن محمَّد بن عَون بن الحسن الوَحيدي: نا عمّي: محمَّد بن الحسن: نا عبد الله بن يزيد البكْري: نا عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عَشَرةٌ من قريش في الجنَّةِ: أبو بكر في الجنَّة، وعمر في الجنَّة، وعثمان في الجنَّة، وعلي في الجنَّة، وطلحة والزبيرُ في الجنَّة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنَّة، وسعد بن أبي وقاص في الجنَّة، وسعيد بن زيد في الجنَّة، وأبو عبيدة بن الجرَّاح في الجنَّة**».

قال مصنف "الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام" (٤/ ٣٠٢ ت ١٤٨٢):

(أخرجه ابن عساكر في (التاريخ) (١٥/ ق ١٢٠/ أ) من طريق تمَّام.

وإسناده ضعيف: عبد الله بن يزيد البكري، قال أبو حاتم -كما في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٠١): "ضعيف الحديث، ذاهب الحديث). أهـ.

ومحمد بن عون ذكره ابن عساكر (١٥/ ق ٤٢١/ ب) ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلاً." انتهى ما نقله الإباضي.

وهذا تتمة الكلام الذي بتره الإباضي من كلام المصنف وفي آخره يذكر بأن الطريق يتقوى:-

"وأخرجه الطبراني في (الأوسط) (رقم: ٢٢٢٢) - ومن طريقه: الخطيب في (تاريخ بغداد) (٤/ ٩٧) - من طريق حامد بن يحيى البلخي عن ابن عيينة عن سُعَير بن الخِمْس [تحرَّف في (المعجم) إلى: (سفيان بن الخُمْس!)، و(التاريخ) إلى: (شقير بن الحسن)] عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعًا مثله.

وقال الطبراني: لم يروه عن حبيب عن ابن عمر إلَّا سُعير، ولا عن سُعير إلَّا سفيان، تفرَّد به حامد.

ورجاله ثقات إلَّا أنَّ حبيبًا يدلس كما قال ابن خزيمة وابن حبان، ولم يُصرِّح بالسماع من ابن عمر فلعلَّه يتقوى بهذا الطريق، والله أعلم." اهـ.

وعليه: فإن الطريق الذي ذكره الإباضي الجاهل واحتج بحكم المصنف، يتقوى من طريق أخر ذكره المصنف فبتره الملبس!، وأن المصنف يصحح حديث العشرة المبشرين بالجنة وقد ذكر الطرق الصحيحة قبل الطريق الذي يدندن حوله هذا الإباضي.

قال الإباضي: (الطريق الحادي عشر):

من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة.

وهو ما أخرجه القزويني في: (**التدوين في أخبار قزوين**) وهذه الرواية باطلة عاطلة لا تصح فإن في إسنادها مقال.

أما العلة الأولى في خرافة العشرة المبشرين بالجنة مما أخرجه القزويني في أخباره فهي: (**عمار بن هارون المستملي**) فالحق أن الرجل هذا كما ترجموا له: متروك الحديث.

كان يسرق الحديث.

عامة ما يرويه غير محفوظ.

ولا بأس أن نرفق كلام الألباني مُحدِث الحشّوية في رده رواية من طريق عمار بن هارون.

(العلة الثانية) من الطريق الذي أخرجه[القزويني] في خرافة العشرة المبشرين بالجنة: (**عدي بن الفضل**) - أبو حاتم فإن عدي بن الفضل هذا قال علماء أهل الجرح والتعديل: - بشيء - ضعيف.

لا يكتب حديث ليس بثقه تركوه فكما هو مشاهد بين نظائركم ولله الشكوى، وبهذا يكون الطريق ١١ من خرافة العشرة المبشرين بالجنة تالف لا يصح البتة ولله المنة." اهـ

قلت: أتعبت نفسك يا إباضي! فهذا الطريق مما لا يتشاغل به أصلاً، ولم (**يحتج**) بهذا الطريق أحد من أهل العلم، لكنك ذكرته حتى تتشبع بما لم تعط، والحديث صحيح لغيره للطرق السابقة وفيها غنية والحمد لله رب العالمين.

قال الإباضي: (الطريق الثاني عشر):

من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة:

ما أخرجه ابن سعد في طبقاته طبعًا وكما تلاحظــون قمت بترقيم الروايتين على أن ننقض الأولى ثم نذهب للثانية.

الكثير من قومنا يحتجون بهذه الطرق التي (أخرجها ابن سعد) ولكن مع التحقيق تبين أنها ساقطة أن الرواية المشار عليها بالرقم (١) ضعيفة جدًا جدًا وذلك لوجــود علتين:

إحداهما [عبيدة بن معتب] وقد ضعّفــه أهل الجرح والتعديل كما هو واضح أمام أعينكم.

والعلة الثانية: وجود سالم بن أبي الجعد وهو: مدلس وقد عنعنه.

وأزيدكم أن سالما هذا لم يسمع من سعيد بن زيد إطــلاقًا كما قال الدارقطني في العلل، ولهذا تكون الرواية التي أخرجها ابن سعد المشار وإليها بـ(١) ساقطة لا تصح، أما فيما يتعلق بالرواية التي أخرجها ابن سعد والمشار إليها بالرقم (٢) فالحــق أنها ساقطــة لعلتين: -

أحداهما: وجود حماد بن سلمة.

لما كبر ساء حفظه كما قال البيهقي ولذا تركه البخاري، وكذلك لا نعلم هل سماع الحجاج منه بآخره أم لا.

والعلة الثانية: الكلبي (**محمد بن السائب**) متهم بالكذب رمي بالرفض متروك الحديث كذاب وبهذا نعتبر الرواية (٢) ساقطة لا تصح ونكون قد أنهينا الطريق ١٢ من خرافة العشرة المبشرين بالجنة وهو لا يصح" اهـ

أما الرواية التي برقم (١) كما يقول فهي ما رواه ابن سعد في طبقاته (٣/ ٢٩٣): قال:

أخبرنا يحيى بن سعيد الأموي قال: أخبرنا عبيدة بن معتب عن سالم بن أبي الجعد عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال: قال رسول الله ﷺ: «**اثبت حراء فإنه ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد**».

قال فسمى تسعة: رسول الله وأبا بكر وعمر وعليا وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك.

وقال: لو شئت أن أسمي العاشر لفعلت. يعني نفسه.

وعلة هذه الرواية: ضعف عبيدة بن معتب وتدليس سالم بن أبي الجعد.

فأما عبيدة بن معتب قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في (ميزان الاعتدال)[1]: "عبيدة بن معتب (٤) [د، ت، ق] الضبي، عن الشعبي، وأبي وائل، وعنه شعبة، ووكيع، وطائفة.

ضعفه أبو حاتم، والنسائي، وقال أحمد بن حنبل: تركوا حديثه، وروى عباس عن يحيى: ليس بشيء، وروى معاوية عن يحيى بن عبيدة بن معتب الضبي: ضعيف، وقال شعبة: أخبرني عبيدة قبل أن يتغير، وقال أبو موسى الزمن: ما سمعت القطان وابن مهدي حدثا عن سفيان عن عبيدة بشيء قط.

قال ابن خزيمة: لا يجوز أن يحتج به. " اهـ.

وقال ابن سعد رَحِمَهُ اللَّهُ في (طبقاته)[2]: (عبيدة بن معتب الضبي ويكنى أبا عبد الكريم، وكان مكفوفا، وكان ضعيفا جدا) اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في (التقريب)[3]: (ضعيف واختلط بآخره، من الثامنة، وماله في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي) اهـ.

ورواية البخاري له في صحيحه إنما تعليقًا وليست هي من شروط كتابه الجامع الصحيح.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥-٢٦ ت ٥٤٥٩).

(٢) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٣٩ ت٢٥٧٥).

(٣) تقريب التهذيب (ت٤٤٤٨).

أما سالم بن أبي الجعد، فهو ثقة لكنه يرسل كثيرا، قال عنه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في (**التقريب**)[1] وأرمز برمز (ع) دلالة على رواية أصحاب الكتب الستة عنه:(سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني، الأشجعي، مولاهم، الكوفي، ثقة وكان يرسل كثيرًا، من الثالثة، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين) اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في (تهذيب التهذيب)[2]: قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي ثقة.

وقال: (وقال العجلي ثقة تابعي وقال إبراهيم الحربي مجمع على ثقته) اهـ فهو من الحفاظ الثقات.

وأما تعليل هذا الإباضي بالعنعنة، فإن سالم بن أبي الجعد معدود فيمن احتمل الأئمة تدليسه.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين: (من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة) اهـ.

فذكر سالم بن أبي الجعد في المرتبة الثانية ينظر (**طبقات المدلسين**) رقم (٤٨).

---

(١) تقريب التهذيب(ت٢١٨٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٢-٤٣٣ ت٧٩٩).

وفي (جامع التحصيل)[1] للعلائي رَحِمَهُ اللَّهُ: (سالم بن أبي الجعد الكوفي مشهور كثير الإرسال عن كبار الصحابة كعمر وعلي وعائشة وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم. "اهـ

ولا يضر قول الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: سالم بن أبي الجعد لم يسمع من سعيد بن زيد.

لأن سالم بن أبي الجعد لم يتفرد بهذه الرواية عن سعيد بن زيد كما سبق من رواية حميد بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن الأخنس ورياح بن الحارث كلهم عن سعيد بن زيد.

فالإسناد وإن كان ضعيفًا لضعف عبيدة بن متعب وعنعنة سالم فإنه صالح للاعتبار.

وأما الرواية التي برقم (٢) فهي ما رواه ابن سعد في طبقاته (٣/ ٢٩٣): قال: أخبرنا الحجاج بن المنهال قال: أخبرنا حماد بن سلمة عن الكلبي عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال: قال رسول الله: عشرة من قريش في الجنة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وأبو عبيدة بن الجراح.

(١) جامع التحصيل (ت٢١٨ ص١٧٩).

قال الإباضي: أما فيما يتعلق بالرواية التي أخرجها ابن سعد والمشار إليها بالرقم (٢) فالحـق أنها ساقطـة لعلتين: -

أحداهما: وجود حماد بن سلمة، لما كبر ساء حفظه كما قال البيهقي ولذا تركه البخاري، وكذلك لا نعلم هل سماع الحجاج منه بآخره أم لا.

والعلة الثانية: الكلبي (**محمد بن السائب**) متهم بالكذب رمي بالرفض متروك الحديث كذاب وبهذا نعتبر الرواية (٢) ساقطة لا تصح "اهـ.

أما حماد بن سلمة: فقد أجمع أئمة الحديث على أن حماد بن سلمة إمام من أئمة الحديث ومن حفاظه، وهو ثقة ثبت كما هو معلوم في ترجمته، أما احتجاج الإباضي بكلام البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ فيرد عليه بكلام الإمام يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ: قال الدوري رَحِمَهُ اللَّهُ كما في تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (سماع رقم ٤٥٤٧) (سَمِعت يحيى يَقُول حَدِيث حَمَّاد بن سَلمَة فِي أول أمره وَآخر أمره وَاحِد وَكَانَ حَمَّاد بن سَلمَة رجل صدق وَمَات يحيى بن سعيد يعْنى الْقطَّان وَهُوَ يحدث عَنهُ) اهـ.

وأما ترك البخاري لروايته فلا يضره، إذ أنه ليس شرطًا لعدالة الراوي وثقته أن يخرّج له البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في (**تهذيب التهذيب**): " و قد عرض ابن حبان بالبخاري لمجانبته حديثه حماد بن سلمة، حيث يقول: لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به

إلى الاحتجاج بفليح و عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، و اعتذر أبو الفضل بن طاهر عن ذلك، لما ذكر أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم قال: و كذلك حماد بن سلمة إمام كبير، مدحه الأئمة، و أطنبوا لما تكلم بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه البخاري معتمدا عليه، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، و أخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه، كشعبة، و حماد بن زيد، و أبى عوانة، و غيرهم، و مسلم اعتمد عليه، لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء و المتأخرين لم يختلفوا، و شاهد مسلم منهم جماعة، و أخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه، و إجماع أئمة أهل النقل على ثقته و أمانته[1]" اهـ.

وعليه فإن تعليل الإسناد بسبب حماد بن سلمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ غير صحيح، ولا يستغرب الطعن في حماد بن سلمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال الإمام يحيى بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة، وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام) اهـ.

(١)تهذيب التهذيب (٣/ ١٤).

وأما الكلبي قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (تقريب التهذيب): (**متهم بالكذب ورمي بالرفض**)[1] اهـ، وهذا ضعف شديد، وعليه فإن هذا الإسناد من طريق الكلبي لا يتشاغل به ولا يصلح للاعتبار لتقوية الحديث بخلاف الرواية التي قبلها.

(١) تقريب التهذيب(ت٥٩٣٨).

قال الإباضي (الطريق الثالث عشر):

من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة :

ما أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق الغريب يا أخوة أن الرسول في الرواية من المبشرين بالجنة؟! الرواية التي أخرجها ابن عساكر فيها علتين وتكفي لنسفها: أولها: إسحاق بن حمدان عنده عجائب عن (**حم بن نوح**) ومناكير.

وكما تشاهدون الإسناد هذا فهو عن حم وهذا تصحيف والمراد (حمزة بن نوح) هذه **العلة الأولى** في خرافة العشرة التي أخرجها ابن عساكر.

العلة الثانية في الرواية أيضًا: سلم بن سالم (ضـــعـــيـــف)ضعفه جملة من أهل الجرح والتعديل كابن معين والنسائي وأبي زرعــة وغيرهم فالرجل ضعيف لا يكتب حديثه، وبهذا يكون الطريــق ١٣ من خـــرافة العشرة المبشرين بالجنة ساقط لا يصح ولا يقبله عاقل" اهـ .

أما إسحاق بن حمدان، فهو ثقة يغرب، قال الحافظ البغدادي رحمه الله تعالى في (تاريخ بغداد): (إسحاق بن حمدان بن العباس بن عبد الله، أبو يعقوب النيسابوري: من ساكني بلخ، سمع إسحاق بن منصور الكوسج، ومحمد بن رافع، وحمّ بن نوح وعيسى بن أحمد العسقلاني، وسهل بن عمار العتكي، وأحمد بن سنان الخرقي، وعلي بن الحسن بن أبي عيسى الداربجردي، وكان من أهل الفهم والمعرفة، وَورد بَغْدَاد وَحدث بها.

أخبرني محمّد بن علي المقرئ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد النيسابوري قَالَ: سمعت أبا علي الْحُسَيْن بن علي الحافظ يقول: كتبنا عن إسحاق بن حمدان النيسابوري ببغداد، وهو شيخ ثقة عنده غرائب) [1] اهـ.

ومن المضحك أن هذا الإباضي لقلة فهمه ونسخه ولصقه لشبهات غيره!! يقول: (وكما تشاهدون الإسناد هذا فهو عن حم وهذا تصحيف والمراد (حمزة بن نوح) اهـ.

مستدلا على قول المحقق – وهو أبو غدة – في حاشية لسان الميزان: (في **(الميزان)**: حمزة بن نوح، وهو تحريف) اهـ.

فمقصود المحقق أن التصحيف هو: ما ورد في الميزان الاسم مصحفا هكذا: حمزة بن نوح، والصواب كما هو معلوم: حم بن نوح وهو الذي أثبته المحقق في لسان الميزان كما في (٢/ ٥٤)، لكن هذا الإباضي لقلة علمه خلط الأمر، وهكذا حينما يتكلم الجاهل بغير فنه يأتي بالعجائب والمضحكات.

فأما حم بن نوح فهو مترجم له في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (٤/ ٢٢ ت٣٢٢٩)، ولسان الميزان" (٣/ ٢٨٣ ت٢٧٦٢) وفيه: (حم بن نوح البلخي: عن نوح بن أبي مريم، ومُحمد بن ميسر الصغاني وأقرانهما، روى عنه محمد بن حامد البلخي

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٣٨٩ ت٣٤٣٦).

وأقرانه، ذكره الخليلي في الإرشاد وقال تعرف وتنكر من روايته، وذَكَره ابن حِبَّان في (الثقات) وقال روى عن وكيع والناس، حَدَّثَنَا عنه محمد بن الفضل، وَغيره ربما أغرب) اهـ.

وأما سلم بن سالم البلخي، فهو ضعيف ولا يقبل ما يتفرد به لأنه ليس من أهل الحفظ ويخطئ في حديثه، قال ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ في **(الكامل في ضعفاء الرجال)**: سلم بن سالم البلخي، يكنى أبا محمد.

حدثنا ابن حماد، حدثنا معاوية عن يحيى قال سلم بن سالم ضعيف.

حدثنا ابن حماد، حدثنا العباس عن يحيى قال سلم بن سالم ليس بشيء.

حدثنا ابن حماد، حدثني عبد الله بن أحمد، عن أبيه قال سلم بن سالم البلخي ليس بذاك في الحديث كأنه ضعفه.

سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي سلم بن سالم البلخي غير ثقة.

سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: سئل بن المبارك عن الحديث الذي يحدثه في أكل العدس أنه قدس على لسان سبعين نبيا فقال، ولا على لسان نبي واحد إنه لمؤذ منفخ من يحدثكم قالوا سلم بن سالم قال عمن قالوا عنك قال وعني أيضا.

وقال النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه قال: سلم بن سالم خراساني ضعيف.

أنا إسماعيل بن موسى الحاسب، حدثنا جنادة، حدثنا سلم بن سالم البلخي، عن ابن جريج.

عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن من السنة أن تشيع الضيف إلى باب الدار**».

قال ابن عدي، عن ابن جريج يرويه سلم بن سالم عنه وقد روى عن غيره من الضعفاء.

حدثنا ابن صاعد، حدثنا يعقوب بن عبيد النهرتيري، حدثنا سلم بن سالم البلخي، حدثنا عبيد الله العمري عن نافع، عن ابن عمر قال احتجم النبي ﷺ، وهو صائم محرم وأعطى الحجام أجره ولو كان حراما لم يعط، قال الشيخ: وهذا يعرف بسلم بن سالم عن عبيد الله.

حدثنا أبو يعلى، حدثنا سريج بن يونس، حدثنا سلم بن سالم الخراساني عن نوح بن أبي مريم، عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ ينتظر بالغريق يوم وليلة ثم يدفن.

حدثنا عمر بن محمد بن عيسى السذابي، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا سلم بن سالم البلخي عن نوح بن أبي مريم عن ثابت البناني، عن أنس قال سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ ﴾ [يونس:٢٦]، **قال**: للذين أحسنوا العمل في الدنيا الحسنى وهي الجنة قال والزيادة النظر إلى وجه الله الكريم.

قال ابن عدي وهذان الحديثان لعل البلاء فيهما من نوح بن أبي مريم، وهو أبو عصمة المروزي قاضيها فإنه من سلم بن سالم ولسلم بن سالم أحاديث إفرادات وغرائب وأنكر ما رأيت له ما ذكرته من هذه الأحاديث وبعضها لعل البلاء فيه من غيره وأرجو أن يحتمل حديثه"اهـ.

قلت: فابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو من أهل الاستقراء والتتبع يرى أن مروياته تصلح للاعتبار، ولو أن حديث العشرة من طريق سلم بن سالم من منكراته ومما انفرد به عن الثقات لذكر الحديث في ترجمته.

وابن عساكر حينما ذكر الحديث ذكر بعده عدة طرق للحديث ومتابعات من الصحابة مروية بالأسانيد قال: (وقد رواه غير سعيد عن النبي ﷺ عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبو هريرة) اهـ، ثم ساق الأسانيد.

وعليه فإن هذا الحديث يصلح للاعتبار كونه ليس بالضعف الشديد الذي لا يتقوى بتعدد الطرق، وهذا الإباضي لو كان له عقل ما تجرأ على التضعيف والتعليل بجهالات تزكم منها الأنوف، والله المستعان.

قال الإباضي: (الطريق الرابع عشر):

من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة:

ما أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق وهذا الطريق مظلم جدًا أما هذا الطريق الذي أخرجه ابن عساكر فإن فيه: أبو عبد الله النشابي **(لم أجد له ترجمة والراجح أنه مجهول)** كذلك ابن الرومي ضـــعـيـــف.

كذلك في إسناد هذه الرواية (عبد الله بن عمرو بن مرة) ضعفّه النسائي وقال عنه ابن حجر صدوق يخطئ.

وبهذا يكون الطريق الرابع عشر ساقط وضعيف ولا حاجة لدراسة بقية الإسناد فالشق أكبر من الرقعة ولله الشكوى. "اهـ

أما النشابي ت٥٣٥هـ: قال عنه تلميذه ابن عساكر كما في (تاريخ دمشق):

"محمد بن إبراهيم بن جعفر أبو عبد الله الكردي النشابي المقرئ، كتبت عنه وكان خيّرا مستورا[1] "اهـ.

فقول الإباضي: (لم أجد له ترجمة)، هذا لقلة علمه وعدم معرفته بالبحث، وترجيحه الجهالة فهي إما جهالة عين أو جهال حال، فلم يبين ذلك وهذا غلطٌ!، والعادة عند المحدثين

(١) تاريخ دمشق (٥١/ ١٨٧ ت٦٠٣٢).

عند إطلاق الجهالة أنهم يريدون جهالة العين غالبًا وهذا النوع ترد مروياته مطلقا، وأما جهالة الحال فيقيدون ذلك بقولهم مجهول الحال ونحو ذلك مما يتميز به مجهول العين عن مجهول الحال، والفرق بين المصطلحين معلوم.

واعلم رعاك الله أن الجهالة عند المحدثين تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

جهالة العين: وهو من جهل وصفه وحاله.

جهالة الحال: وهو من عرف وصفه وجهل حالته الظاهرة والباطنة.

المستور: وهو من عرف وصفه وعرفت عدالته الظاهرة دون حالته الباطنة.

ثم جعلها الحافظ ابن حجر رحمهم الله تعالى تنقسم إلى قسمين، قال:

(فإن سُمِّيَ الراوي، وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، أو إنْ روى عنه اثنان فصاعدًا، ولم يُوَثَّق فهو مجهول الحال، وهو المستور[1]) اهـ.

فأبي عبد الله النشابي مستور وقد روى عنه ابنه القاسم وابن عساكر وقال عنه: (كان خيّرًا مستورًا).

(١) نزهة النظر (ص١٢١) تحقيق الرحيلي.

ثم ذكر الحافظ التحقيق في مسألة خبر المستور فقال: (وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق: أن رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر)[1] اهـ.

والخبر – أي حديث العشرة – قد ورد بأسانيد حسان، فدل ذلك على أن ما يرويه النشابي ليس مما يتفرد به، وما جاء من طريقه صالح للاعتبار؛ كون الضعف ليس شديدا.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في (نزهة النظر): (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر: كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، و**المستور**، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعُرف المحذوف منه صار حديثهم حسنًا، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع، من المتابِع والمتابَع؛ لأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روايته صوابًا، أو غير صواب، على حدٍّ سواء، فإذا جاءت من المعتبرين روايةٌ موافقةٌ لأحدهم رَجَحَ أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلَّ ذلك على أن الحديث محفوظًا؛ فارتقى من درجة التوقف

(١) المصدر السابق.

إلى درجة القبول، ومع ارتقائه لدرجة القبول فهو مُنحطٌّ عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه)[1]" اهـ.

قلت: وهو ما يطلق عليه اصطلاح **(الحسن لغيره)**.

أما ابن الرومي: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في (تقريب التهذيب):

محمد بن عمر بن عبد الله بن فيروز الباهلي مولاهم، ابن الرومي البصري، ليّن الحديث، من العاشرة[2]" اهـ.

ولين الحديث مجروح في حفظه جرحا لا يخرجه من دائرة الاعتبار بحديثه، فمثل ابن الرومي يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار.

وأما عبد الله بن عمرو بن مرة: قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "تقريب التهذيب":

(عبد الله بن عمرو بن مرة المرادي، الجملي، بفتح الجيم والميم، الكوفي، صدوق يخطئ، من السابعة)[3] اهـ.

---

(١) نزهة النظر. (ص١٢٥-١٢٦ تحقيق الرحيلي).

(٢) تقريب التهذيب(ت٦٢٠٩)

(٣) تقريب التهذيب(ت٣٥٢٩).

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ كما في (تاريخ الإسلام): (صدوق)[1] اهـ.

فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار، وليس كل من يقال فيه ضعيف يترك وينبذ حديثه إلا عند من لا يفهم هذا العلم، وعليه فإن هذا الإسناد يصلح للاعتبار كونه ليس بالضعف الشديد.

(١) تاريخ الإسلام (٣/ ٤٢٥ ت٢٠٥).

قال الإباضي: (الطريق الخامس عشر):

من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة:

ما أخرجه المزي وعزاه المحقق كذلك للترمذي العجب أن الألباني المتناقض في الترمذي يحكم بصحة الحديث الأول ويقول عن الثاني أصح منه؟! طبعًا هذا الحديث ضعيف ومنقطع في نفس الوقت.

وقد أشرنا سابقا لـ علله فمن عللـه الظاهرة: -

الدراوردي مطعون فيه ولا يحتج به، وكذلك الانقطاع بين: بين حميد وأبيه كونه لم يسمع منـه فهذا الطريق الخامس عشر مظلم لا يصح مطلقًا الاحتجاج به فليرجع" اهـ

أما هنا فعندنا طرفة وجهالة، فأما الطرفة فقول الإباضي: (العجب أن الألباني المتناقض في الترمذي يحكم بصحة الحديث الأول ويقول عن الثاني أصح منه) اهـ.

ووجه الطرافة: أن الذي قال ذلك هو **الإمام الترمذي** رَحِمَهُ اللَّهُ كما هو واضح عند تخريج الحديث انظر ص١١٧ وليس الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، أما هذا الإباضي فإنه يعتمد على قصاصات يتناقلها الرافضة وهم أهل بلادة في الشبهات:

ومن جعل الغراب له دليلا يمر به على جيف الكلاب

وأما الكلام عن الدراوردي والانقطاع بين حميد بن عبد الرحمن وأبيه عبد الرحمن بن عوف، فقد سبق الكلام فيه عند الكلام حول الطريق الثالث (ص١٤٧-١٤٩) فارجع إليه.

قال الإباضي: (الطريق السادس عشر):

من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ما أخرجه الحاكم.

وقد كفانا الوهابية الحشّوية نقض هذا الطريق كونه من طريق (ابن ظالم)"اهـ.

قلت -العنزي-: والطريق هو ما أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٥٥٢ ت٥٩٧٠):

(فحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق أنا موسى بن إسحاق الأنصاري القاضي ثنا أحمد بن يونس ثنا أبو بكر بن عياش عن حصين عن هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم قال: كان المغيرة بن شعبة ينال في خطبته من علي وأقام خطباء ينالون منه فبينا هو يخطب ونال من علي وإلى جنبي سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي قال: فضربني بيده وقال: ألا ترى ما يقول أو قال هؤلاء أشهد على التسعة أنهم في الجنة).

وهذا الإسناد حسن، رجاله كلهم ثقات إلا عبد الله بن ظالم فهو صدوق، وقد سبق الكلام عما قاله عن عبد الله بن ظالم في الطريق الثامن فانظره.

قال الإباضي: (الطريق السابع عشر):

من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ما أخرجه الآجري الحشوي.

وهذا الإسناد تالف لا يصح قطعا، أما العلة الأولى فيما أخرجه الآجري الحشوي المجسم من خرافة العشرة: أن هلال بن يساف لم يسمعه من [عبد الله بن ظالم].

وهذا النسائي قد كفانا النقض

العلة الثانية في الرواية: الحصين وهو: حصين بن عبد الرحمن الكوفي قال أبو حاتم: [ساء حفظه]، قال النسائي: [تغيّر] ذكره البخاري في [الضعفاء].

العلة الثالثة: في نقض ما أخرجه الحشوي الآجري فقد تكلمنا عنه سابقًا وهو ابن ظالم فليراجع النقض السادس عشر ولا حاجة للإعادة والتكرار" اهـ.

قلت: قد سبق الجواب عن هذا عند الكلام عند الطريق الثامن وبيان الصواب عند الكلام عن هلال بن يساف وحصين بن عبد الرحمن وعبد الله بن ظالم.

خاتمة:

ختم الله لنا ولكم بالحسنى، فكما رأيت أخي القارئ أن أغلب الطرق صالحة للاعتبار وإن كان بعضها لوحده ضعيف لكلام في بعض الرواة بما لا يخرجه من كتابة حديثه والنظر فيه والاعتبار به، وأن الطرق التي لا تصلح للاعتبار لا تتعدى ثلاثة طرق لأنها شديدة الضعف، وثلاثة طرق كررها، فالحديث صحيح لغيره، والصحيح لغيره هو الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الرسالة الثالثة

الرد على القنوبي الإباضي لتضعيفه

أحاديث التأمين في الصلاة

الرسالة الثالثة

(الرد على القنوبي الإباضي لتضعيفه أحاديث التأمين في الصلاة)

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيمًا لشأنه، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه، أما بعد:

عن عطاء قال: «**أدركت مائتين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد إذا قال الإمام:** ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ **سمعت لهم رجة بآمين**»[1]

هذا رد على رسالة أحد شيوخ الإباضية، حاول فيها تضعيف أحاديث التأمين خلف الإمام بدعوى أنها من كلام الناس، وكلام الناس لا يصح في الصلاة، كذا يدّعي!.

وقد عَمَدَ إلى بعض الأحاديث الضعيفة المنتقدة عند علماء الحديث ووضعها في رسالة سماها (حكم آمين في الصلاة)، زعم فيها أن هذه الأحاديث هي الأحاديث التي يحتج بها أهل السنة على قول آمين في الصلاة!

---

(١)السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٨٦).

وليس الأمر كما قال، بل هناك أحاديث صحيحة تكلم فيه بغير حق واتباعًا للهوى، وسيأتي ذكر بعض الروايات التي تكفي طالب الحق، ورحم الله الشيخ الألباني حيث يقول: **(طالب الحق يكفيه دليل وطالب الهوى لا يكفيه ألف دليل)**.

وطريقة الرد في هذه الرسالة، ذِكرُ ثلاثة مباحث وهي كالتالي: -

المبحث الأول: حكم قول (آمين) عند أهل السنة.

المبحث الثاني: ذكر الأحاديث الصحيحة التي يستدل بها أهل السنة على قول آمين في الصلاة.

المبحث الثالث: نقل كلام القنوبي في الأحاديث التي زعم أن أهل السنة يستدلون بها.

خاتمة وفيها: تخريج وفائدة من الإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبعد، فهذا جهد المقل، ذبًا عن حياض السنة وأهلها، أرجو من الله أن يتقبل مني هذا العمل وأن يرزقني والقارئ والناشر الإخلاص في القول والعمل وأن يغفر لنا ولوالدينا ولوالدي والدينا ومن له حق علينا.

وكتبه: أحمد بن عايد العنزي

٢٦ من ذي القعدة ١٤٣٤هـ

المبحث الأول

حكم قول آمين في الصلاة عند المذاهب الأربعة

قد اتفق الأئمة الأربعة على أن المأموم يقول في صلاته بعد قراءة الإمام أم الكتاب: (آمين)، واختلفوا في الإمام والمأموم هل يجهرا أم يُسرا؟ هل يقولها الإمام أو لا؟ أم يقولها المأموم وحده؟ إلى غير ذلك من الاختلافات، لكن المتفق عليه هو أن المأموم يقول خلف إمامه في الصلاة آمين، وهذا مشروع بخلاف أهل البدع الذين نفوا شرعية هذا، ضاربين بسنة النبي ﷺ عرض الحائط لمخالفته آراءهم وأفهامهم السقيمة، وحجتهم أن كلمة آمين ليست مكتوبة في القرآن، ولا توجد أحاديث صحيحة في هذا! وعلى هذا فهي - بزعمهم - تكون من كلام الناس، وكلام الناس يبطل الصلاة.

وهذه بعض النقول من كتب فقه المذاهب الأربعة، والأقوال كثيرة، اكتفيت بما يندرج تحت عنوان المبحث الأول: -

أولاً: المذهب الحنفي

جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٢٠٧): فإذا فرغ من الفاتحة يقول آمين إمامًا كان أو مقتديًا أو منفردًا وهذا قول عامة العلماء.

وقال بعض الناس: لا يؤتى بالتأمين أصلا[١]، وقال مالك: يأتي به المقتدي دون الإمام والمنفرد، والصحيح قول العامة، لما روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا أمن الإمام فأمنوا فإن الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر**» حثنا على التأمين من غير فصل.

ثم السنة فيه المخافتة عندنا، وعند الشافعي الجهر في صلاة الجهر واحتج بما روينا من الحديث، ووجه التعلق به أنه - صلى الله عليه وسلم - علق تأمين القوم بتأمين الإمام ولو لم يكن مسموعًا لم يكن معلومًا فلا معنى للتعلق، وعن وائل بن حجر أن النبي ﷺ قال: «**آمين ومد بها صوته**».

---

١ كالإباضية وهم من فرقة الخوارج، والزيدية والرافضة.

(ولنا) ما روي عن وائل بن حجر أن النبي ﷺ «أخفى التأمين» وهو قول علي وابن مسعود، وروي عنه ﷺ أنه قال: «إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فإن الإمام يقولها»، ولو كان مسموعًا لما احتيج إلى قوله فإن الإمام يقولها ولأنه من باب الدعاء، لأن معناه اللهم أجب أو ليكن كذلك.

قال الله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس:٨٩]، وموسى كان يدعو وهارون كان يؤمّن، والسنة في الدعاء الإخفاء، وحديث وائل طعن فيه النخعي [1] وقال: أشهد وائل؟ وغاب عبد الله علي أنه يحتمل أنه ﷺ جهر مرة للتعليم ولا حجة في الحديث الآخر، لأن مكانه معلوم وهو ما بعد الفراغ من الفاتحة فكان التعليق صحيحا " اهـ.

وجاء في تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١ / ١١٤): - " قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأمن الإمام والمأموم سرا) لقوله ﷺ: «إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» رواه مسلم والبخاري ومالك في الموطأ.

وقالت المالكية في رواية لا يأتي الإمام بالتأمين وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لقوله ﷺ «إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين» قسم بينهما وهي تنافي الشركة، ولأن سنة الدعاء تأمين السامع لا الداعي وآخر الفاتحة دعاء فلا يؤمن الإمام، لأنه داع.

---

(١) قلت: وقد صحح الحديث غيره وسيأتي الكلام عن حديث وائل رضي الله عنه.

والحجة عليهم ما رويناه وقولهم سنة الدعاء تأمين السامع لا الداعي غلط، لأن التأمين ليس فيه إلا زيادة الدعاء والداعي أولى به ولا حجة لهم فيما رووه فإنه قال في آخره فإن الإمام يقولها وقوله سرًا هو مذهبنا، وقال الشافعي: يجهر بها عند الجهر بالقراءة لحديث وائل أنه قال سمعت النبي ﷺ: «**يقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين ومد بها صوته**» ولنا حديث وائل أنه ﷺ: «**قال آمين خفض بها صوته**»[1] رواه أحمد وأبو داود والدار قطني.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخفي الإمام أربعا: **(التعوذ والبسملة وآمين وربنا لك الحمد)**، ويروى مثل قوله عن جماعة من الصحابة بعضهم يقول أربع يخفيهن الإمام وبعضهم يقول خمسة وبعضهم يقول ثلاثة، وكلهم بعد التأمين منها؛ ولأنه دعاء فيكون مبناه على الإخفاء، ولأنه لو جهر بها عقيب الجهر بالقرآن لأوهم أنها من القرآن فيمنع منه دفعا للإيهام ولهذا لم تكتب في المصاحف[2]، وما رواه الشافعي ضعفه يحيى بن معين فلا يلزم حجة" اهـ.

ثانيًا: المذهب المالكي.

---

(١) هذه الرواية شاذة انظر تحقيق الشيخ شعيب ص (٢٥٦)، وقال الدارقطني: " كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته، ويقال: إنه وهم فيه لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما، رووه عن سلمة، فقالوا: ورفع صوته بآمين وهو الصواب " اهـ. سنن الدارقطني ٢/ ١٢٨ الشاملة.

(٢) قلت: وهذا التعليل ضعيف، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جهر بها؛ انظر ص(٢٢٣) و الرد على الحديث العاشر .

جاء في المدونة(١ / ١٦٧):" وقال مالك: إذا فرغ الإمام من قراءة أم القرآن فلا يقل هو آمين ولكن يقول ذلك من خلفه، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فلا يقل هو اللهم ربنا لك الحمد ولكن يقول ذلك من خلفه، وإذا صلى الرجل وحده فقال: سمع الله لمن حمده فليقل اللهم ربنا ولك الحمد أيضًا، قال: وإذا قرأ وهو وحده فقال: ولا الضالين فليقل آمين.

قال مالك: ويخفي من خلف الإمام آمين ولا يقول الإمام آمين ولا بأس للرجل إذا صلى وحده أن يقول آمين "اهـ.

ثالثًا: المذهب الشافعي.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في المجموع (٣/ ٣٧١): (التأمين سنة لكل مصل فرغ من الفاتحة سواء الإمام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والصبي والقائم والقاعد والمضطجع والمفترض والمتنفل في الصلاة السرية والجهرية ولا خلاف في شيء من هذا عند أصحابنا، قال أصحابنا: ويسن التأمين لكل من فرغ من الفاتحة سواء كان في صلاة أو خارجها، قال الواحدي: لكنه في الصلاة أشد استحبابا) اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في نفس المصدر السابق: (إن كانت الصلاة سرية أسر الإمام وغيره بالتأمين تبعًا للقراءة، وإن كانت جهرية وجهر بالقراءة استحب للمأموم الجهر بالتأمين بلا خلاف، نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه للأحاديث السابقة) اهـ.

رابعًا: المذهب الحنبلي.

جاء في المغني لابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٥٣ - ٣٥٤): (فإذا قال: ولا الضالين، قال: آمين) وجملته أن التأمين عند فراغ الفاتحة سنة للإمام والمأموم، روي ذلك عن ابن عمر وابن الزبير، وبه قال الثوري، وعطاء، والشافعي، ويحيى بن يحيى، وإسحاق، وأبو خيثمة، وابن أبي شيبة، وسليمان بن داود، وأصحاب الرأي.

وقال أصحاب مالك: لا يحسن التأمين للإمام، لما روى مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا: آمين، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له».

وهذا دليل على أنه لا يقولها، ولنا ما روى أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له» متفق عليه وروى وائل بن حجر «أن النبي ﷺ كان إذا قال: ولا الضالين قال: آمين، ورفع بها صوته» رواه أبو داود ورواه الترمذي وقال: ومد بها صوته وقال: هو حديث حسن.

وقد قال بلال للنبي ﷺ: (لا تسبقني بآمين).

وحديثهم لا حجة لهم فيه، وإنما قصد به تعريفهم موضع تأمينهم، وهو عقيب قول الإمام: (ولا الضالين)؛ لأنه موضع تأمين الإمام، ليكون تأمين الإمام والمأمومين في وقت

واحد موافقًا لتأمين الملائكة، وقد جاء هذا مصرحًا به، كما قلنا وهو ما روي عن الإمام أحمد، في (مسنده) عن أبي هريرة «**أن النبي ﷺ قال: إذا قال الإمام: ولا الضالين فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين والإمام يقول: آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه**»، وقول النبي ﷺ في اللفظ الآخر: (**إذا أمن الإمام**) يعني إذا شرع في التأمين.

فصل:

ويسن أن يجهر به الإمام والمأموم فيما يجهر فيه بالقراءة، وإخفاؤها فيما يخفي فيه.

وقال أبو حنيفة، ومالك في إحدى الروايتين عنه: يسن إخفاؤها، لأنه دعاء فاستحب إخفاؤه كالتشهد.

ولنا «**أن النبي ﷺ قال: آمين ورفع بها صوته**» ولأن النبي ﷺ أمر بالتأمين عند تأمين الإمام، فلو لم يجهر به لم يعلق عليه، كحالة الإخفاء.

وما ذكروه يبطل بآخر الفاتحة، فإنه دعاء ويجهر به، ودعاء التشهد تابع له فيتبعه في الإخفاء، وهذا تابع للقراءة فيتبعها في الجهر.

فصل :

(فإن نسي الإمام التأمين أمن المأموم، ورفع صوته، ليذكر الإمام، فيأتي به، لأنه سنة قولية إذا تركها الإمام أتى بها المأموم، كالاستعاذة، وإن أخفاها الإمام جهر بها المأموم، لما ذكرناه وإن ترك التأمين نسيانًا، أو عمدًا، حتى شرع في قراءة السورة، لم يأت به، لأنه سنة فات محلها) اهـ.

خلاصة النقل السابق والشاهد منه: أن الأئمة الفقهاء الأربعة متفقون على قول المأموم خلف الإمام (آمين) وهذه نقطة البحث هنا، فلا عبرة بمن خالف ممن لا يُعَتد بمخالفتهم مثل الإباضية الخوارج، فقالوا: لا يشرع قول آمين في الصلاة!

قال ابن حجر الهيتمي غفر الله له: (وأما مخالفة الخوارج ونحوهم في الوجوب فلا يعتد بها لأن مخالفتهم كسائر المبتدعة لا تقدح في الإجماع ولا تخل بما يفيده من القطع بالحكم المجمع عليه)[1] اهـ .

ونسأل الله أن يثبتنا على الحق وألا يزيغ قلوبنا عن سنة النبي ﷺ .

(١) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والزندقة لابن حجر الهيتمي (١/ ٢٦)

المبحث الثاني

ذكر بعض الأحاديث الصحيحة

التي يستدل بها أهل السنة على قول آمين في الصلاة

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا أَمَّنَ الإمامُ فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه**»[1]، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا قال الإمام** ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾، **فقولوا: آمين، فإنه من وافق قوله قول الملائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه**»[2] وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال: صليت مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلما قال ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «آمين»، فسمعناها منه[3]، وعن أبي صالح عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين**»[4] **وهذه الأحاديث صحيحة** لا مطعن فيها إلا عند أهل الأهواء، فدونهم هذه الأحاديث فليبينوا عللها وفق قواعد أهل الحديث والأثر، ودون ذلك خرط القتاد.

---

(١)أخرجه: أحمد في مسنده ح (٩٩٢١) والبخاري ح (٧٨٠) ومسلم ح (٩١٥).

(٢) أخرجه: أحمد في مسنده ح (٩٩٢٢) والبخاري ح (٧٨٢) ومسلم ح (٩٢٠).

(٣) أخرجه: أحمد في مسنده ح (١٨٨٧٣) وأبو داود ح(٩٣٢) والترمذي ح(٢٤٦) وابن ماجه ح(٨٥٥).

(٤)أخرجه: أحمد في مسنده ح (٢٥٠٢٩) وابن ماجه ح (٨٥٦).

المبحث الثالث

نقل كلام القنوبي في الأحاديث

التي زعم أن أهل السنة يستدلون بها

المبحث الثالث

نقل كلام القنوبي في الأحاديث التي زعم أن أهل السنة يستدلون بها

يذكر القنوبي في هذه الرسالة اثنى عشر حديثًا، على أن هذه الأحاديث هي التي يستدل بها أهل السنة على قول آمين في الصلاة بعد قراءة الإمام ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾

وبعض هذه الأحاديث التي ذكرها لا تخلو طرقها من ضعف وقد ضعّفها الأئمة الثقات قبل أن يولد القنوبي هذا، ومع ذلك أحد طرق هذه الأحاديث يعتضد بالشواهد والمتابعات، ومن الطرق ما هو حديث صحيح وهو حديث عبد الرحمن بن صخر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد أعله بالاضطراب رغم أنه من المتفق عليه!

وما ذكرت في المبحث الأول والثاني غنية

[الحديث الأول]

يقول القنوبي: وهذا كله على تقدير صحة ما استدلوا به من الأحاديث الدالة على مشروعية التأمين وفي صحتها نظر لا يخفى على متأمل منصف وإليك ما استدلوا به مع بيان ما فيه من علل: حديث علي بن أبي طالب قال: «**سمعت رسول الله إذا قال: ولا الضالين قال: آمين**» رواه ابن ماجة.

وفي سنده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال شعبة: (ما رأيت أحدًا أسوأ حفظا من ابن أبي ليلى)، وقال ابن حبان: (كان فاحش الخطأ رديء الحفظ فكثرت المناكير في روايته)، وقال الدار قطني: (كان رديء الحفظ كثير الوهم) وقد ضعفه غير هؤلاء اهـ.

الجواب:

الحديث بهذا الطريق وإن كان سنده ضعيفًا لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، إلا أن له شاهدًا صحيحًا، فقد روى ابن ماجه (٨٥٥) قال حدثنا محمد بن الصباح وعمار بن خالد الواسطي قالا: حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال: صليت مع النبي ﷺ فلما قال ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «آمين»، فسمعناها منه، وهو حديث صحيح.

وروى أبو داود (٩٣٤) وابن ماجه (٨٥٣) كلاهما عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال: ترك الناس التأمين، وكان رسول الله ﷺ إذا قال ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ قال:« آمين » حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد. وهو حديث صحيح.

[الحديث الثاني]

يقول القنوبي: عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله كان إذا قال: ولا الضالين قال آمين ورفع بها صوته، ومثله عن أبي هريرة رواهما الدار قطني، وفيهما بحر السقا.

قال البخاري: (ليس هو عندهم بقوي يحدث عن قتادة بحديث لا أصل له من حديثه ولا يتابع عليه)

وقال النسائي: (ليس بثقة ولا يكتب حديثه)

وقال ابن حبان: (كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك).

وقال السعدي: (ساقط).

وقال ابن زريع: (كان لا شيء).

وقال ابن معين: (ليس بشيء).

وقال أبو حاتم: (ضعيف).

وقال أبو داود والدار قطني: (متروك)، وذكره ابن عبد البر في جملة من ترك حديثه " اهـ.

الجواب:

هكذا رواه الدار قطني رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه: حدثنا عثمان بن الدقاق، ثنا محمد بن سليمان الواسطي، ثنا الحارث بن منصور أبو منصور، ثنا بحر السقاء، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ: «**كان إذا قال:** ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، **قال:** «**آمين**» **ورفع بها صوته**»[1].

وعن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه[2].

قال الإمام الدار قطني: بحر السقاء ضعيف.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف، لكن بنفس الباب ذكر الإمام الدار قطني أحاديثَ صحيحة لم يذكرها القنوبي - متعمدًا -، وأقول متعمدًا لأنه لم يخف عليه موضعها، فلماذا لم يتكلم على أسانيدها وهي أصح من التي انتقدها؟!

روى الدار قطني: حدثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني، حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي، ثنا وكيع، والمحاربي، قالا: ثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس

---

(١) سنن الدارقطني (١٢٧٢).

(٢) سنن الدارقطني (١٢٧٣).

وهو ابن عنبس، عن وائل بن حجر، قال: سمعت النبي ﷺ إذا قال ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «آمين» يمد بها صوته[1]

قال الدار قطني: هذا صحيح والذي بعده.

حدثني يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا ابن زنجويه، حدثنا الفريابي، ثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر، عن وائل بن حجر، سمع النبي ﷺ يرفع صوته «بآمين» إذا قال ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾[2].

حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر، ثنا أحمد بن سنان، (ح)، وحدثنا أبو محمد ابن صاعد، ثنا يعقوب الدورقي، قالا: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن سلمة، عن حجر ابن عنبس، قال: سمعت وائل بن حجر، قال: سمعت النبي ﷺ قرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ قال: «آمين»، ومد بها صوته[3].

قال عبد الرحمن: أشد شيء فيه أن رجلا كان يسأل سفيان عن هذا الحديث فأظن سفيان تكلم ببعضه، خالفه شعبة في إسناده ومتنه.

---

(١) سنن الدارقطني (١٢٦٧).

(٢) سنن الدارقطني (١٢٦٨).

(٣) سنن الدارقطني (١٢٦٩).

حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا أبو الأشعث، ثنا يزيد بن زريع، ثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس، عن علقمة، ثنا وائل، أو عن وائل بن حجر، قال: صليت مع رسول الله ﷺ فسمعته حين قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾، قال: «آمين» وأخفى بها صوته، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وسلم عن يمينه وعن شماله[1].

قال الدار قطني: (كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته، ويقال: إنه وهم فيه لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما، رووه عن سلمة، فقالوا: ورفع صوته بآمين وهو الصواب) اهـ.

(١) سنن الدارقطني (١٢٧٠).

فالإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ أعل بعض الأحاديث وصحح البعض، فماذا فعل القنوبي؟!

ذهب للحديث المعل وزعم أن هذا ما يحتج به أهل السنة! وتجاهل كلام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليل الحديث الذي من رواية بحر السقا، وتصحيحه له من رواية الأخرين! فنعوذ بالله من اتِّباع الهوى.

[الحديث الثالث]

يقول القنوبي: عن أبي هريرة أيضا أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا أَمَّن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه**».

وفي رواية إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا: آمين. الخ ".

والجواب: أن هذا الحديث ضعيف وإن كان إسناده صحيحا وذلك أنه جاء في رواية بلفظ: «**إذا قال الإمام آمين فأمنوا**» وجاء في رواية أخرى: «**إذا قال القارئ آمين فأمنوا**»، وجاء في رواية: «**إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين**»، وجاء في بعض الروايات: «**إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء**....الخ» من غير أن يذكر الراوي أن ذلك في الصلاة أو في غيرها، وجاء في بعض الروايات قوله: «**فمن وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه**».

بعد قوله: فإذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد، وجاء في رواية بعد قول آمين كما تقدم بل ولم يأت ذكر قوله فإذا قال الإمام آمين.

الخ في بعض الروايات؛ وهذا الاضطراب يكفي للحكم على هذا الحديث بالضعف لمن تدبَّر وأنصف ومن نظر في كتب التخريج وتأمل كلام العلماء وجدهم يردُّون كثيرًا من الأحاديث ويحكمون باضطرابها بما هو أقل من هذا الاضطراب والله أعلم اهـ.

الجواب:

قلت: نعم صدق بقوله (ومن نظر في كتب التخريج وتأمل كلام العلماء وجدهم يردُّون كثيرًا من الأحاديث ويحكمون باضطرابها بما هو أقل من هذا الاضطراب).

لكن العجيب أننا لم نجد قولاً للعلماء في تضعيف هذا الحديث الذي أعله القنوبي بما لم يسبقه أحد من العلماء الثقات من أئمة الحديث بالاضطراب!! والحديث قد سبق تخريجه وهو متفق عليه وهو من أعلى درجات الصحة.

أما دعوى وجود اضطراب، فهذا غير صحيح، فالاضطراب أن يكون هناك تعارض بين أسانيد متساوية ولا مرجح لها، أو يكون تعارض بين المتون ولا مرجح لها، فالاضطراب قد يكون في السند وقد يكون في المتن.

فالاضطراب عند القنوبي هو اختلاف ألفاظ الحديث! وهذا إن دل على شيء دل على جهله بعلم الحديث

فالاضطراب لغة: هو اختلال الأمر وفساد نظامه، يقال: اضطرب الأمر: اختلَّ، وله معاني أخرى.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي يُروى من أوجه مختلفة متساوية.

قال الإمام ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في علوم الحديث (ص٦٤): " المضطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد: وقد يقع بين رواة له جماعة، والاضطراب موجب ضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يضبط، والله أعلم" اهـ.

إذن مجرد الاختلاف في بعض ألفاظ الحديث لا يلزم منه وجود الاضطراب، إذ أن من شروط كون الحديث مضطربًا أن تتساوى طرق الحديث في القوة بحديث لا مرجح لأحدها على الآخر، وأن يكون هناك تعارض واختلاف بين متون الحديث أو الأسانيد، وكل هذا منتفي ولله الحمد في هذا الحديث.

فالحديث الذي أعله القنوبي بالاضطراب فيكفي:

١- أنه من أعلى درجات الصحة (متفق عليه).

٢- لم يعل الحديث أحدا من الأئمة الحفاظ.

فلا عبرة بشذوذ القنوبي لأنه ليس من أهل هذا الفن.

[الحديث الرابع]

يقول القنوبي: عن بلال قال: «**يا رسول الله لا تسبقني بآمين**» رواه أبو داود.

والجواب: أن هذا الحديث مرسل والمرسل من قسم الضعيف عند الجمهور كما أوضح ذلك الإمام مسلم في مقدمة صحيحه وذلك لجهالة الواسطة المحذوف قال الحاكم في الأحكام قيل: (إن أبا عثمان - وهو الراوي لهذا الحديث عن بلال - لم يدرك بلالاً)، وقال أبو حاتم الرازي: (رفعه خطأ ورواه الثقات عن عاصم عن أبي عثمان مرسلا)، وقال البيهقي: وقيل: (عن أبي عثمان عن سلمان قال: قال بلال وهو ضعيف ليس بشيء) " اهـ.

الجواب:

قال محققوا مسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو الشيخ شعيب وآخرون - عند مسند بلال حديث رقم (٢٣٨٨٣): مرسل صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وقد رجَّح إرساله غير واحد من أهل العلم كأبي حاتم الرازي والدارقطني وغيرهما.

عاصم: هو ابن سليمان الأحول، أبو عثمان.

هو عبد الرحمن بن ملٍّ النهدي، وهو من مخضرمي التابعين.

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) ٢/ ٢٣ و٥٦ من طريق عبد الله بن أحمد، عن أبيه، بهذا الإسناد.

ووقع فيه مكان قول بلال: (يا رسول الله): قال رسول الله، فجعله من قوله ﷺ لبلال، وهو خطأ.

وأخرجه عبد الرزاق (٢٦٣٦)، وابن أبي شيبة ٢/ ٤٢٥، وأبو داود (٩٣٧)، والبزار في "مسنده" (١٣٧٥)، وابن خزيمة (٥٧٣)، والشاشي في "المسند" (٩٧٦)، والطبراني في "الكبير" (١١٢٤) و (١١٢٥)، وفي "الأوسط" (٧٢٣٩)، والبيهقي ٢/ ٢٣ و٥٦، والخطيب في "تاريخ بغداد" ٢/ ٢٧٦ و٢٧٧، والبغوي في "شرح السنة" (٥٩١) من طرق عن عاصم، به.

وأخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" ١/ ٢٤٥ من طريق سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي: أن بلالاً قال للنبي ﷺ.

وهو الذي رجَّحه أبو حاتم في "العلل" ١/ ١١٦ والدارقطني وغيرهما.

لكن قال ابن التركماني في (الجوهر النقي) ٢/ ٢٣: أبو عثمان أسلم على عهد النبي ﷺ، وسمع جمعًا كثيرًا من أصحابه عليه السلام كعمر بن الخطاب وغيره، فإذا روى عن بلال بلفظ (عن) أو(قال) فهو محمول على الاتصال على ما هو المشهور عندهم.

وأخرجه الخطيب في (تاريخه) ٢/ ٢٧٦ عن أبي عمر بن مهدي، عن محمد ابن مخلد، عن محمد بن حسان، عن ابن مهدي، عن سفيان، عن عطاء، عن أبي عثمان، عن بلال: أنه قال للنبي ﷺ.

قال الخطيب: هكذا رواه أبو عمر بن مهدي لنا من أصل كتابه، ثم ساق الخطيب الحديث على صورة الإرسال كما تقدم، وقال بإثره: هذا هو الصواب وحديث أبي عمر بن مهدي خطأ.

قال البيهقي: وروي بإسناد ضعيف عن عاصم، عن أبي عثمان، عن سلمان، قال: قال بلال، وليس بشيء، إنما رواية الجماعة الثقات عن عاصم دون ذكر سلمان.

وأخرجه الطبراني في (الكبير) (٦١٣٦) من طريق سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان: أن بلالاً قال للنبي ﷺ: لا تسبقني بآمين.

ورجاله ثقات إلا أن فيه شيخ الطبراني محمد بن العباس الأخرم، كان قد اختلط قبل موته بسنة فيما قاله أبو نعيم الحافظ كما في "لسان الميزان" ٥/ ٢١٦ " اهـ.

قلت: ما الذي منع القنوبي من أن يرجع إلى قبل هذا الحديث الذي في سنن أبي داود!! بدلاً من أن يذهب إلى الأحاديث التي فيها مقال ويزعم أنها الأحاديث المعتمدة عند أهل السنة وهي معلولة!

ففي نفس الباب ساق الإمام أبو داود سبعة أحاديث في (باب التأمين خلف الإمام)، صح منها ستة أحاديث (٩٣٢ / ٩٣٣ / ٩٣٤ / ٩٣٥ / ٩٣٦ / ٩٣٧)، فتجاهلها القنوبي؟! لماذا؟!

نعوذ بالله من اتِّباع الهوى.

[الحديث الخامس]

يقول القنوبي: عن أم الحصين رضي الله عنها: «**أنها صلَّت خلف رسول الله ﷺ فلما قال: ولا الضالين قال: " آمين " فسمعته وهي في صف النساء**». رواه الطبراني.

والجواب:

(أن هذا الحديث ضعيف جدًا لأن في إسناده إسماعيل بن مسلم المكي.

قال أبو زرعه: (ضعيف الحديث).

وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث مخلط).

وقال البخاري: (تركه يحيى وابن مهدي وتركه ابن المبارك وربما ذكره).

وقال الجوزجاني: (واهٍ جدًا).

وقال النسائي: (ليس بثقة).

وقال مرة: (متروك).

وقال ابن حبان: (كان فصيحا وهو ضعيف يروي المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد).

وقال القطان: (لم يزل مخلطا كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب)، وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم) اهـ.

الجواب: قلت: الحديث معلول بإسماعيل بن مسلم، وهو كما قال.

[الحديث السادس]

يقول القنوبي: عن عائشة رضي الله عنها عن النبي قال: «**ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين**» رواه ابن ماجة.

قال البوصيري في الزوائد: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات احتج بجميع رواته) كذا قال، وسهيل بن أبي صالح - أحد رجال هذا الحديث - وإن أحتج به مسلم فهو مختلف فيه.

روى العقيلي عن يحيى أنه قال: (هو صويلح وفيه لين).

وذكره ابن حبان وقال: (يخطئ).

وذكره البخاري في تاريخه وقال: (كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه فنسيَ كثيرًا من الحديث).

وروى الدوري عن ابن معين أنه قال: (ليس حديثه بحجة).

وقال الحاكم بعد كلام: (ثم قيل في حديثه بالعراق أنه نسيَ الكثير منه وساء حفظه في آخر عمره).

ثم إن هذا الحديث إذا صح فلا حجة فيه على التأمين في الصلاة البتة إذ لا ذكر لذلك فيه، نعم جاء في رواية عند أحمد: «**وحسد اليهود للمسلمين في ثلاث: رد السلام، وإقامة الصفوف،**

وقولهم خلف إمامهم في الصلاة آمين»، لكن في إسناد هذه الرواية علي بن عاصم الواسطي وهو ضعيف جدًا وقد كذب واتهم.

قال ابن المديني: (كان كثير الغلط وكان إذا غلط فرد عليه لا يرجع).

وقال صالح بن محمد: (ليس هو عندي ممن يكذب لكنه يهم وهو سيء الحفظ كثير الوهم يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها وسائر حديثه صحيح مستقيم).

وسئل عنه يزيد بن هارون فقيل له علي بن عاصم: (إيش حاله عندكم فقال: مازلنا نعرفه بالكذب).

وقال محرز عن يحيى بن معين: (كذاب ليس بشيء).

وقال يعقوب عن يحيى: (ليس بشيء ولا يحتج به)؛ قلت ما أنكرت منه قال: (الخطأ والغلط ليس ممن يكتب حديثه).

وقال البخاري: (ليس بالقوي عندهم)، وقال مرة: (يتكلمون فيه).

وقال الدار قطني: (يغلط ويثبت على غلطه)؛ ثم أن هذا الحديث مضطرب فقد روى على حسب ما ذكر من الروايتين السابقتين وروى «حسد اليهود على قوله اللهم ربنا ولك

الحمد»، وروى بلفظ «لم تحسدنا اليهود بشيء ما حسدونا بثلاث التسليم والتأمين واللهم ربنا ولك الحمد " إلى غير ذلك من الروايات» اهـ.

الجواب:

أولاً: بخصوص رواية سهيل بن أبي صالح فقد روى ابن ماجه والبخاري في الأدب المفرد بأسانيدهما

عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «ما حسدتكم اليهود على شيء، ما حسدتكم على السلام والتأمين»[1]

وحديث سهيل لا ينزل عن رتبة الحسن فليس كل مختلف فيه يرد حديثه ولا يؤخذ به وإنما ينظر لأقوال الأئمة ويرجح - بعلم وإنصاف - بين أقوالهم.

ففي ترجمة سهيل: (قال عنه أحمد: ما أصلح حديثه، وقال العجلي: سهيل ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: هو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار)[2] اهـ.

وقال ابن سعد: (كان سهيل ثقة كثير الحديث)[3] اهـ.

---

(١) أخرجه: ابن ماجه في سننه ح (٨٥٦) والبخاري في الأدب المفرد ح (٩٨٨).

(٢) تهذيب الكمال ٣ / ٣٣٢.

(٣) تهذيب التهذيب ٤ / ٢٦٤.

فحديث سهيل لا ينزل عن رتبة الحسن.

ولحديث سهيل شواهد بمجموعها يرتقي الحديث، فقد أخرج أحمد في مسنده [1]: حدثنا علي بن عاصم، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمر بن قيس، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة، قالت: بينما أنا عند النبي ﷺ، إذ استأذن رجل من اليهود، وفيه: «**إنهم لا يحسدونا على شيء كما يحسدونا على يوم الجمعة التي هدانا الله لها وضلوا عنها، وعلى القبلة التي هدانا الله لها وضلوا عنها، وعلى قولنا خلف الإمام: آمين**».

وهذا الإسناد وإن كان فيه علي بن عاصم -وكان أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ لا يرى بأسًا بالرواية عنه- فقد توبع، فقد روى البيهقي [2] بإسناده: أنبأ سليمان بن كثير، عن حصين، عن عمرو بن قيس، عن محمد بن الأشعث قال: دخلت عليّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فحدثتني قالت: بينما أنا قاعدة عند رسول الله ﷺ جاء ثلاثة نفر من اليهود فاستأذن أحدهم، وذكر الحديث وفيه عن النبي ﷺ قال: «**تدرين على ما حسدونا؟ " قلت: الله ورسوله أعلم قال: فإنهم حسدونا على القبلة التي هدينا لها وضلوا عنها، وعلى الجمعة التي هدينا لها وضلوا عنها، وعلى قولنا خلف الإمام آمين**»، وهذا الإسناد فيه سليمان بن كثير وقد ضعف ولا يقبل ما تفرد به، وليس هذا الحديث مما تفرد به لمتابعة علي بن عاصم.

فالحديث بهذه الشواهد والمتابعات يرتقي للقبول، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) مسند أحمد (٢٥٠٢٩).

(٢) السنن الكبرى ٢٥٢٤).

ثانيًا: أما قوله: (ثم أن هذا الحديث مضطرب فقد روى على حسب ما ذكر من الروايتين السابقتين وروى: «**حسد اليهود على قوله اللهم ربنا ولك الحمد**»، وروى بلفظ: «**لم تحسدنا اليهود بشيء ما حسدونا بثلاث التسليم والتأمين واللهم ربنا ولك الحمد**»، إلى غير ذلك من الروايات" اهـ.

أما حديث «**لم يحسدونا اليهود بشيء ما حسدونا بثلاث: التسليم والتأمين، واللهم ربنا لك الحمد**» فقد رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٤٣ح) وهو حديث ضعيف منكر، ففيه عبد الله بن ميسرة، مجمع على ضعفه، وقد خالف من هو أوثق منه.

[الحديث السابع]

يقول القنوبي: (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: «**ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على آمين فأكثروا من قول آمين**» رواه ابن ماجة.

وهذا الحديث باطل لأن في إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي المكي وهو متروك.

قال ابن معين: (ليس بشيء).

وقال أحمد: (لا شيء متروك).

وقال النسائي: (متروك الحديث)، **وقال أيضا:** (ليس بثقة).

وقال الجوزجاني: (غير مرضي في حديثه).

وقال البخاري: (ليس بشيء كان يحيى بن معين سيئ الرأي فيه).

وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث ضعيفا جدًا).

وقال ابن الجنيد: (متروك).

وقال ابن حبان: (كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يحل كتب حديثه ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب)؛ على أن هذه الرواية لا دليل فيها على أن المراد بالتأمين التأمين في الصلاة بل هو صريح في أنه خارج الصلاة وذلك واضح من قوله: «**فأكثروا من**

التأمين» وذلك لأن التأمين محدود في الصلاة عند القائلين به فكيف إكثاره؟ وأيضًا فأين كان اليهود ينتابون المسلمين في الصلوات الجهرية؟ وبذلك يتبين بطلان الاستدلال بهذا الحديث ولله الحمد والمنّة) اهـ.

الجواب: قلت: هذا الحديث شديد الضعف لاتفاق الأئمة على ضعف طلحة بن عمرو، ويغني عن هذا الحديث السابق [الحديث السادس الذي ضعفه!] من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

وقد أتعب القنوبي نفسه بتضعيف ما ضعفه أهل السنة، ولا ينظر للأحاديث التي أحتج بها أهل السنة فعلاً في هذا الباب، وإنما يذهب - لسوء طويته - للأحاديث المنتقدة ويتكلم عن ضعفها، ويترك الأحاديث الصحيحة!

[الحديث الثامن]

يقول القنوبي: (عن أبي موسى الأشعري «**أن رسول الله.... إلى أن قال وإذا قال:** ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ **فقولوا آمين**». رواه مسلم وأبو عوانه.

وجوابه: أن في إسناد هذا الحديث قتادة وهو مدلس وقد عنعن، فهو ضعيف" اهـ.

الجواب:

قلت: هذا الحديث الذي ذكره القنوبي رواه مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المتابعات لا في الأصول وهذا الحديث موجود في كتاب **(الصلاة)** باب **(التشهد في الصلاة)** أتى به مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ متابعة للأحاديث التي قبل هذا الحديث في (صيغة التشهد)، والأحاديث الصحيحة في التأمين الموجودة في باب - **باب التسميع والتحميد والتأمين** - زعم القنوبي أنها أحاديث مضطربة! أهذا من الأمانة في العلم!!

روى مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة: باب التسميع والتحميد والتأمين:

حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد ابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، أنهما أخبراه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه**»[1]

(١) اخرجه: أحمد (٩٩٢١) والبخاري (٧٨٠) ومسلم (٩١٥).

قال ابن شهاب كان رسول الله ﷺ يقول: «**آمين**» حدثني حرملة بن يحيى، حدثني ابن وهب، أخبرني عمرو، أن أبا يونس، حدثه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا قال أحدكم في الصلاة: آمين، والملائكة في السماء: آمين، فوافق إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه**»(١)

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا المغيرة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قال أحدكم: آمين، والملائكة في السماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه**»(٢).

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن، عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا قال القارئ:** ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ **فقال: من خلفه: آمين، فوافق قوله قول أهل السماء، غفر له ما تقدم من ذنبه**»(٣)

كلها أعرض عنها هذا القنوبي وذهب إلى رواية منتقدة من أجل إسقاط سنية التأمين في الصلاة، ثم يزعم - هداه الله - أننا نستدل بالأحاديث الضعيفة!

(١) أخرجه: مسلم (٩١٧) وانظر ما سبق.

(٢) أخرجه: أحمد (٩٩٢٤) والبخاري (٧٨١) ومسلم (٩١٨).

(٣) أخرجه: أحمد (٩٩٢٢) والبخاري (٧٨٢) ومسلم (٩٢٠).

[الحديث التاسع]

يقول القنوبي: (عن أبي هريرة من طريق نعيم بن المجمر أنه قال: «صليت خلف أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال: آمين، فقال الناس: آمين».

الحديث)، وفي آخره قال: «والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة بالنبي»، وهذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة؛ كما أوضح ذلك ابن الجوزي والزيلعي بما يكفي ويشفي فمن شاء ذلك فليرجع إليهما " اهـ.

الجواب:

قلت: هذا الحديث ضعيف رواه أحمد وفيه علتان: رشدين بن سعد وهو ضعيف، وفيه سعيد بن أبي هلال فهو وإن كان ثقة فقد اختلط، فإن علمت روايته قبل الاختلاط قبلت كما هو معلوم عند أهل العلم.

ومن العجيب أن القنوبي يحيل إلى كلام الزيلعي وابن الجوزي رحمهما الله تعالى في تعليل هذا الحديث – وهو حديث معلول لا شك –، ولكنه لا يقبل قولهما في تصحيح أحاديث التأمين خلف الإمام!

[الحديث العاشر]

قال القنوبي: (عن وائل بن حجر قال سمعت النبي قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقال: (آمين) ومدَّ بها صوته، وفي رواية «**وخفض بها صوته**»).

روى الأولى أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبَّان والدار قطني، وروى الثانية أحمد وابن ماجة والدار قطني ولفظ ابن ماجة (فسمعناها).

والجواب: أن هذا الحديث مضطرب فلا تقوم بمثله حجة؛ وذلك أنه رواه سفيان بلفظ ومدَّ بها صوته وتابعه على ذلك العلاء بن صالح وهو ضعيف ومحمد بن سلمة وهو ذاهب الحديث كما قال الجوزجاني.

وقد قال ابن مهدي عن حديث سفيان: (أشد شيء فيه أن رجلا كان يسأل سفيان عن هذا الحديث فأظن سفيان تكلم ببعض والرجل ببعضه)، ورواه شعبه بلفظ (**وخفض بها صوته**) وهي من طريق علقمة عن أبيه وقد اختلف في سماعه من أبيه وفي رواية عن ابن عنبس عن وائل من دون ذكر علقمه وفي رواية عن ابن عنبس عن علقمة عن أبيه أو عن وائل ورواه ابن ماجة من طريق عبد الجبّار عن أبيه.

قال النووي في شرح المهذب: (الأئمة متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه).

وقال جماعة: (إنما ولد بعد أبيه بستة أشهر).

وقال بعضهم: (أنه سمع من أبيه وهو ضعيف جدًا)، ورواه الطبراني بلفظ «**رأيت النبي دخل في الصلاة فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال: آمين ثلاث مرات**» وقد جاء بغير هذه الألفاظ والخلاصة أن الرواة قد اختلفوا في هذا الحديث من حيث كيفية التأمين وعدد المرات والاتصال والإرسال وبذلك يتبين لكم اضطراب هذا الحديث ومن المقرر في الأصول والحديث أن الحديث المضطرب من قسم الحديث الضعيف والله أعلم " اهـ.

الجواب:

قلت: كلا، الاضطراب هو أن تتساوى الأسانيد أو المتون في القوة ولا مرجح بينهم، ولا يوجد هنا اضطراب إلا في عقل هذا المضطرب المتطفل على علم الحديث، وأنا أنقل قول المحقق الشيخ شعيب الأرناؤوط، وانظر أخي الكريم لقوة الأدلة والحجة بخلاف قول القنوبي الذي كل ما قاله يدل على جهله واضطراب عقله.

روى ابن حبان في صحيحه: أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: أخبرنا وهب ابن جرير وعبد الصمد قالا: حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: «**سمعت حجرا أبا العنبس يقول: حدثني علقمة بن وائل عن وائل بن حجر أنه صلى مع رسول الله ﷺ قال: فوضع اليد اليمنى على اليد اليسرى فلما قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: "آمين " وسلم عن يمينه وعن يساره**»[1].

□

(١) صحيح ابن حبان (١٨٠٥) (ذكر ما يستحب للمصلي أن يجهر بآمين عند فراغه من قراءة فاتحة الكتاب)

فائدة حديثية من تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط:

قال الشيخ شعيب: إسناده قوي، رجاله رجال الصحيح غير حُجر أبي العَنْبَسِ - واسم أبيه: العنبس، وثقه ابن معين، وذكره المؤلف في **(الثقات)**.

وقال الخطيب: كان ثقة، احتج به غير واحد من الأئمة.

وأخرجه الطيالسي " ١٠٢٤ " ومن طريقه البيهقي، في " السنن " ٢/ ٥٧،

وأخرجه أحمد ٤/ ٣١٦ عن محمد بن جعفر، والطبراني " ٢٢ / ١١٢ " من طريق وكيع، ثلاثتهم عن شعبة، بهذا الإسناد، وفيها: قال حجر: وقد سمعته من وائل: ولفظه: (قال: " آمين " وأخفى بها صوته).

وأخرجه الطبراني " ٢٢ / ١٠٩ " من طريق أبي الوليد، و "١١٠" من طريق حجاج بن نصير، كلاهما عن شعبة، عن سلمة، عن حجر، عن وائل، وفيه أيضا زيادة " وأخفى بها صوته " وصححه الحاكم ٢/ ٢٣٢ على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

قال الدارقطني في (سننه) ١/ ٣٣٤: كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته ويقال: إنه وهم فيه، لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رووه عن سلمة، فقالوا: «**ورفع صوته بآمين**» وهو الصواب.

وطعن صاحب (التنقيح) في حديث شعبة هذا بأنه قد روي عنه خلافه، كما أخرجه البيهقي في (سننه) ٢/ ٥٧ وإسناده صحيح كما قال البيهقي في (معرفة السنن والآثار) عن أبي الوليد الطيالسي، حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل سمعت حجرا أبا عنبس يحدث عن وائل الحضرمي: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فلما قرأ: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: (آمين) ورفع بها صوته، قال: فهذه الرواية توافق رواية سفيان.

وقال البيهقي في (معرفة السنن والآثار) ١/ ورقة ١٦٧: وقد أجمع الحفاظ محمد بن إسماعيل وغيره على أن شعبة أخطأ في ذلك، فقد رواه العلاء بن صالح، ومحمد بن سلمة بن كهيل، عن سلمة بمعنى رواية سفيان.

ورواه شريك، عن أبي إسحاق، عَنْ علقمة بن وائل عن أبيه قَالَ: سمعت النبي ﷺ يجهر بآمين.

ورواه زهير بن معاوية وغيره، عن أبي إسحاق، عن عبد الجبار بن وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وفي كل ذلك دلالة على صحة رواية الثوري.

وقال الحافظ في (التلخيص) ١/ ٢٣٧: وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له، بخلاف شعبة، فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٤٢٥، وأحمد ٤/ ٣١٦، و ٣١٧ وأبو داود "٩٣٢ " في الصلاة: باب التأمين وراء الإمام، والترمذي " ٢٤٨" في الصلاة: باب ما جاء في التأمين، والدارمي ١/ ٢٨٤، والطبراني "٢٢ / ١١١ "، والبيهقي في " السنن" ٢/ ٥٧، وفي "المعرفة " ١/ الورقة ١٦٧، والدارقطني ١/ ٣٣٤، والبغوي "٥٨٦ " من طريق سفيان، وابن أبي شيبة ١/ ٢٩٩، وأبو داود " ٩٣٣" والترمذي " ٢٤٩" والطبراني" ٢٢ / ١١٤ " من طريق العلاء بن صالح " وأخطأ أبو داود فسماه: علي بن صالح " والطبراني " ٢٢ / ١١٣" من طريق محمد بن سلمة بن كهيل، ثلاثتهم، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل، ولفظه رواية سفيان: " يمد بها صوته " وعند أبي داود والطبراني: " يرفع بها صوته " ولفظ العلاء بن صالح: فجهر بآمين، وسلم عن يمينه وعن شماله حتى رأيت بياض خده.

وقد صحح إسناده البيهقي في "المعرفة " والحافظ في "تلخيص الحبير " ١/ ٢٣٦.

وأخرجه أحمد ٤/ ٣١٨، والنسائي ٢/ ١٤٥ في الافتتاح: باب قول المأموم إذا عطس خلف الإمام، وابن ماجه "٨٥٥" في الإقامة: باب الجهر بآمين، والدراقطني ١/ ٣٣٤، ٣٣٥، والطبراني ٢٢/ "٣٠" و "٣١" و "٣٢" و "٣٣" و "٣٤" و "٣٥" و "٣٦" و "٣٧" و "٣٨" و "٣٩" و "٤٠" والبيهقي في "السنن" ٢/ ٥٨

من طرق عن أبي إسحاق، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه، به، ولفظ النسائي: قال آمين، فسمعته وأنا خلفه " انتهى.

والخلاصة: أن الرواية الراجحة هي التي جاءت عن طريق سفيان الثوري رحمه الله وقد أخطأ شعبة بن الحجاج رَحِمَهُ اللَّهُ بالحديث.

[الحديث الحادي عشر]

يقول القنوبي: (عن الزُّهري كان رسول الله يقول: " آمين ".

هذه الرواية مرسلة أو معضلة وكل منهما من باب الضعيف فلا تقوم بها حجة) اهـ.

الجواب:

وهذا تدليس قبيح من القنوبي، فإن البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى رويا هذا الحديث بالإسناد المتصل عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إذا أَمَّنَ الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه**»[1]، قال ابن شهاب: وكان رسول الله ﷺ يقول «آمين»

فإن الحجة في هذا الحديث هو ما روي موصولاً وفيه أمر النبي ﷺ بالتأمين عند تأمين الإمام، فعمد القنوبي إلى كلام الزهري ليضعف التأمين في الصلاة والسبب أن الزهري لم يدرك النبي ﷺ! فبالتالي الحديث ضعيف! وهكذا فليكن علم الخوارج.

ومع ذلك فالحجة ليس بقول الزهري رحمه الله بل بالأحاديث التي ذكرت في المبحث الثاني ومنها هذا الحديث بالإسناد المتصل إلى النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه: أحمد (٩٩٢١) والبخاري (٧٨٠) ومسلم (٩١٥).

[الحديث الثاني عشر]

قال القنوبي: (عن سلمان عند الطبراني ولا يحضرني لفظه الان، والجواب: أن في إسناد هذا الحديث سعيد بن بشير وهو ضعيف ليس بحجة.

قال الميموني: (رأيت أبا عبد الله يضعف أمره).

وقال ابن معين: (ليس بشيء) **وفي رواية:** (ضعيف).

وقال سعيد بن عبد العزيز: (كان حاطب ليل).

وقال النسائي وأبو داود: (ضعيف).

وقال ابن حبان: (كان رديء الحفظ فاحش الخطأ يروي عن قتادة مالا يتابع عليه وعن عمرو ابن دينار ما ليس يعرف من حديثه) " اهـ.

الجواب:

لم أجد الحديث من مسند سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في معاجم الطبراني الكبير والصغير والأوسط، وإنما وجدت الحديث من رواية سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الطبراني: حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني، ثنا محمد بن خلف العسقلاني، ثنا رواد بن الجراح، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن

سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قال الإمام:** ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ **فقولوا: آمين، يجبكم الله**»(١).

وفيه سعيد بن بشير متكلم فيه، والحديث هذا ليس من رواية سلمان وإنما سمرة، ولا يهم فالأحاديث الصحيحة تغني عن الأحاديث الضعيفة التي ذكرها القنوبي وقد (**سبقه أهل الحديث**) بتضعيف بعضها، لكن بعض هذه الروايات التي جاءت بالطرق الضعيفة، لها ما يعضدها من الأحاديث الصحيحة، وإن كانت الأحاديث الصحيحة كافية.

(١) المعجم الكبير (٦٨٩١).

الخاتمة وفيها:

(تخريج وفائدة من الإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ)

قال الإمام ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في السلسلة الصحيحة عند الحديث برقم:

٢٥٣٤ - «إذا قرأ الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ فأمن الإمام فأمنوا فإن الملائكة تؤمن على دعائه، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه».

أخرجه أبو يعلى (٤ / ١٤٠٨): حدثنا عمرو الناقد أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وعمرو هو ابن محمد بن بكير الناقد أبو عثمان البغدادي، ثقة حافظ، احتج به الشيخان وغيرهما، وقد أخرجاه وغيرهما وهو مخرج في " الإرواء " (٣٤٤) بلفظ: " إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق." إلخ.

وإنما أخرجته بلفظ الترجمة لما فيه من الزيادة، وهي قوله بعد ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ «فأمن الإمام فأمنوا» فإنها صريحة بأمرين اثنين:

الأول: أن الإمام يؤمن بعد ختمه الفاتحة.

والآخر: أن المأموم يؤمن بعد فراغ الإمام من التأمين.

وقد قيل في تفسير رواية الشيخين أقوال كثيرة ذكرها الحافظ في (الفتح) (٢ / ٢١٨ - ٢١٩)، منها أن معنى قوله: إذا أمن، بلغ موضع التأمين، كما يقال: أنجد إذا بلغ نجدا، وإن لم يبلغها.

قال ابن العربي: (هذا بعيد لغة وشرعا).

وقال ابن دقيق العيد: (وهذا مجاز، فإن وجد دليل يرجحه عمل به، وإلا فالأصل عدمه).

قال الحافظ: (استدلوا له برواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ: إذا قال الإمام: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: (آمين)، قالوا: فالجمع بين الروايتين يقتضي حمل قوله: إذا أمن على المجاز).

يمكن الجمع بطريقة أخرى: وهي أن يؤخذ بالزائد من الروايتين فيضم إلى الأخرى، وهو قوله في رواية سعيد: «إذا أمن الإمام فأمنوا» فتضم الزيادة إلى رواية أبي صالح فيصير الحديث هكذا: «إذا قال الإمام: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ آمين فقولوا آمين».

وهذا الجمع أولى من الجمع المذكور، وذلك لوجوه:

الأول: أنه مطابق لرواية أبي يعلى هذه، الصريحة بذلك.

الثاني: أنه موافق للقواعد الحديثية من وجوب الأخذ بالزيادة من الثقة.

الثالث: أنه يغنينا عن مخالفة الأصل الذي أشار إليه ابن دقيق العيد.

الرابع: أنه على وزن قوله ﷺ: «**إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه**»، أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة أيضا، وهو مخرج في " صحيح أبي داود " (٧٩٤) فكما أن هذا نص في أن المقتدي يقول التحميد بعد تسميع الإمام، فمثله إذا أمن فأمنوا، فهو نص على أن تأمين المقتدي بعد تأمين الإمام.

الخامس: أنه هو الموافق لنظام الاقتداء بالإمام المستفاد من مثل قوله ﷺ: «**إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر كبروا** [ولا تكبروا حتى يكبر] **وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا...**» الحديث، أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة وأبي هريرة وغيرهما، وهو مخرج في المصدر السابق (٦١٤ و٦١٨)، والزيادة لأبي داود.

فكما دل الحديث أن من مقتضى الائتمام بالإمام عدم مقارنته بالتكبير، وما ذكر معه، فمن ذلك عدم مقارنته بالتأمين، وإخراج التأمين من هذا النظام يحتاج إلى دليل صريح، وهو مفقود، إذ غاية ما عند المخالفين إنما هو حديث أبي صالح المتقدم وليس صريحا في ذلك، بل الصحيح أنه محمول على رواية سعيد هذه لاسيما على لفظ أبي يعلى المذكور أعلاه.

السادس: أن مقارنة الإمام بالتأمين تحتاج إلى دقة وعناية خاصة من المؤتمين، وإلا وقعوا في مخالفة صريحة وهي مسابقته بالتأمين، وهذا مما ابتلي به جماهير المصلين، فقد راقبتهم في جميع البلاد التي طفتها، فوجدتهم يبادرون إلى التأمين، ولما ينته الإمام من قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ لاسيما إذا كان يمدها ست حركات ويسكت بقدر ما يتراد إليه نفسه، ثم يقول: آمين فيقع تأمينه بعد تأمينهم! ولا يخفى أن باب سد الذريعة يقتضي ترجيح عدم مشروعية المقارنة خشية المسابقة، وهذا ما دلت عليه الوجوه المتقدمة.

وهو الصواب إن شاء الله تعالى، وإن كان القائلون به قلة، فلا يضرنا ذلك، فإن الحق لا يعرف بالرجال، فاعرف الحق تعرف الرجال، ذلك ما اقتضاه التمسك بالأصل بعد النظر والاعتبار، وهو ما كنت أعمل به وأذكر به مدة من الزمن.

ثم رأيت ما أخرجه البيهقي (٢ / ٥٩) عن أبي رافع أن أبا هريرة كان يؤذن لمروان بن الحكم فاشترط ألا يسبقه بـ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ حتى يعلم أنه دخل الصف، وكان إذا قال مروان: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال أبو هريرة: (آمين) يمد بها صوته.

إذا وافق تأمين أهل الأرض أهل السماء غفر لهم. وسنده صحيح.

قلت: فهذا صريح في أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يؤمن بعد قول الإمام: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، ولما كان من المقرر أن راوي الحديث أعلم بمرويه من غيره فقد اعتبرت عمل أبي هريرة هذا تفسيرا

لحديث الترجمة، ومبينا أن معنى «**إذا أمن الإمام فأمنوا**»، أي: إذا بلغ موضع التأمين كما تقدم عن الحافظ وهو وإن كان استبعده ابن العربي، فلابد من الاعتماد عليه لهذا الأثر.

وعليه فإني أكرر تنبيه جماهير المصلين بأن ينتبهوا لهذه السنة، ولا يقعوا من أجلها في مسابقة الإمام بالتأمين، بل عليهم أن يتريثوا حتى إذا سمعوا نطقه بألف (آمين) قالوها معه.

والله تعالى نسأل أن يوفقنا لاتباع الحق حيثما كان إنه سميع مجيب.

وفي هذا الأثر فائدة أخرى وهي جهر المؤتمين بـ (آمين)، وذلك مما ملت إليه في الكتاب الآخر لمطابقته لأثر آخر صحيح عن ابن الزبير، وحديث لأبي هريرة مرفوع تكلمت على إسناده هناك (٩٥٦) فراجعه " انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأخيرًا: بعد هذه المباحث الثلاثة، يتبين لك أخي القارئ كذب القنوبي على أهل السنة والجماعة في مسألة التأمين في الصلاة، فالمذاهب الأربعة متفقة على تأمين المأموم، وكذب القنوبي وتدليسه على أهل السنة بذكره بعض الأحاديث الضعيفة ويزعم أنها أدلة أهل السنة والجماعة على التأمين في الصلاة! وقد رأيتَ من خلال الرد في المبحث الثالث عدم صحة بعض أقواله، وفي المبحث الثاني بعض الأدلة الصحيحة التي يعجز القنوبي أن يردها ردًا علميًا.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس الموضوعات

مقدمة المؤلف.	٢
مقدمة تعريفية عن الإباضية.	٤
الرسالة الأولى: الرد القوي على الخليلي الغوي.	٨
موقف الإباضية: من عثمان وعلي ومسائل أخرى، لأحمد الخليلي.	١٠
موقفُ أحمد الخليلي من الفتنةِ.	١٣
مواقفُ القائلين والكاتِبين في الفتنةِ، وفي سيدنا عثمان.	١٥
موقفُ سيد قطب: -	١٩
موقفُ سيدنا علي بن أبي طالب: -	٢١
موقفُ العلامة المودودي: -	٢٥
قصةُ دفنِ سيدنا عثمانَ: -	٢٥
موقفُ الإباضية من علي وقضيةِ التحكيم: -	٢٨
والجواب عما ذكره الخليلي هداه الله تعالى من وجوه: -	٣٢

الرد على زعم الرافضي: أن الرسول عليه السلام طرد الحكم ٣٦
وابنه عن المدينة وردهما عثمان وأكرمهما.

التعريف بكتاب العقد الفريد. ٤٠

وأما كتاب البيان والتبين، فهو للجاحظ المعتزلي فهاك الجواب:- ٤٣

منهج الجاحظ في كتابه البيان والتبين. ٤٨

بيان حال لوط بن يحيى بن مخنف ومروياته. ٦٧

بيان حال الواقدي ومروياته. ٦٩

فصل: كيفية قتل عثمان بالمدينة وبها جماعة من كبار الصحابة. ٨٣

المبحث الثاني: ما هو موقف الإباضية الصحيح تِجاه عثمان وعلي ٩٠
رضي الله عنهما ؟

حقيقة عقيدة الخوارج الإباضية تِجاه مخالفيهم. ٩١

موقف الإباضية الخوارج من الصحابة فدونك ما دونه علمائهم. ٩٥

المبحث الثالث: ما هي عقيدة أهل السنة والجماعة في الفتنة التي حصلت ؟ ١٠٢

خاتمة: ١١٠

الرسالة الثانية: سلُّ السنانِ في نحر من طعنِ بحديث العشرة المبشرين بالجنانِ ١١٤

تخريج حديث العشرة ١١٧

بيان أن من منهج أهل الحديث: تقوية الحديث بتعدد الطرق إن كان ضعفها يسير ١٢١

الكلام على قاعدة: الجرح مقدم على التعديل هل هي بإطلاقها؟ ١٢٤

تعارض الجرح والتعديل من ناقد واحد في الراوي نفسه: ١٢٦

بيان تناقضهم بعدم جزمهم للعشرة بالجنة وجزمهم بذلك لحرقوص بن زهير الخارجي. ١٢٧

النقاش حول نقده طرق العشرة المبشرين بالجنة، وهي حسب دعواه سبعة عشر طريقًا. ١٣٤

الرد على تعليلات الإباضي لطرق أحاديث العشرة المبشرين بالجنة. ١٤٠

قال الإباضي: الطريق الثالث: ١٤٦

قال الإباضي: الطريق الرابع من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ١٥٠

قال الإباضي: الطريق الخامس: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة ما أخرجه أبي داود في سننه. ١٥٧

قال الإباضي: الطريق السادس من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ١٦١

قال الإباضي:" الطريق السابع من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ١٦٣

قال الإباضي: الطريق الثامن من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ما أخرجه الحميدي بمسنده. ١٦٨

قال الإباضي: الطريق التاسع من: خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة. ١٧٣

قال الإباضي: الطريق العاشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ١٧٩

قال الإباضي: الطريق الحادي عشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة. ١٨٦

قال الإباضي: الطريق الثاني عشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ١٨٨

قال الإباضي الطريق الثالث عشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ١٩٦

قال الإباضي: الطريق الرابع عشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ٢٠١

قال الإباضي: الطريق الخامس عشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ٢٠٦

قال الإباضي: الطريق السادس عشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ما أخرجه الحاكم. ٢٠٨

قال الإباضي: الطريق السابع عشر: من خرافة رواية العشرة المبشرين بالجنة: ما أخرجه الآجري الحشوي. ٢٠٩

خاتمة: ٢١٠

الرسالة الثالثة: الرد على القنوبي الإباضي لتضعيفه أحاديث التأمين في الصلاة. ٢١٢

المبحث الأول: حكم قول آمين في الصلاة عند المذاهب الأربعة. ٢١٤

المبحث الثاني: ذكر بعض الأحاديث الصحيحة التي يستدل بها أهل السنة على قول آمين في الصلاة. ٢٢٣

المبحث الثالث: نقل كلام القنوبي في الأحاديث التي زعم أن أهل السنة يستدلون بها ٢٢٦

الحديث الأول. ٢٢٧

الحديث الثاني. ٢٢٩

الحديث الثالث. ٢٣٤

الحديث الرابع. ٢٣٧

الحديث الخامس. ٢٤١

الحديث السادس. ٢٤٣

الحديث السابع. ٢٤٨

الحديث الثامن. ٢٥٠

الحديث التاسع ٢٥٢

الحديث العاشر. ٢٥٣

فائدة حديثية من تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط: ٢٥٥

الحديث الحادي عشر. ٢٥٩

الحديث الثاني عشر. ٢٦٠

الخاتمة وفيها: تخريج وفائدة من الإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ٢٦٢

فهرس الموضوعات. ٢٦٨